**الجامعة المستنصرية**

**كلية العلوم السياسية**

**قسم النظم السياسية والسياسات العامة**

النظام السياسي في تركيا

إعداد

د. أحمد القيسي

أستاذ النظم السياسية المساعد

المرحلة الرابعة

2016-2017

الفصل الاول

المقومات الجيو- سياسية

**اولاً: لعبت منطقة الأناضول دوراً حاسماً في التأريخ على الصعيد الاقليمي والعالمي**، اذ شكلّت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكّلت قلب العالم القديم، فكانت "اسطنبول" عاصمة لثلاث من اكبر الامبراطوريات واقواها على مر العصور من الرومانية الى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية (1288-1924). ففي منتصف القرن الثالث عشر حضرت الى الاناضول سلالة آل عثمان وكانت احدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة "الاوغوز" التركية، ونظراً لبطولاتها في القتال، منح السلطان علاء الدين السلجوقي، زعيمها "ارطغرل بن جوندوز الب" مساحة من الارض يستقر عليها ويواصل فتوحاتها منها، استلم من بعده ابنه "عثمان" الذي يعود اليه تسمية الامبراطورية العثمانية بأسمها وتسلّح بالإسلام مواصلاً فتوحاته باتجاه اوروبا، ثم انتصر في العام 1396 السلطان "بايزيد الاول" على التحالف الاوروبي الصليبي في معركة نيقوبولوس، الى ان جاء السلطان محمد الثاني، الملقب بـ "محمد الفاتح"، ففتح القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية عام 1453 منهياً بذلك احد عوامل وجود الامبراطورية البيزنطية، ثم انتصر السلطان "سليم الاول" على الصفويين في معركة "جالديران" الشهيرة 1514، وبلغت الامبراطورية اوجها في عهد ابنه "سليمان القانوني" ، الملقب بـ "سليمان الرهيب" (1520-1566)، فكانت اقوى واكبر امبراطورية في العالم، وحكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى والحجاز وبلاد العراق والشام ومصر والسودان والمغرب العربي والصومال والبلقان والنمسا وايطاليا ورومانيا وبلغاريا وارمينيا وجورجيا واليونان، الى ان ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان "عبد الحميد الثاني"، وتفككت اثر دخولها الحرب العالمية الاولى، فأنهى "مصطفى كمال أتاتورك "الخلافة سنة 1922 واعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة السنة 1923.

في الحرب العالمية الثانية انشغلت تركيا بتحصين الداخل وبناء وتثبيت ركائز الدولة على اسس اتاتورك العلمانية الحديثة، حيث استعادة جزء من دورها الجيو- سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطاً منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه الى أوروبا والشرق الاوسط، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989، لقد كانت الفرصة سانحة امام تركيا الحديثة اكثر من اي وقت مضي لتلعب دوراً حاسماً على إعادة تشكل النظام الاقليمي والدولي، عبّر ما يعرف بأسم "العالم التركي" او "الفضاء التركي" الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين الى اوروبا. فقد كانت أنظار الشعوب التركية في هذه الدول شاخصة بأتجاه تركيا تحلم بأستعادة مكانتها وقيادتها الاقليمية، لكن الجمهورية التركية لم تكن قادرة على لعب دور اكبر إبّان تلك الفترة وما سبقها، يليق بمكانتها التأريخية والجغرافية والسياسية وذلك لعدة اسباب من بينها:

1. ضعفها في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة الامريكية او الدول الاوروبية الكبرى.

2. عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الاتاتوركية، وكبح جماح الاقليات ولاسيما الكردية.

3. عدم القدرة على ايجاد تفاعلات داخلية تدفع بأتجاه استغلال المعطيات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية لتحويل تركيا الى قوة كبرى اقليمية ودولية.

لكن مع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في سنة 2002، تغيرت المعطيات كلّياً، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو- سياسية (Geopolitical) والجيو - استراتيجية (Geostrategic ) لتحويل تركيا الى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ "الشرق الاوسط" لإعادة تشكيل وتوزيع مراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الاقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو- استراتيجية.

**ثانياً: الموقع الجغرافي**

شكّل موقع تركيا الجغرافي تاريخياً ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشّذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صنّاع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية، وتكمن اهمية موقع تركيا في انها:

1. تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا واوربا وافريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الاقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الاراضي التركية بين آسيا واوربا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "انقرة" ويعرف بأسم "آسيا الصغرى" او "منطقة اناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق اوروبا ويضم اسطنبول.

2. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "اوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو- بولاتكيّية الامر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية او حاسمة في المجال الجيو- سياسي (pivotal State).

3. هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، وللمقارنة فإن مساحة تركيا اكبر من ولاية تكساس بقليل، كما انها توازي تقريباً مساحة المانيا واسبانيا مجتمعتين، وتحد الجمهورية التركية 8 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود: في الجنوب الشرقي جورجيا (252كم) وارمينيا (268 كم) واذربيجان (9 كم)، وفي الشرق ايران (499كم)، في الغرب اليونان (206 كم)، وفي الشمال الغربي بلغاريا (240 كم)، وفي الجنوب سوريا (822 كم) والعراق (352 كم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية اكبر في اختيار سياسات او تحالفات او اقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

4. تحدّها المياه من ثلاث جهات، البحر الاسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما انها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكّلا تأريخياً محوراً للصراع بين الامبراطوريات والدول ايضاً، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الاسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حاولي 30 كم وعرضه حوالي 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 1-6كم، مما يعطيها القدرة على التحكم (to contol access) ويتيح لها التحوّل الى قوة مائة إضافة كونها قوة قارية.

**ثالثاً: الشعب:**

تحتل تركيا المرتبة الـ 17 عالمياً من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الاقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، اذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب ادوار اقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكان دور ايضاُ في ذلك.

1. من الناحية الديموغرافية : يشّكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الاتراك في المدن، وهذا يعني ان تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب اوروبا على سبيل المثال التي اصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة اوروبا "بالقارة العجوز"، كما ويشكّل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الاقليمي القريب الفارسي والعربي والاوروبي بما يسمح بممارس تأثير في أربع جهات لا سيما في "العالم التركي" الذي يضم حوالي 200 مليون نسمة من غرب الصين الى حدود اوروبا.

2. من الناحية الاقتصادية: تشكّل الفئة الشابة الركيزة الاساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي شهد قفزات ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23,5 مليون نسمة اي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المقارنة، تشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقاتها الانتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا ان تلعبه في محيطها الاقليمي، كما انه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لا سيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.

3. من الناحية الثقافة والدينية: يمكن القول ان تركيا الحالية تشكّل من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغّرة عن السلطنة العثمانية وإن بنسب واحجام مختلفة، صحيح ان اتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية في سنة 1923 ان يلغي مفهوم الاقليات من الناحية العرقية ليحقق انتصار في إطار إعادة تركيب الامة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للامة التركية بأعتبار الموجودين على اراضي الجمهورية اتراكا لغة وثقافة وتراثا في وقت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الاقليات تعصف بالمنطقة، اما اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق اوسع للاقليات العرقية ولا سيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الاعراق والاديان وللإسلام المعتدل، وفي هذا الاطار فإن لتركيا اهمية استراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والاديان واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والاديان، وجدير بالذكر ان القومية التركية قوية جداً لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والادب والشعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقاً تأريخياً ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظراً للخبرة التأريخية التي يحظى بها هذا الشعب قومياً واسلامياً.

4. من الناحية العسكرية: نستطيع ان نلاحظ ان لموقع تركيا بين آسيا واوربا وطبيعتها الطبوغرافية الجبلية والسهلية والساحلية ومناخها المتنوع انعكاس على شخصية الشعب التركي، يولّد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القدرة على التأقلم وقوة الشخصية والكرم والنخوة مع القدرة على العطاء والصبر، وتشكل هذه الصفات عناصر مثالية لشعب مقاتل يشكّل الجيش دوما ركيزته الاساسية في بناء الدولة والارتقاء الاقليمي والدولي. بما يعطي الاتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال.

**رابعاً الموارد الطبيعية الزراعية والصناعية والمياه والسياحة**

تعد المنسوجات والمواد الغذائية والمشروبات والكهربائيات والسيارات والصناعات العسكرية والجلود من اهم المنتجات التركية، كما ان فيها من المعادن 77 نوعاً من اصل 90 نوع معروف ومستخدم في العالم. وتشير نتائج الابحاث الى ان معدن (دولوميت) يحتل المركز الاول في مجال حجم احتياطي المعادن الموجود في تركيا حيث يخمن مقداره بحوالي 15,8 مليار طن، علماً إن الدولوميت معدن كلسي نادر يستخدم في صناعة الزجاج والسيراميك لأحتوائه على مركبي كاربونات الكاليسيوم والصوديوم.

وتشير معطيات العلمية الى ان المرمر يحتل المركز الثاني بحجم مخزونه البالغ 13.9 مليار طن يليه على التوالي فحم اللينييت بمخزونه البالغ 12,3 مليار طن، والملح الصخري بـ 5,7 مليار طن، ومعدن البور بـ3 مليارات طن والنحاس بـ1,9 مليار طن والفحم الحجري بـ1,2 مليار طن. اما مخزون الذهب في تركيا فيقدر بحوالي 6500 طن والفضة 1926 طن. وتقدر القيمة الاجمالية لاحتياطات هذه المعادن في تركيا بحوالي 2,5 تريليون دولار ، تجدر الاشارة الى ان تركيا تملك 72% من احتياطي العالم من معدن البور. وفيها الحديد والرصاص والخارصين والنحاس كما ان تركيا تعد من اكبر منتجي معدن الكروم في العالم وهناك احتياطات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد أما في مجال الزراعة يشكل القطن والشاي والتبغ والزيتون والعنب والحمضيات والفاكهة والخضروات والحبوب والشعير اهم المحاصيل الزراعية في البلاد وتركيا هي من اكبر منتجي البندق في العالم. ومن جانب آخر فتشكل السياحة احد اهم اعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الاخيرة حيث بلغ عدد السائحن (30,929,192) سائح في عام 2008، وهؤلاء انفقوا اموالاً بقيمة (21,9) مليار دولار وتشتهر تركيا بجمال طبيعتها وشواطئها التي لا تقل اهميتها عن الريفيرا الفرنسية بالاضافة الى العديد من المناطق السياسية الاخرى.

وتعد تركيا احدى دول مجموعة العشرين التي تساهم بأكثر من 80% من اجمالي الانتاج ومن التجارة العالمية.

الفصل الثاني

النظام السياسي في تركيا

**اولاً: اشار الدستور التركي لسنة 1882 الى ان النظام السياسي في تركيا جمهورية ديمقراطي "برلماني" علماني**، وإذا ما نظرنا الى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار انه نظام ديمقراطي محدود الاطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على ايقاع العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش، وفوق هذا فهو علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد شكّل في وقت من الاوقات مركزاً للحضارة الاسلامية لعدّة قرون و99% من شعبه من المسلمين.

ونتيجة لهذا الاطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية اية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل او على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي ان يوّلد تغييرا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لأجهاضه وإعادة الامور الى نصابها من جديد.

اخذ الدستور التركي لعام 1982 بالنظام البرلماني كنظام لحكم الدولة والذي بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ووظائف كل سلطة من هذه السلطات الثلاث وعلاقة الواحدة منها مع السلطات الاخر([[1]](#endnote-1))ى، والتي سوف نتناولها فيما يلي:

**اولا: السلطة التشريعية:** تتكون السلطة التشريعية في تركيا بموجب دستور عام 1982 من مجلس واحد وهو المجلس الوطني التركي الكبير([[2]](#endnote-2))، والذي يعد اعلى سلطة دستوري في الجمهورية التركية فالحكومة تباشر اعمالها بعد حصولها على ثقة المجلس وتسقط عند سحب الثقة من قبله([[3]](#endnote-3))، ويمارس المجلس صلاحية التشريع وفقاً للمادة (7) من الدستور التركي وهي صلاحيات لا تفوض([[4]](#endnote-4))، وبموجب دستور عام 1982 يتكون المجلس من (400) عضو ينتخبون بالاقتراع العام من قبل الشعب وقد زيد هذا العدد مرتين، الاولى كانت عام 1987، اذ رفع عدد اعضاء المجلس لـ (450) عضواً، والمرة الثانية كانت في عام 1995، اذ وصل عدد اعضاء المجلس الى (550) عضواً، وينتخب هؤلاء الاعضاء كل خمسة سنوات وقد اصبح بعد التعديل الدستوري لعام 2007 لمدة اربع سنوات، كما يحق للاعضاء الترشيح لأكثر من دورة نيابية([[5]](#endnote-5)).

ويعقد المجلس جلساته بحضور ما لا يقل عن ثلث عدد اعضاء المجلس بحسب المادة (93) من الدستور وتتخذ القرارات داخل المجلس بالاغلبية المطلقة للحاضرين على ان لا يقل عن ربع اجمالي الاعضاء مضافاً اليه صوات واحد وذلك بحسب المادة (96) من الدستور([[6]](#endnote-6))، وتبدأ الدورة الاولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في الاول من شهر ايلول، ولا تتجاوز اجازته التشريعية ثلاثة اشهر في السنة الواحدة، ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك المدة بناءاً على طلب رئيس الجمهورية بمفرده او مجلس الوزراء([[7]](#endnote-7)).

كما يمكن لرئيس المجلس ان يدعو المجلس الى الانعقاد بمبادرة منه او بطلب مكتوب من خمس اعضاء المجلس الوطني الكبير([[8]](#endnote-8))، اما اهم اختصاصات المجلس فقد نصت عليها المادة (87) من الدستور([[9]](#endnote-9))، وهي ما يلي:

1. سن القوانين وتعديلها والغائها.

2. الاشراف على مجلس الوزراء والوزراء.

3. تخويل مجلس الوزراء سلطة اصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في امور معينة وذلك في اثناء حالة الطوارئ، وفي مدة سريان القوانين العرفية بحسب المادة (91) من الدستور.

4. مناقشة واقرار الميزانية العامة، مشروع القانون الخاص بالحسابات النهائية، واتخاذ القرارات بشأن طبع العملة.

5. التصديق على الاتفاقيات الدولية، واعلان الحرب.

6. اعلان العفو وفقاً للدستور، وذلك بقرار يصدر بأغلبية اصوات ثلاثة اخماس اعضاء المجلس الوطني الكبير.

7. ممارسة الصلاحيات واداء المهام المتوخاة في مواد الدستور الاخرى([[10]](#endnote-10)).

كما ويحق للمجلس اصدار قرار بشأن اجراء انتخابات مبكرة، او تأجيل الانتخابات المقررة، مع امكانية اجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في اعضاء المجلس، وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل مدة انتخابية، ولا يجوز اجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يبقى سوى عام واحد على موعد الانتخابات العامة.

وقد حددت المادة (94) من الدستور رئاسة المجلس والتي تتكون من رئيس المجلس ونائبه والاعضاء الاداريين المنتخبين من بين اعضاء المجلس الوطني الكبير، وتعبر هذه الرئاسة في تكوينها عن التمثيل النسبي للاحزاب السياسية الممثلة في داخل المجلس([[11]](#endnote-11))، ويشترط حصول الحزب على نسبة 10% من اصوات الناخبين لكي يحصل على تمثيل في المجلس الوطني الكبير([[12]](#endnote-12))، اما فيما يخص شروط العضوية في المجلس، فقد نصت عليها المادة (76) من الدستور وذلك وفق التعديل الدستوري لعام 2006، ان لكل مواطن تركي يتجاوز عمره 25 سنة مؤهل لأن يصبح نائباً في المجلس، بعد ان كان يشترط بلوغه الثلاثين سنة، ويمنع الترشيح للمجلس([[13]](#endnote-13))،لكل من ما يأتي:

1. الشخص الذي لم يكمل تعليمه الابتدائي.

2. من لا يتمتع بالاهلية القانونية (القاصر).

3. من لم يؤدي الخدمة العسكرية.

4. من كان ممنوعاً من العمل في الدوائر الرسمية.

5. من كان محكوماً عليه بسبب ارتكابه جرائم مخلة بالسمعة مثل السرقة، والرشوة، والفساد، والاختلاس، والتزوير، واستغلال المشاعر الدينية، واعلان الافلاس الكاذب، والتلاعب في المناقصات الرسمية والبيع والشراء.

6. من كان مداناً بأرتكاب جرائم تتعلق بأفشاء اسرار الدولة.

7. من كان محكوماً عليه، بسبب ممارسة عمليات ارهابية وايديولوجية او التحريض على مثل هذه العمليات.

وقد نصت المادة (76) ايضاً، على انه لا يترشح الاشخاص للانتخاب الا في حالة الاستقالة من مناصبهم وهم كل من القضاة وممثلي النيابة العامة، واعضاء الاجهزة القضائية العليا، واعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، واعضاء مجلس التعليم الاعلى، وافراد القوات المسلحة ومن خلال ما تقدم نلاحظ ان ما نص عليه دستور عام 1982 للسلطة التشريعية مقارنة بدستور عام 1961،يمتاز بما يلي([[14]](#endnote-14)):

1. ان دستور عام 1982 قد حصر السلطة التشريعية في يد هيئة واحدة والمتمثلة بالمجلس الوطني الكبير، وهو عكس ما كان معمولاً به بموجب دستور عام 1961، اذ كانت السلطة التشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، وان الغاء نظام المجلسين ربما يعود سببه الى تجنب الاشكالات التي تواجه العملية التشريعية والتي كان يعاني منها النظام السياسي التركي في فترة نظام المجلسين والسعي الى توحيد الآراء ووجهات النظر الى اقصى حد ممكن لتسهيل سير العملية التشريعية وسرعة اصدار القوانين.

2. تمديد الدورة النيابية للمجلس لخمسة سنوات بعد ان كانت لمدة اربع سنوات.

3. تخفيض عطلة المجلس وجعلها ثلاثة اشهر، وذلك بموجب دستور عام 1982 بعد ان كانت لمدة خمسة اشهر بموجب دستور عام 1961.

4. تسهيل عملية انعقاد المجلس الوطني الكبير، واصدار التشريعات وذلك من خلال تخفيض النصاب القانوني لأنعقاده من اغلبية عدد الاعضاء بموجب دستور عام 1961، الى ثلث عدد الاعضاء بموجب الدستور الحالي، دستور 1982.

**ثانياً: السلطة التنفيذية**: تتكون السلطة التنفيذية بموجب دستور عام 1982 من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس الامن القومي، اذ يعدهم الدستور اساس السلطة التنفيذية في الجمهورية التركية([[15]](#endnote-15)).

1. رئيس الجمهورية:

يعد رئيس الجمهورية على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية ، ووحدة الشعب التركي، ويكون ممثلاً للدولة ووحدة الامة، والضامن لتنفيذ الدستور، وانتظام العمل في اجهزة الدولة([[16]](#endnote-16))، وينتخب الرئيس في السابق من قبل المجلس الوطني الكبير ومن بين اعضائه لمدة رئاسية واحدة مدتها سبع سنوات([[17]](#endnote-17))، اما الان وبعد التعديل الدستوري لعام 2007، فينتخب الرئيس من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام، لمدة خمس سنوات ومن الممكن انتخابه لمدتين على الاكثر، وينتخب الرئيس من بين اعضاء المجلس الوطني الكبير على ان لايقل عمره عن اربعين سنة، وان يكون قد انهى تعليمه العالي وقد ينتخب ايضاً من بين المواطنين الاتراك الذين يستوفون هذه الشروط([[18]](#endnote-18))، ولهم اهلية الترشيح لعضوية المجلس الوطني الكبير، مع شرط اضافي يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس عدد اعضاء المجلس ترشيحه لمنصب رئاسة الدولة([[19]](#endnote-19))، ويتوجب على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه ان كان عضواً في حزب سياسي، وان يوقف عضويته في المجلس الوطني الكبير اذا كان عضواً فيه([[20]](#endnote-20))،لكونه جزءاً من السلطة التنفيذية فأنه يقوم بضمان تنفيذ الدستور والعمل المنظم والمنسق لأجهزة الدولة، وبذلك تكون الواجبات التي يلتزم بأدائها والصلاحيات التي توكل اليه لممارستها بما يتماشى مع الشروط المنصوص عليها بالدستور([[21]](#endnote-21))، ولتحقيق هذه الغاية فأن الواجبات التي يجب ان يؤديها رئيس الجمهورية او السلطات التي يجب ان يمارسها طبقاً لما ورد في المادة (104) من الدستور([[22]](#endnote-22))، وقد تضمنت ما يأتي:

- الصلاحيات المتعلقة بالتشريع وتتضمن :

ا- القاء الخطاب الافتتاحي في المجلس الوطني الكبير في اليوم الاول من السنة التشريعية، اذا رأى ضرورة لذلك.

ب- دعوة المجلس الوطني الكبير الى الانعقاد عند الضرورة.

ج- اصدار القوانين.

د- اعادة القوانين الى المجلس الوطني الكبير ليتم اعادة النظر فيها.

هـ- اجراء الاستفتاء على التشريعات المتعلقة بتعديل الدستور عند الضرورة.

و- تقديم التماس الى المحكمة الدستورية لألغاء جزء او كل من بنود معينة من القوانين والمراسيم الجمهورية التي تمتلك قوة القانون او القواعد الاجرائية الخاصة بالمجلس الوطني الكبير على اساس انها غير دستورية من حيث الشكل او المضمون، وقد استخدم الرئيس كنعان افرين هذه الصلاحية عندما اعترض على قانون صدر من المجلس الوطني الكبير، سمح فيه بأرتداء الحجاب من قبل الطالبات في الجامعات، لكونه يتعارض مع الدستور ومبادئ الكمالية والعلمانية وقررت المحكمة الدستورية الغاء هذا القانون في آذار 1989.

ز. الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الكبير([[23]](#endnote-23)).

- الصلاحيات المتعلقة بالوظائف التنفيذية وتتضمن([[24]](#endnote-24)):

أ- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء واقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء .

ب- ترأس جلسات مجلس الوزراء او دعوته الى الاجتماع تحت رئاسته عند الضرورة.

ج- قبول اوراق اعتماد ممثلي الدولة التركية لدى الدول الاخرى، وقبول اوراق اعتماد ممثلي الدول الاخرى المعينين لدى تركيا.

د- تمثيل القيادة العليا للقوات المسلحة نيابة عن المجلس الوطني الكبير، واتخاذ القرارات المتعلقة بتعبئة القوات المسلحة التركية، وتعيين رئيس الاركان العامة.

و- دعوة مجلس الامن القومي للانعقاد برئاسته.

ز- اعلان الاحكام العرفية، وحالة الطوارئ، واصدار قرارات لها قوة القانون، بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات.

ط- الغاء العقوبات المفروضة على اشخاص بعينهم كلياً او جزئياً وذلك بسبب مرض مزمن او عجزهم او كبر سنهم.

ح- تعيين اعضاء ورئيس المجلس الاشرافي للدولة، مع اصدار التعليمات للمجلس بأجراء استفسارات وتحقيقات.

ك- تعيين اعضاء المجلس الاعلى للتعليم العالي ورؤساء الجامعات.

**- الصلاحيات المتعلقة بالسلطة القضائية وتتضمن:**

أ- يعين رئيس الجمهورية بموجب المادة (104) من دستور عام 1982 اعضاء المحكمة الدستورية، وربع اعضاء مجلس الدولة، والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، واعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، واعضاء المحكمة الادارية العسكرية العليا، واعضاء المجلس الاعلى للقضاء والمدعين العامين.

ب- يقوم الرئيس بأداء الواجبات الموكلة له بموجب الدستور والقوانين، وكذلك تضمن دستور عام 1982 عدم مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا عن شؤون الحكم امام المجلس الوطني الكبير، الا في حالة الخيانة العظمى([[25]](#endnote-25)).

وبهذا فأن سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية التركي قد تزايدت بموجب دستور عام 1982 على حساب السلطتين التشريعية وباقي مؤسسات السلطة التنفيذية، مما اتاح امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تمتعت به الدساتير الاخرى، بل ان قسماً من رؤساء الدولة مارسوا صلاحيات تفوق الممنوحة لهم نظراً لما كانوا يتمتعون به من صفات شخصية وقيادية([[26]](#endnote-26)).

2**. مجلس الوزراء:**

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، الاول يختاره رئيس الجمهورية من بين نواب المجلس الوطني الكبير([[27]](#endnote-27))، اي زعيم حزب الاغلبية (الحزب او التكتل) الفائز بالانتخابات العامة بتشكيل الحكومة او الوزارة، وان يمكن تكليف غيره في حال اخفاقه في اقناع الاحزاب الاخرى في تشكيل حكومة ائتلافية([[28]](#endnote-28))، اما الوزراء فيقوم رئيس الوزراء باختيارهم، والذين ليسوا بالضرورة نواب في المجلس الوطني الكبير وانما من المؤهلين للانتخابات كنواب في المجلس([[29]](#endnote-29))، وتعرض قائمة اسماء الوزراء على رئيس الجمهورية للموافقة عليها([[30]](#endnote-30))، وقد يطلب رئيس الجمهورية في بعض الاحيان ادخال بعض التغييرات على تلك القائمة، وطبقاً للدستور ينبغي ان يقوم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة بتقديم هذه القائمة خلال مدة معقولة لم يتم تحديدها بدقة، اون اجاز الدستور لرئيس الجمهورية الدعوة لأجراء انتخابات جديدة في حال عدم تشكيل حكومة خلال خمسة واربعين يوماً، وبعد موافقة رئيس الجمهورية على القائمة تقدم الى المجلس الوطني الكبير، ليبدأ مجلس الوزراء بممارسة وظائفه دون انتظار نتيجة التصويت على ثقة المجلس الوطني الكبير([[31]](#endnote-31))، كما ان منح الثقة لمجلس الوزراء يترتب عليه بموجب المادة (122) من الدستور مهام ومسؤوليات سياسية على رئيس الوزراء تحقيقها([[32]](#endnote-32))، وتتضمن ما يلي:

أ- يكفل رئيس الوزراء بأعتباره رئيساً لمجلس الوزراء التعاون بين الوزراء وان يشرف على تنفيذ السياسات العامة الحكومة.

ب- المسؤولية المشتركة لأعضاء مجلس الوزراء في تنفيذ برنامج الحكومة.

جـ- مسؤولية الوزير امام رئيس الوزراء، ويكون مسؤولاً ايضاً عن شؤون مجلس الوزراء المتعلقة بأختصاصه، وعن افعال وانشطة الموظفين التابعين له.

د- يكفل رئيس الوزراء ممارسة الوزراء لمهامهم طبقاً للدستور والقوانين ، ويتخذ التدابير التصحيحية لتحقيق هذه الغاية.

اما اختصاصات مجلس الوزراء فهي تتمثل بالوظيفة الاساسية في صنع السياستين الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها ، وتطبيق القوانين ، واقتراح مشروعات القوانين فضلاً عن الاختصاصات الآتية([[33]](#endnote-33)):

أ- اصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من المجلس الوطني الكبير، من دون ان يحدد مجالات معينة لهذا التفويض، ويتمتع مجلس الوزراء بسلطة اصدار القرارات عند اعلان حالة الطوارئ او الاحكام العرفية.

ب- لمجلس الوزراء سلطة تنظيمية في المجالات المالية والاقتصادية، كأتخاذ قرارات تتعلق بالرسوم والضرائب الكمركية في مجال التجارة الخارجية.

جـ- اختصاص مجلس الوزراء في مجال الامن القومي وأعداد القوات المسلحة ، كما يرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الامن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية في تلك الاجتماعات([[34]](#endnote-34)).

د-حق مجلس الوزراء في التصديق على المعاهدات الدولية، او تحديد مدة سريانها من دون الرجوع الى المجلس الوطني الكبير.([[35]](#endnote-35))

وبهذا فأن الحكومة (مجلس الوزراء) تخضع نظرياً لسلطة المجلس الوطني الكبير، وبالرغم من ذلك فأنها تتمتع بصلاحيات قانونية ونفوذ اوسع، وذلك بسبب تماسها مع الواقع السياسي والاقتصادي وتعاملها مع متغيراته، مع امتلاكها الاغلبية اللازمة في المجلس الوطني الكبير وهو ما يساعدها في استمرار عملها([[36]](#endnote-36))، كما انها تتمتع بصلاحيات تنفيذية لا يشاركها فيها احد، فهي تقرر السياسة العامة للدولة ، وتنفذ القوانين، ولها حق المبادرة التشريعية بعد احالة قراراتها المتخذة الى المحكمة الدستورية لمنحها الصفة الرسمية قبل تطبيقها.([[37]](#endnote-37))

**3. مجلس الامن القومي:**

ان من اكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي لعام 1982 هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ الاتاتوركية منذ تأسس الجمهورية التركية، فهي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر من خلال ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية او بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية، فقد حفظت المؤسسة العسكرية لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية بر مجلس الامن القومي([[38]](#endnote-38))، فقد كان الهدف من إنشاء مجلس الامن القومي هو تقديم النصح للحكومة فيما يخص شؤون الامن القومي داخلياً وخارجياً([[39]](#endnote-39))،فبعد انقلاب 12 ايلول 1980 سيطر الجيش بصورة مباشرة على مجلس الامن القومي والذي تشكل برئاسة الجنرال كنعان ايفيرين والذي اعلن عن حل البرلمان والوزارة وايقاف العمل بدستور عام 1961، وقد منحت صلاحيات السلطة التشريعية كافة الى مجلس الامن القومي التركي بموجب القانون المرقم (2324) الصادر في 12 ايلول 1980([[40]](#endnote-40)).

فبعد الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980، توسع عمل مجلس الامن القومي وذلك عن طريق تأسيس اللجان التابعة له في مختلف المجالات، وهو ما يدل على توسع دور الجيش في صنع القرار السياسي التركي على الصعيدين الداخلي والخارجي([[41]](#endnote-41))، ويتكون مجلس الامن القومي من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية وقادة افرع القوات المسلحة (البرية والبحرية والجوية) وقائد الشرطة، وتعقد جلساته برئاسة رئيس الجمهورية([[42]](#endnote-42))، وان النواة الاولى لهذا المجلس قد وضعت ابان الانقلاب العسكري الاول عام 1960، فقبل تأسيس مجلس الامن القومي، تأسست عدة مؤسسات تعنى في مجال الامن القومي منذ عام 1922 مثل لجنة الحرب، ومجلس الدفاع الاعلى الذي تشكل عام 1933، والمجلس الاعلى للدفاع القومي الذي تأسس عام 1949([[43]](#endnote-43)).

ويعقد مجلس الامن القومي جلساته الاعتيادية مرة واحدة كل شهر برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع مع الاخذ بالاعتبار بأقتراحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة للجيش([[44]](#endnote-44))، ويمكن دعوة وزراء آخرين او غيرهم لحضور اجتماعات مجلس الامن القومي طبقاً لجدول اعماله([[45]](#endnote-45))، اما وفي حالة غياب رئيس الجمهورية ينوب عنه في رئاسة الجلسات رئيس الوزراء.

وفيما يتعلق بالاجتماعات الطارئة فتقع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يدعوا اليها عند الضرورة([[46]](#endnote-46)).

أما أبرز وظائف مجلس الامن القومي التركي فهي ما يأتي:

1. اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الامن القومي.

2. وضع التدابير المتعلقة بالبرامج والخطط القومية فضلاً عن تثبيت الاهداف القومية التي تترسخ بتحقيق الامن القومي للدولة.

3. وضع الاسس العامة لتحقيق الاهداف القومية والقيام بتقييم مسيرة التطورات القومية على الاصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، فهي التي تمثل عناصر قوة الامن القومي ذات التأثير المستقبلي في سياسة الدولة.

4. اتخاذ الاجراءات الضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستقلالها وتكاملها وعدم تجزئتها وحماية امن وسعادة المجتمع التركي([[47]](#endnote-47)).

5. القيام بالاجراءات الضرورية لتوحيد القيم والمبادئ القومية التي ارساها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك ومن خلال التحولات التي قام بها والحفاظ على الافكار الاتاتوركية لدى الجمهورية التركية.

6. اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع القواعد العامة في اطار خدمات التخطيط والتطبيق والاستراتيجية الضرورية لتأمين حالة الوقوف بوجه التهديدات داخل وخارج تركيا.

7. قيام الدولة في الظروف الاستثنائية واعلان قوانين الطوارئ واعلان النفير العام في اطار التهيئة للحرب واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحماية الوطن في حالة اعلان الحرب.

8. وضع الاسس العامة للتخطيط التي سيتم العمل بها ومسؤوليات الدفاع القومي.

9. القيام بالاجراءات اللازمة لتأمين الميزانية السنوية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، والمالية والدفاعية والخدمات العامة التي تتطلبها سياسة الامن القومي.

10. أتخاذ القرار بقبول او رفض الاتفاقيات التي عقدت بين تركيا وبين الدول الاخرى، او التي ستعقد مستقبلاً والتي تدخل ضمن اطار الامن القومي التركي([[48]](#endnote-48)).

نلاحظ مما تقدم ان مجلس الامن القومي بموجب دستور عام 1982 يتمتع بدور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في تركيا تفوق مكانة السلطة التشريعية متمثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير، والسلطة التنفيذية متمثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، الا ان هذا الامر قد تغير مع قيام الحكومة التركية في تموز عام 2003 بأصدر مجموعة من القوانين والتي جاءت في اطار اصلاحات سياسية ودستورية تمهيداً لتحقيق انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، وان ابرز هذه التعديلات التي ادخلت على عمل مجلس الامن القومي([[49]](#endnote-49))، تمثلت بما يأتي:

1. تجريد رئيس هيئة الاركان العامة من صلاحيات تعين السكرتير العام لمجلس الامن القومي، ومنحها لرئيس الوزراء من الناحية العملية، كونه يقوم برفع اسماء المرشحين لهذا المنصب من العسكريين او المدنيين الى رئيس الجمهورية والذي يقوم بدوره لأختيار احدهما لهذا المنصب.

2. تجريد مجلس الامن القومي وسكرتيره من الصفة التنفيذية وصلاحية الرقابة والمتابعة ومنحه صفة استشارية فقط.

3. سحب صلاحية تدخل مجلس الامن القومي في عمل الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات وحصر عمله في اطار تقديم الاستشارة الى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الاخذ بها او عدم الاخذ بها.

4. تدقيق نفقات الجيش من قبل لجان تشكل من قبل المجلس الوطني الكبير، وهو امر لم يكن موجودا في السابق ولا مسموحاً به على ان لا يتعارض هذا طبعاً، مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سراً من اسرار الدولة.

5. عقد اجتماعات مجلس الامن القومي كل شهرين بدلاً من كل شهر.

6. زيادة عدد المدنيين في مجلس الامن القومي الى تسعة اعضاء بعد ان كانوا اربعة مع ابقاء العسكريين خمسة اعضاء.

واستمراراً لهذه الاصلاحات وللحد من تأثير مجلس الامن القومي خصوصاً، والجيش عموماً في الحياة السياسية التركية تم التصويت في المجلس الوطني الكبير، في كانون الاول 2003 على مرسوم ينص([[50]](#endnote-50)) على ما يأتي:

أ- ألغاء النشاطات السرية لمجلس الامن القومي.

ب- السماح بنشر قواعد عمل مجلس الامن القومي في الجريدة الرسمية.

جـ- رفع الحظر المفروض على نشر اسما أعضاء مجلس الامن القومي.

وبهذا تعد هذه القوانين والاجراءات الخاصة من اجل تقليص سيطرة مجلس الامن القومي والمؤسسة العسكرية، ثورة جديدة في تركيا تهدف الى إزالة سيطرة العسكر وأبعاده عن المجال السياسي وهو ما يؤهل النظام السياسي التركي الى مصاف الدول الديمقراطي المتقدمة وتحقيق طموحها الراني للانظمام الى الاتحاد الاوربي.

**ثالثا: السلطة القضائية:** تعد استقلالية السلطة القضائية من المبادئ الاساسية التي نص عليها الدستور التركي لعام 1982 ([[51]](#endnote-51))، ومن اجل التأكيد هذه الاستقلالية فقد ضمن الدستور بقاء القضاة والمدعون العامون في مضامن من الطرد او الاحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وكذلك بالنسبة لاستمرار رواتبهم والحقوق المتعلقة بمناصبهم الا في حالات خاصة قد بينها القانون([[52]](#endnote-52)).

وقد استمدت الجمهورية التركية قوانينها من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الالماني([[53]](#endnote-53))، وان الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية التركية يتكون من المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف، ومجلس الدولة، والمحكمة العسكرية الادارية العليا.

* **نظام الانتخابات والاحزاب السياسية**

يتميز نظام الانتخابات التركي بالديمقراطية ويتميز بأنه نظام انتخابات دستوري يعتمد على نظام القائمة النسبية التي تُطبق بمعدل 60 بالمئة في الدول الديمقراطية التي اعتمد على نظام الانتخابات الدستورية الديمقراطية.

**1-الانتخابات ما بين 1923- 1950**

بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 لم تطبق الانتخابات بشكل رسمي وجاد وبقيت العملية الديمقراطية معلقة الى عام 1950 حيث اتسمت الفترة ما بين هذين التأريخين بأنها فترة دكتاتورية طبق بها نظام انتخابات التمثيل النسبي المحدود والذي كان يتم من خلال ترجيح مرشحين من حزب الشعب الجمهوري، الحزب الوحيد والاوحد خلال الفترة، وكان يُختار احد المرشحين من قبل الشعب.

وتفيد العديد من الوثائق والمصادر التأريخية بأنه عادة ما كانت تلعب عمليات التزوير والتشويش دوراً كبيراً في عمليات الانتخابات خلال هذه الفترة، كما تؤكد المصادر التأريخية بأن عملية الانتخابات كانت تتم على اساس "التصويت المفتوح والعد المغلق" وهذا يعني ان عمليات الانتخابات كانت تجري على اسس غير موضوعية ومخالفة لأسس عملية الانتخابات الديمقراطية كانت تجري على اسس غير موضوعية ومخالفة لأسس الانتخابات الديمقراطية.

**2-الانتخابات ما بين 1940- 1960**

خلال عام 1950 تم تطبيق نفس النظام الانتخابي وهو نظام التمثيل النسبي المحدود ولكن تتميز العمليات الانتخابية التي حدثت بتأريخ 14/آيار/ مايو 1950 بأنها طبقت على اساس "التصويت الخفي والتصنيف او العد المفتوح"، وتعتبر اول عملية انتخابات ديمقراطية متعددة جدية تمت بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923.

تطبيق اساس التصويت السري مكّن الحزب الديمقراطي بأن يصبح حزب الاغلبية بنسبة 55% واصبح حزب الشعب الجمهوري الحزب في الدرجة الثانية بنسبة 39,6% في خطوة هي الاولى من نوعها في تأريخ الديمقراطية التركية.

هذه الانتخابات غيرت مسار العملية الانتخابية في تركيا وجعلت الديمقراطية، في تركياً تُطبق لأول مرة بشكل حقيقي حيث تمكنت احزاب اخرى من الفوز وهُدمت دكتاتورية حزب الشعب الجمهوري التي استمرت لمدة 27 عام تخللها العديد من المناهج والاساليب الدكتاتورية التي ارهقت الشعب التركي.

يطلق على انتخابات 1950 البرلمانية في تركيا اسم "الاحتلال الابيض" لما حققته من خطوات براقة في طريق العملية الديمقراطية في تركيا.

**3-الانتخابات مابين1960-2015**

بعد فوز الحزب الديمقراطي بأنتخابات عام 1950 بدأ العصر الذهبي يطل على الشعب التركي اذ نال الشعب التركي الكثير من حقوقه التي توافق طبيعته وفطرته حيث سُمح له بتعلم اللغة العربية للقدرة على قراءة القرآن وكما سُمح للاذان باللغة العربية بعد ان كان باللغة التركية عام 1924 وتمكن المواطنين الاتراك بالذهاب للحج اذ منعوا منذ عام 1923 الى عام 1950 ونالوا الكثير من الحقوق التي حُرم الشعب التركي المسلم منها ومُنع من التنعم بها.

شعر النظام العسكري بخطورة نظام الحزب الديمقراطي على النظام العلماني العام للدولة، فقام بتاريخ 27 آيار 1960 بتنفيذ انقلاب عسكري واعدم عدنان مندرس وفاتح زورلو وغيرهم.

بعد هدوء جو الانقلاب العسكري قام النظام العسكري بتوكيل كبار القانون والحقوق في تركيا بإعداد دستور عام، 1961، وحسب هذا الدستور اصبح نظام الانتخابات في تركيا نظام القائمة النسبية وكفل الدستور حق جميع الاحزاب في المشاركة السياسية ونص على "التصويت السري" كأساس لابد من تطبيقه في جميع العمليات الانتخابية.

بتأريخ 12/ايلول / سبتمر 1980 حدث انقلاب عسكري جديد اطاح بالعملية السياسية وعطل العملية الانتخابية الديمقراطية من جديد لمدة عامين رأت القيادة العسكرية ضرورة عمل دستور جديد عام 1982 يحد من مشاركة الاحزاب السياسية الصغيرة المتعددة لترسيخ نظام ديمقراطي مبني على اساس الديمقراطية النسبية الداعمة للاكثرية وتحد من تعدد الاحزاب في البرلمان.

تُركت مهمة وضع نظام الانتخابات للحقوقيين والدستوريين الكبار في تركيا، وفي عام 1982 قام بإعداد الدستور وكان نظام الانتخابات قائم على اساس القائمة النسبية حسب الدستور التركي يعني بأن يتم استخراج عدد النواب من خلال تقسيم المعدل النسبي الذي حصلت عليه الاحزاب التي بلغ معدلها النسبي 10% وهو السقف الانتخابي او العتبة الانتخابية الذي تم تحديده من قبل الدستور، ويعمل نظام المعدل النسبي الاقليمي على تنحية الاحزاب التي حصلت على اقل ن 10% ويحرمها من حقها في المشاركة البرلمانية.

على الرغم من ان نظام القوائم يعطي الحق فقط للاحزاب الكبيرة للفوز الا انه يحفظ حق التنوع السياسي في البلاد المطبق بها من خلال جعل القواعد الشعبية المتنوعة المتقاربة فكرياً تجتمع تحت لواء حزب سياسي موحد، والهدف من ذلك النظام هو السعي لتوحيد اصحاب الآراء المختلفة تحت لواء موحد للحد من عملية الاختلاف السياسي بأكبر قدر ممكن.

وعرفت السنوات اللاحقة ولادة العديد من الاحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار مؤلف من اربع مجموعات: أحزاب اليسار واحزاب اليمين والاحزاب الاسلامية، والحركة القومية. اليسار احتفظ بوجوده عبر "حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام 1980 ان ترك موقعه لأحزاب يسارية اخرى اهمها "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و "حزب اليسار الديمقراطي" و "حزب الشعب الجمهوري" مجدداً.

أما اليمين الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "مندرس" فترك موقعه لحزب "العدالة " بزعامة "سليمان ديميل" وتلاه حزب الوطن الام" بزعامة "تورغوت اوزال" في الثمانينيات وحزب "الطريق القويم" في التسعينيات.

اما الحركة السياسية الاسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة " نجم الدين اربكان " في مطلع الستينات تحت علم " حزب النظام الملي" وواصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب الرفاه الاسلامي" ثم " حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة والتنمية" و "حزب السعادة".

ورابع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات والمعدلات الحزبية في تركيا هو الحركة القومية التي تم حظرها وحل بناها التنظيمية اكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم الى حزبين هما "حزب الحركة القومية" و"حزب الوحدة الكبرى".

شكّلت انتخابات العام 2002 البرلمانية علامة فارقة في تأريخ تركيا الحديث ليس فبما يتعلق بالنتائج التي آلت اليها والتي ادت الى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الاسلامية اثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعداً من اصل 550، وهو امر لم يحصل في تركيا من قبل على يد اي حزب، وانما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لا زالت تتفاعل الى يومنا هذا وتخط معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الاقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات اهمية استراتيجية.

وجاءت انتخابات العام 2007 لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب "العدالة والتنمية" ، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التأريخية التي لطالما لعبته في محيطها.

ففي هذه الانتخابات التي جرت في 22/7/2007 بمشاركة 14 حزباً سياسياً ونظراُ لأن الدستور ينص على وجوب حصول الحزب المرشح على 10% من الاصوات العامة ليدخل قبة البرلمان لم ينجح سوى 3 احزاب فحقق حزب "العدالة والتنمية" اغلبية بعدمها حصد (341) مقعداً من اصل (550) مقعداً في البرلمان (46,66%) من عدد اصوات الناخبين البالغ (42,5) مليون ناخب من اصل 73 مليوناً عدد سكان تركيا)، فيما حصل حزب " الشعب الجمهوري" وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي 1923 و1950 على (111) مقعداً (20,85%من اصوات الناخبين)، وحصل حزب "الحركة القومية" على (70 مقعداً 14,29% من اصوات الناخبين)، وذهبت باقي الاصوات الى المرشحين المستقلين الذين حصلوا على 28 مقعداً (24 منهم للاكراد) توزعوا من بعد احزابهم الاصيلة بعد دخولهم البرلمان.

وعلى الرغم من ان الحزب "الذي يحبذ البعض وصفه بأنه ذو طابع اسلامي" خسر 12 مقعداً مقارنة بما حصل عليه من مقاعد قبل خمس سنوات، الا انه نجح في الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفرداً، وهي المرة الثانية التي يحصل فيها مثل هذا الامر في الحياة السياسية والحزبية في تركيا.

واستناداً الى نتائج هذه الانتخابات، فأن خارطة الاحزاب السياسية الكبرى في البلاد جاءت على الشكل التالي:

1. حزب اليسار الديمقراطي (Demokratik Sol parti, DSP) : تأسس الحزب في 14 ديسمبر/ كانون اول 1985، عبر جهود بولند اجاويد، وتسلّمت زوجته رهشان اجاويد قيادة الحزب في فترة منع زوجها ممن ممارسة العمل السياسي اثر انقلاب العسكري العام 1980، ثم عاد اجاويد ليتسلم دفة القيادة منذ العام 1987 وحتى 2006، يعمل تحت يافطة يسار الوسط، اما في المنحى العلماني، فيعتبره البعض من الاحزاب الاتاتوركية المتشددة لاسيما بعد موقفه من النائبة الاسلامية المحجبة "مروة قواكجي" في البرلمان، كما تم القاء القبض على الزعيم الكردي الثوري "عبد الله اوجلان" عندما كان زعيم الحزب رئيساً للوزراء. يوافق الحزب على عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي (NATO)، ويطالب بعضوية تركيا ايضاً في الاتحاد الاوروبي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي.

2. حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkinma Partisi, AK Parti) : تأسس في 14 اغسطس/ آب 2001، يرأسه رجب طيب اردوغان، وتوصف توجهات الحزب بأنها محافظة من الناحية الاجتماعية وليبرالية من الناحية الاقتصادية، ويشكل "العدالة والتنمية" الجناح الاسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على الا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد انه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب اسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت اشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.

3. حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi, CHP) : تأسس الحزب في 9 سبتمبر/ أيلول 1923 على يد مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك، وهو اول الاحزاب السياسية التركية بعد اعلان الجمهورية، يعد اب الاحزاب اليسارية في البلاد ويتبنى شعار الاسهم الستة كمبادئ اساسية وهي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية واهم اسسها العقائدية والفكرية.

4. حزب العمل القومي (Milliyecti, Hareket Partisi, MHP) : تأسس الحزب الذي يعرف ايضاً بأسم "الذئاب الرمادية" في 9 فبراير/ شباط 1969 على يد الضابط التركي "الب ارسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية في البلاد العام 1960، يصنف فكرياً على انه قومي يميني متشدد، عارض الحزب بعض الاصلاحيات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للاكراد في البث والاعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الاعدام والانصياع الى الاتحاد الاوروبي مهما كان الثمن، وطالب باعدام "عبد الله اوجلان".

5. حزب المجتمع الديمقراطي (Demokratik Toplum Partisis, DTP) : وهو حزب كردي جديد يرأسه "احمد تورك" وتم تأسيسه في العام 2005، يؤن بالديمقراطية الاجتماعية ودعم حقوق الاكراد، أنشى على يد مجموعة من السياسيين الاكراد الذين تم الافراج عنهم في العام 2004 وعلى رأسهم "ليلى زانة"

6. حزب الحرية والتضامن (Ozgurluk ve Dayanisma Partisi, ODp) : تأسس في العام 1996، وهو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية ومعادي للنموذج الاوروبي ويعمل على دعم القوى العاملة.

7. حزب الاتحاد الكبير (Buyul Birlik Partisi BBP) : تأسس في 29 يناير/ كانون الثاني 1993، ترأس الحزب محسن يازجي اوغلو الذي توفي في حادث تحطم مروحية في مارس / آذار من العام 2009، وينظر الى الحزب على انه مقرب من منظمة "الذئاب الرمادية" سابقاً ويعتبر احد اجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الاسلامي حالياً في تركيا.

الفصل الثالث

الجيش والحياة السياسية

**اولاً: مع بدايات الالفية الثالثة** وفي ظل التطورات والتحولات الجوهرية التي طرأت على الداخل التركي في الفترة الاخيرة ولا سيما في العقد الاخير بفعل تغيرات الاوضاع السياسية سواء على الصعيد العالمي او المحلي، أضحت مجموعة من القضايا - التي لم يكن من الممكن طرحها للمناقشة من قبل - محل نقاش وجدل. وتأتي في مقدمة هذه القضايا مسألة دور الجيش التركي في الحياة السياسية، العلمانية، والمسألة الكردية، والمسألة العلوية.

ومحورنا في هذا الملف يعالج انساق ومحددات دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ولما كان الجيش التركي يتميز دوماً بالاعتماد على سند قانوني او دستوري للقيام بتدخلاته في الحياة السياسية، فأن وسيلتنا الى الكشف عن هذا الدور تتركز بالاساس في ابراز وضعية الجيش في الدستور التركي، وما جرى عليها من تطورات ايجابية عززت، بل ورسخت، من نفوذ الجيش وسلطاته داخل الحياة السياسية. وبالمنهج ذاته ستتم معالجة وضعية المؤسسة العسكرية الراهنة في إطار ما جرى عليها من تعديلات دستورية قلصت من دوره السياسي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية.

لقد تمثل تدخلات الجيش التركي في الحياة السياسية نموذجاً خاصاً من جوانب عدة تلخص في: تأريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تأريخية متوالية وصولاً الى العهد الجمهوري، وخصوصية المحتوى الايديولوجي الذي يتشكل فيه الجيش التركي، والاهداف التي تنشدها المؤسسة العسكرية من تدخلاتها العسكرية.

فالسمة العسكرية تُعد احد ابرز مكونات الشخصية التركية، حيث ان ذلك المكّون العسكري قديم قدم ظهور الترك على مسرح الاحداث السياسية بنحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وثمة اتفاق بين المؤرخين على ان العنصر العسكري في المجتمعات التركية الاولى كان عنصراً مميزاً لها، وكان كل فرد تركي داخل هذه المجتمعات جندياً على اهبة الاستعداد للقتال في اية لحظة.

وما ان اعتنق الاتراك الاسلام في مستهل القرن العاشر الميلادي حتى اضحت قوة الاتراك العسكرية، وشخصيتهم القتالية موجهة تماماً نحو نشر الدين الاسلامي وعلى تلك الغاية قامت الدول التركية المسلمة بدء من دولة القراخانيين (840م)وانتهاء بالدولة العثمانية (1299م)، وظلت الدولة العثمانية تتوسع وتمتد بفضل جيوشها تحت راية الخلافة الاسلامية الى ان دب الضعف في اوصال الجيش العثماني ومُني بالهزائم العسكرية.

ومن ثم اتجهت ادارة الدولة نحو تحديث الجيش العثماني وفق النظم الغربية وكان استخدام الاسلحة الحديثة والنظم القتالية الجديدة يتطلب اجراء اصلاحات في نظام التعليم العسكري. وهنا شرع الجيش العثماني يخضع الى نظم تعليمية وتربية غربية على يد الضباط والمدرسين الغربيين وتحلل تدريجياً من مفهومه الوظيفي التقليدي ذي المضمون الجهادي الى مفهوم الجيش الوظيفي الوطني.

وادى اضطلاع الضابط العثماني على مفاهيم الثقافة الغربية والثورة الفرنسية الى ولوج عالم السياسة وتكوين تصورات خاصة له، ما دفع الى تشكيل تنظيمات عسكرية تمكنت من القيام بأنقلاب عسكري على الحكومة العثمانية تحت مسمى (حزب الاتحاد والترقي) اسفر عن خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطنة وادار هؤلاء العسكريون الدولة العثمانية في اواخر عهدها وزجوا بها في أتون الحرب العالمية الاولى، وكانت النتيجة تفكك الدولة العثمانية ووقوع الاناضول تحت الاحتلال.

**ثانيا: دور الجيش في بناء الجمهورية التركية**

شكلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، والاوضاع التي فرضتها احكام هدنة موندروس عام 1918 مفصلاً تأريخياً في مستقبل الدولة العثمانية بوجه عام، وفي علاقة الجيش بالسياسة بوجه خاص، فمع هروب زعماء الاتحاد والترقي عقب الهزيمة توارى دور الجيش في ادارة العملية السياسية، وعادت السلطنة لتمسك - او حاولت ان تمسك - بزمام الادارة السياسية من جديد ، وان تجمع كلمة السلطنة والجيش نحو هدف وحيد هو تحرير البلاد من المحتلين.

وقاد مصطفى كمال اتاتورك وعدد من قيادات الجيش العثماني - وكلهم ضباط مشهود لهم بالكفاءة العسكرية - حركة المقاومة الوطنية (1920-1922م) ضد جيوش الاحتلال التي توجت بتحرير الاناضول واستانبول من ايدي المحتلين.

وقد أحدثت حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال مزجاً قوياً بين الدورين السياسي والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، ووُفّق مصطفى كمال ومجموعته في استخدام هذه الشخصية ذات الوجهين السياسي والعسكري في تولي إدارة البلاد، ومن ثم لم يقتصر دور الجيش آنذاك على نقل الكماليين الى سدة الحكم، بل تحول الجيش ذاته الى عضو فاعل في مؤسسة النظام الجديد.

فبمجرد ان تحقق النصر في حرب الاستقلال، ووسط أجواء الفرح بنشوة النصر، كان تصريح مصطفى كمال بقوله (الان تبدأ الحرب الحقيقية) إشارة واضحة الى ان ثمة خططاً تعتمل في عقله نحو القيام بثورة سياسية داخل البلاد، يعتمد فيها على الجيش دعامة اساسية له في تحقيق هذه الثورة وتأمين مخاطرها ثم حمايتها.

وكان على اتاتورك ان يجعل الجيش كله تحت إدارته، حتى يتمكن من تحقيق مشروعه الثوري، الا ان الجيش بعد حرب الاستقلال لم يمثل عامل الامان بالشكل التام بالنسبة له، بل على العكس كان الجيش يضم بداخله معارضين لأتاتورك حتى ان تلك العناصر المعارضة لم تكن متواجدة فقط داخل الجيش بل كانت في مجلس الامة ايضاً.

فقد تولى ادارة الجمهورية التركية ثلاث من قيادات الجيش هم، مصطفى كمال رئيساً للجمهورية وقائداً اعلى للقوات المسلحة، وعصمت اينونو رئيساً للوزراء والساعد الايمن لمصطفى كمال، وفوزي تشاقمق رئيساً لقيادة الاركان العسكرية وهذه الكيفية تمكن اتاتورك ورفاقه من الاستئثار بصياغة المشروع الثوري الكمالي وتطبيقه.

ويمكن القول ان دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد مصطفى كمال (1923-1938) قد اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد ان تمكن اتاتورك من إقصاء المناوئين له من القادة العسكريين، فقام وبقوة الجيش، بالغاء الخلافة العسكرية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له، وبعد ان استقرت له الاوضاع قام اتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، ونصبه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935، حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون منه على ان "وظيفة الجيش هي حمية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية". وهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولاً مسؤولية قانونية عن حماية الوطن التركي عسكرياً، ومخولاً بحق التدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهورية التركية.

**ثالثا:الجيش التركي في ظل تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية**

القت نتائج الحرب العالمية الثانية بظلالها على البنية السياسية للداخل التركي، حيث اضطر عصمت اينونو- الرئيس التركي آنذاك- الى الاعلان عن بدء مرحلة سياسية جديدة، تودع فيها نظام حكم الحزب الواحد، وتلج الى تعددية حزبية، وحياة ديمقراطية.

وكان من نتائج هذا التحول الديمقراطي صدور قرار في عام 1949 بتبعية رئاسة الاركان العامة الى وزارة الدفاع، وهو ما اعتبره العسكريون فقداناَ لأستقلاليتهم عن الحكومة وخضوعاً لسلطة مدنية، حيث كانت تابعة منذ قيام الجمهورية وبشكل مباشر لرئيس الجمهورية وبشكل مباشر لرئيس الجمهورية، وكان رئيساً عسكرياً حتى ذلك الحين (أتاتورك، وأينونو)، وهو ما انعكس سلباً على علاقة العسكريين بالمدنيين.

وفي خضم هذا الانفتاح الديمقراطي وصل الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950 الى مقاليد السلطة ليسجل بذلك اول هزيمة لحزب الشعب الجمهوري، وهو حزب اتاتورك الذي يمثل الجمهورية ونظامها.

وتضافرت توجهات الحزب الديمقراطية مع توجهات قوى الدول الغربية على نحو كتب للحزب الديمقراطي البقاء في السلطة لمدة عشر سنوات متصلة، وتوطدت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وتكللت بانضمام تركيا الى حلف ناتو عام 1952.

وثمة آثار سلبية تولدت لدى صغار ضباط الجيش التركي جراء انضمام تركيا الى حلف الناتو منها انه:

1. تكشف لصغار الضباط الاتراك خلال عمليات التدريب العسكري المشترك مدى التخلف العسكري والتقني في تركيا مقارنة بالجيوش الاوروبية والامريكية، وحملوا قادة الجيش مسؤولية هذا التخلف، وطالبوا الحكومة بضخ دماء جديدة واعية بين قيادات الجيش.

2. انزعجت مجموعات من صغار الضباط من مقاصد استراتيجيات التعاون العسكري المشترك، وشعروا بأن ثمة عملية امركة يخضع لها الجيش التركي وانه في طريقه لفقدان خصوصيات أمنه القومي.

3. نظرت مجموعة اخرى من صغار الضباط الى سياسات الانفتاح الديمقراطي التي انتهجها الديمقراطي في مختلف المجالات ولا سيما في مجال العلمانية والدين بأعتبارها خرقاً لمبادئ الجمهورية الاتاتوركية.

4. استمرت معاناة صغار الضباط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، رغم حالة الانتعاش الاقتصادي التي حلّت بالقطاعات الرأسمالية والصناعية في تركيا, كل هذه العوامل متضافرة دفعت هذه المجموعات الى تنظيم خلايا سرية عسكرية في عدد كبير من قيادات ووحدات استهدفت الاطاحة بالحزب الديمقراطي وحكومته من السلطة، وإعادة توليد حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب الدولة الاقرب الى العسكريين.

وتزامناً مع هذه التنظيمات السرية كان الحزب الديمقراطي قد وصل الى حالة من العجز وفقدان القدرة على حل المشكلات وتسوية الخلافات الحزبية، فضلاً عن ممارسته سياسات دكتاتورية واضحة ضد حزب الشعب الجمهوري المعارض، وقد ادى كل ما سبق الى نجاح تنظيمات صغار الضباط في القيام بأنقلاب عسكري في 27/ماييو / آيار 1960.

الفصل الرابع

الانقلاب العسكري عام 1960 و 1971

**اولا:** اتسمت الحياة السياسية في تركية بالنخبوية وهي تماثل في ذلك الكثير من البلدان النامية فضلاً عن تماثلات اخرى، فأن للجيش دوراً رئيساً في الحياة السياسية في تركياً فهو يعد "سيد الامة" ويتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية ويبدو ما عداه من مؤسسات، بيروقراطية في الدولة، تعد مؤسسات فرعية تؤدي دوراً "فرعياً" في صنع السياسة العامة([[54]](#endnote-54))، وتعد المؤسسة العسكرية التركية من المؤسسات التي ينظر اليها بعين الاهتمام في تركيا لقدرتها على القيام بالاجراءات الفورية في الحياة السياسية اذا ما رأت ذلك، فرضاً المؤسسة العسكرية عن سياسة الحزب الحاكم هو ضمان أكيد لأستمراريته في السلطة بوصف الجيش الوصي على المبادئ الاتاتوركية فهو ينظر بعين الشك والريبة الى من يخالف هذه المبادئ([[55]](#endnote-55))، وهذا ما نجده في انقلاب 27 آيار 1960 عندما شعر عدد من الضباط العسكريين وهم من يعتقدون بأنهم حراس الجمهورية الاتاتوركية بأن الحكومة المدنية (حكومة عدنان مندريس) أصبحت عاجزة عن حماية النظام الجمهوري.([[56]](#endnote-56))

فقد كانت بداية الانقلاب في 21 آيار 1960 عندما تظاهر طلاب الاكاديمية العسكرية واساتذتهم وانضم اليهم عدد كبير من المدنيين المناوئين للحكومة وفي اليوم التالي عقد عدد من الضباط عدة اجتماعات استمرت لخمسة ايام متوالية لأستعراض اسماء الضباط الذين يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم في حال وقوع اي انقلاب عسكري([[57]](#endnote-57))، وهو ما تم في 27 آيار 1960 عندما سيطر الجيش على المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين وقام بأعتقال رئيس الجمهورية جلال بايا ورئيس الحكومة عدنان مندريس ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطي بالاضافة الى اعتقال قائد الجيش وعدد كبير من الضباط في الجيش والشرطة([[58]](#endnote-58)).

وبعد نجاح الانقلاب العسكري في ذلك اليوم تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية والتي تألفت من (38)([[59]](#endnote-59))، ضابطاً الذين نفذوا الانقلاب، وقد اصبحت هذه اللجنة وبموجب الدستور المؤقت تمثل اعلى سلطة تشريعية في البلاد([[60]](#endnote-60))، كما انتخب الجنرال جمال جو رسيل، رئيس الاركان وقائد الانقلاب رئيساً للجنة ومن ثم رئيساً مؤقتاً للجمهورية والحكومة([[61]](#endnote-61))، وقد عملت لجنة الوحدة الوطنية على استدعاء فريق من أساتذة القانون في جامعة اسطنبول من اجل وضع دستور جديد ونظام انتخابي جديد وبعد ان اكتمل مشروع الدستور والقانون الانتخابي تم عرضه للمناقشة امام الجمعية التأسيسية والتي تألفت من ممثلي الاحزاب السياسية واساتذة الجامعات والنقابات والمهن الحرة، وفي شهر تموز عام 1961 تم طرح مشروع الدستور والقانون الانتخابي الجديد على الاستفتاء الشعبي وقد حظيا بموافقة الشعب([[62]](#endnote-62))، وقد نص الدستور الجديد على تشكيل مجلسين تشريعيين (المجلس الوطني ومجلس الشيوخ) ويتألف المجلس الوطني من 450 نائباً ينتخبون كل اربع سنوات وفق نظام التمثيل النسبي، اما مجلس الشيوخ فيتألف من 150 نائباً ينتخبون كل ستة سنوات وفق نظام الاغلبية على ان يحال ثلث الاعضاء منهم على التقاعد كل سنتين واعتبر الدستور اعضاء لجنة الوحدة الوطنية اعضاء دائمين في مجلس الشيوخ، كما نص الدستور على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل ابرلمان بمجلسيه (المجلس الوطني ومجلس الشيوخ) ويشترط فيه ان يكون من بين اعضاء البرلمان، ويجري انتخابه بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي مجموع النواب، ومن ابرز صلاحيات رئيس الجمهورية تعيين رئيس الوزراء، كما منح الدستور الجيش دوراً محورياً في المجال السياسي فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على تأسيس مجلس الامن القومي والذي يتكون من (رئيس هيئة الاركان العامة، وقادة القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية) ويقوم رئيس الجمهورية برئاسة اجتماعات هذا المجلس([[63]](#endnote-63)).

وبعد الوعود التي اطلقها قادة الانقلاب منذ اليوم الاول من الانقلاب للانتقال الى الحكم المدني، بدأت احزاب جديدة بالظهور في الساحة السياسية بعد اقرار دستور عام 1961 في الظهور والمشاركة في الحملة الانتخابية اذ تشكل اربعة عشر حزباً سياسياً من جناح اليمين والوسط خاضت الانتخابات العامة في تشرين الاول 1960([[64]](#endnote-64))، وابرز هذه الاحزاب هي ما يلي:

1. حزب العدالة: وهو اول حزب سياسي يتشكل بصورة رسمية بعد الانقلاب العسكري لعام 1960 وذلك في شباط عام 1961 ومؤسسة الجنرال (فوموش بالا)([[65]](#endnote-65))، وبعد وفاته أستطاع سليمان ديميريل([[66]](#endnote-66))، ان يكسب رئاسة الحزب يعد حزب العدالة امتداداً للحزب الديمقراطي([[67]](#endnote-67)).

2. حزب العمال التركي: تأسس هذا الحزب عام 1961 تحت قيادة محمد علي ايبر([[68]](#endnote-68))،وبالرغم من ان الحزب لم يمثل تهديداً انتخابياً، الا انه ترك تأثير في الحياة السياسية من خلال انتقاداته للسياسات الداخلية والخارجية للحكومات التركية([[69]](#endnote-69)).

3. حزب الحركة القومية: وهو حزب يميني متطرف يحمل افكاراً طورانية، تعود جذوره الى عام 1944-1945، تأسس الحزب عام 1963 بقيادة الب ارسلان توركيش([[70]](#endnote-70))، بأسم (الحزب القومي) وكان يمثل الطبقة الوسطى، عارض الحزب التوجهات اليساري، وقد اتضحت ايديولوجيته عام 1965، واطلق على نفسه اسم (حزب الحركة القومية)([[71]](#endnote-71)).

4. حزب الوحدة التركي: وهو الحزب الذي تأسس في عام 1967 على يد الجنرال (سنك يللي Sinkyili)([[72]](#endnote-72)) واعلن بأنه ليس حزباً مذهبياً بل يهدف الى تحقيق الاشتراكية وتأميم الثروات والمصارف والبنوط وتحقيق الاصلاح الزراعي الا ان شعاره المتمثل بالاسد والاثنتي عشرة نجمة والتي ترمز للائمة الاثني عشر تعكس غير ذلك([[73]](#endnote-73)).

5. حزب السلامة الوطني: اسس في كانون الثاني 1970 باسم (حزب النظام الوطني) برئاسة نجم الدين اربكان العضو السابق في حزب العدالة الا انه لم يستمر طويلاً ، اذ حظر نشاطه بقرار المحكمة الدستورية في 21 آيار 1971 بحجة مخالفته لمبدأ العلمانية واستغلال الدين([[74]](#endnote-74)) لأغراض سياسية، غير انه استطاع في تشرين الثاني 1972 من إعادة نشاطه فظهر بأسم (حزب السلامة الوطني) او (حزب الانقاذ او الخلاص الوطني)([[75]](#endnote-75)).

ونتيجة هذه التعددية الحزبية التي اوجدها دستور عام 1961، فقد شهدت تركيا خلال الستينات عدة حكومات ائتلافية ضعيفة عاجزة عن تنفيذ اهدافها وذلك بسبب وضع الاقلية الذي يعانيه الائتلاف الحاكم في المجلس الوطني الكبير، فمنذ الانقلاب العسكري لعام 1960 ولغاية عام 1971 شهدت تركيا العديد من الحكومات الائتلافية، فكان اول هذه الحكومات الحكومة الائتلافية التي شكلها عصمت اينونو عام 1961 والتي ضمت ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، والحكومة الائتلافية الثانية تشكلت في شهر آيار عام 1962 برئاسة عصمت اينونو والتي ضمت مثلي حزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الجديدة والحزب الفلاحي الجمهوري، اما الحكومة الثالثة التي تشكلت في نهاية عام 1964 وبرئاسة عصمت اينونو وضمت حزب الشعب الجمهوري وبعض المستقلين، تلتها الحكومة الائتلافية الرابعة التي ضمت حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة وحزب الامة الجمهوري وعند اجراء الانتخابات العامة في تشرين الاول 1965، فاز حزب العدالة بالاغلبية البرلمانية بنسبة 54% من اصوات الناخبين مما مكنه من تشكيل الحكومة بمفرده وبرئاسة سليمان ديميريل، واستمرت المعادلة ذاتها في انتخابات عام 1969 اذ احتفظ حزب العدالة بغالبية مقاعد البرلمان واستمر في الحكم لغاية 12 آذار1979([[76]](#endnote-76)).

وخلال المدة الواقعة بين عام 1970 وبداية 1971 شهدت البلاد حالة من القلق السياسي والاجتماعي مع استمرار العنف بين الطلاب وفي داخل اتحاد المهن وجماعات الانفصال الكردي، وقد ادت هذه النزاعات الى منع قيام الحكومة بإجراءات مؤثرة تحد من ذلك([[77]](#endnote-77))، ونتيجة هذه التطورات قامت القوات المسلحة التركية بإصدار مذكرة في 12 آذار عام 1971 قدمت الى رئيس الجمهورية تدعوه الى ايجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، على اثرها اجبر سليمان ديميرل على الاستقالة من الحكومة، وهو ما سوف نتناوله في المحور الآتي:

**ثانياً : الانقلاب العسكري عام 1971:**

دفعت سرعة الاحداث وتزايد الاضطرابات السياسية ، فضلاً عن الازمة الشاملة التي اصابت الاقتصاد التركي في بداية السبعينيات المؤسسة العسكرية الى قول كلمتها، وممارسة دورها في حماية الجمهورية ، إذ قدم رئيس الاركان العامة وقادة القوات البرية والبحرية والجوية([[78]](#endnote-78)) مذكرة الى رئيس الجمهورية في 12 آذار 1971، طالبوا فيها بتشكيل حكومة قوية قادرة على ضبط الامن وإدارة الدولة بالشكل الصحيح، فضلاً عن تطبيق الاصلاحات التي نص عليها دستور عام 1961، وهددوا بأستخدام القوة إذا لم تقدم الحكومة استقالتها([[79]](#endnote-79))، مما دفع رئيس الحكومة سليمان ديميريل الى تقديم استقالته الى رئيس الجمهورية جودت صوناي([[80]](#endnote-80)) في نفس اليوم([[81]](#endnote-81)).

اثر ذلك تشكلت اول حكومة غير حزبية برئاسة نهاد ايريم([[82]](#endnote-82))،في 26 آذار 1971، وفي 26 ايلول من نفس العام اعلنت حالة الطوارئ لوضع حد للفوضى التي تعيشها البلاد، وبالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها حكومة نهاد ايريم، الا انها لم تتمكن من إزالة اسباب التوتر السياسي وحل المشاكل الاقتصادية([[83]](#endnote-83))،اذ اكد مجلس الامن القومي في تركيا في آذار 1972 بأن البلاد تعيش وضعاً صعباً للغاية حيث كثفت الاحزاب السياسية والمنظمات اليمينية واليسارية من نشاطاتها وكثرت اعمال الارهاب والاغتيالات، وهو ما ادى ذلك الى تقديم الحكومة استقالتها في 17 نيسان 1972، وعلى اثرها كلّف رئيس الجمهورية جودت صوناي وزير الدفاع في حكومة نهاد ايريم وعضو حزب الثقة الجمهوري فريد ميلين([[84]](#endnote-84))، بتشكيل الحكومة الجديدة والتي واجهت الصعوبات الاقتصادية والسياسية منذ ايامها الاول، وقد كان تأثير حزب العدالة واضحاً على حكومة فريد ميلين من خلال مناقشة الخطة الخمسية للتطور الاقتصادي 1972-1977، اذ عمل حزب العدالة على تقليل حصة القطاع الحكومي واعطاء تنازلات لصالح القطاع لخاص، مما ادى الى سحب حزب الشعب الجمهوري اعضائه في الحكومة الذين كانوا يرون ان على الحكومة تقوية القطاع الحكومي واجراء الاصلاحات الضرورية للنهوض الاقتصادي في البلاد([[85]](#endnote-85)).

وفي عام 1973 حصلت ازمة دستورية بعد انتهاء مد رئاسة جودت صوناي وبناءاً على اقتراح من رئيس الجمهورية جودت صوناي قدمت القيامة العامة للقوات المسلحة ترشيح رئيس الاركان العامة الجنرال فاروق كورلر([[86]](#endnote-86))، ، لمنصب رئيس الجمهورية وبالرغم من الضغوطات التي مارستها المؤسسة العسكرية على الاحزاب السياسية من اجل انتخاب مرشحها فاروق ورلر لمنصب رئاسة الجمهورية الا انها فشلت في مواجهة الاحزاب السياسية التي وحدت صفوفها في المجلس الوطني الكبير، وانتخبت الجنرال المتقاعد فخري كورتورك([[87]](#endnote-87)) رئيساً للجمهورية التركية([[88]](#endnote-88)).

وبعد قيام انتخابات عام 1973 فشلت اي من الاحزاب السياسية في الحصول على الاغلبية في البرلمان، عند ذلك تشكلت حكومة ائتلافية ضمت حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني فأصبح بولند اجاويد، رئيساً للحكومة ونجم الدين اربكان، نائباً له وبسبب الاختلاف الايديولوجي بين الحزبين، أعلن بولند اجاويد استقالة حكومته بعد ستة اشهر من تشكيلها([[89]](#endnote-89)).

اثر ذلك تشكلت حكومة ائتلافية في آذار عام 1975، ضمن اربعة احزاب سياسية، هي حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل، وحزب السلامة الوطني برئاسة نجم الدين اربكان، وحزب الحركة القومية برئاسة الب ارسلان توركيش، وحزب الثقة الجمهوري برئاسة فيزو اوغلو، وترأس الحكومة سليمان ديميريل، ورغم الصعوبات التي واجهتها هذه الحكومة، الا انها تمكنت من الاستمرار لحين اجراء الانتخابات النيابية عام 1977، وعند عدم حصول اي من الاحزاب السياسية في تلك الانتخابات على الاغلبية في المجلس الوطني الكبير تشكلت حكومة ائتلافية جديدة برئاسة بولند اجاويد والتي ضمت ثلاثة احزاب سياسية، حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، وحزب الثقة الجمهوري وبعض المستقلين([[90]](#endnote-90))،وعندما جرت انتخابات جزئية في شهر تشرين الاول عام 1979، ادت الى هزيمة كبيرة للحزب الشعب الجمهوري على اثرها قدم بولند اجاويد استقالة حكومته، تشكلت حكومة جديدة برئاسة سليمان ديميريل واعلن عن نية حكومته في وضع حد للفوضى التي كانت تعيشها البلاد، الا انه لم يتمكن من تنفيذ وعوده، فأعمال العنف قد ازدادت بشكل كبير، بالاضافة الى التدهور الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم والبطالة([[91]](#endnote-91))، عند ذلك سمحت هذه الظروف الصعبة للمؤسسة العسكرية التركية للقيام بالانقلاب العسكري الثالث في يوم 12 ايلول عام 1980، وتداعيات ذلك الانقلاب فيما بعد على مسرح الحياة السياسة التركية وهو ما سوف نتناوله في الفصول الآتية من هذه الدراسة.

الفصل الخامس

الانقلاب العسكري سنة 1980

شهدت تركيا خلال السبعينات من القرن الماضي اوضاعاً سياسية واقتصادية وامنية سيئة مع فشل الحكومات التركية المتعاقبة على وضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الاوضاع([[92]](#endnote-92))، وعلى الرغم من عودة الحكم المدني بعد انقلاب عام 1971، توسعت الازمات السياسية والاقتصادية والامنية وهو الامر الذي تسبب بعجز المؤسسات السياسية في البلاد من اداء مهامها بشكل صحيح([[93]](#endnote-93))، وبهذا فقد كان وقوع الانقلاب العسكري في ايلول 1980 نتيجة عدة اسباب اقتصادية وسياسية وامنية:

**اولا:اسباب اقتصادية:**

1. تفاقم حدة الازمة الاقتصادية التي تمتد جذورها الى الخمسينات من القرن العشرين، والتي تحولت الى معضلة حقيقة امام الحكومات التركية طيلة مدة السبعينات.

2. ارتفاع نسبة التضخم من 20% عام 1976 الى 60% عام 1978 في حين وصلت الى 67% عام 1980.

3. ارتفع نسبة البطالة خلال مدة السبعينات اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل عام 1977 اكثر من مليوني عاطل ليرتفع الى 3 ملايين عاطل في العامين التاليين، ووصل عدد العاطلين عشية الانقلاب الى اكثر من 3 ملايين ونصف مليون عاطل عن العمل([[94]](#endnote-94)).

4. ازدياد نسبة الديون الخارجية من 2,2 مليار دولار امريكي في عام 1970 الى 12,5 مليار دولار في نهاية 1977، في حين وصلت عام 1979 الى اكثر من 15 مليار دولار.

5. ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينات مع الاضطراب في ميزان النقد العالمي([[95]](#endnote-95))

**ثانياً: اسباب سياسية وامنية**

1. تدهور الوضع الامني وانتشار ظاهرة العنف السياسي، حيث بلغ عدد الضحايا اكثر من (4040) قتيل بين عامي (1978-1980) ويرجع سبب ذلك الى تعدد القوى والحركات السياسية المتخاصمة والمتناقضة في ما بينها، والتي كانت ترغب بالسيطرة على الدولة والمجتمع وتسييرها وفق مبادئ واهداف كل منها([[96]](#endnote-96)).

2. ضعف الحكومات التركية المتعاقبة بأتخاذ اجراءات حازمة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية بسبب افتقارها للاغلبية المطلقة في البرلمان التركي وهو ما ادى الى فشل مساعيها في تمرير مشاريع القوانين والتي كانت تقابل بمعارضة شديدة من قبل لاحزاب المعارضة في البرلمان التركي بالاضافة الى تغلب مصلحة الاحزاب المختلفة على المصلحة الوطنية ازاء بعض الامور العامة في البلاد([[97]](#endnote-97)).

3. الصراع بين الاحزاب السياسية المختلفة الذي اصبح يهدد النظام السياسي والمبادئ الكمالية التي يستند عليها، والذي وصل الى مرحلة جديدة من الخطورة تتعدى شكل الاغتيالات السياسية الى صرع قومي وطائفي وطبقي وبشكل علني([[98]](#endnote-98)).

4. خشية قيادة المؤسسة العسكرية من ان يقوم صغار ضباط الجيش بأنقلاب عسكري يقع خارج نطاق التسلسل القيادي العسكري، فد اعلن الجنرال كنعان ايفيرين قائد الانقلاب العسكري في بيان له([[99]](#endnote-99))، دعا فيه الجيش الى التقيد بالانضباط العسكري والصرامة في تنفيذ الاوامر([[100]](#endnote-100))،وهو ما يعني انه من الممكن وجود مصدر آخر للاوامر العسكري والتي تتعارض مع اوامر مجلس الامن القومي([[101]](#endnote-101))،وهذا ما اكده الجنرال كنعام ايفيرين يفي المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 16 ايلول والذي اخذ وكأنه يلمح الى ان مشكلة انقسام الجيش كانت حاضرة ولو بشكل غير مباشر بقوله (لو لم يتم التدخل لكانت القوى اليساري والخائنة قد تسللت الى القوات المسلحة ايضا...)([[102]](#endnote-102))

5. ظهور الجمعيات السرية ذات التوجه اليميني واليساري، حيث بلغ عددها عند مطلع السبعينات من القرن العشرين نحو اربعين جمعية، مدعومة فكرياً ومادياً من الخارج، والتي قامت بنشر الرعب والخطف والقتل وسلب البنوك وقطع الطرق، والهجوم على مؤسسات الدولة، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف([[103]](#endnote-103)).

6. دور النقابات العمالية في نشر الدعايات السياسية والاقتصادية في المصانع واقامة التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان للحكومة مما اوقف المصانع عن العمل.

7. صدام طائفي بين السنة والعلويين، في مدينة قهرمان جنوب شرق تركيا عام 1978، والذي ادى الى مقتل 111 شخصاً وجرح اكثر من الف شخص آخرين.

8. ظهور اول حزب سياسي ذوميول اسلامية في تركيا العلمانية، منذ سقوط الدولة العثمانية وهو حزب "السلامة الوطني" بزعامة نجم الدين اربكان عام 1972، والذي حقق نجاحاً كبيراً في انتخابات عام 1973م وحصل على ثالث اعلى نسبة اصوات في البرلمان([[104]](#endnote-104)).

9. انتهاء مدة ولاية رئيس الجمهورية (فخري كوروتورك) مع عدم تمكن البرلمان من انتخاب رئيس جديد طوال مدة خمسة اشهر وهو ما تسبب بأزمة دستورية خطيرة في البلاد([[105]](#endnote-105)).

ومع ازديا حالة الفوضى وعدم الاستقرار، رأى بعض ضباط الجيش التركي ان الوقت مناسب للتدخل العسكري وانهاء تلك الحالة التي تمر بها البلاد، وعند ذلك قام الجنرال كنعان ايفيرين رئيس هيئة الاركان العامة للجيش في 2 كانون الثاني 1980 بتوجيه رسالة انذار عن طريق رئيس الجمهورية الى المؤسسات السياسية ولا سيما الاحزاب السياسية والتي جاء فيها (ان على هذه المؤسسات ان تنفذ واجباتها وتتخذ الاجراءات ضد الفوضى المتنامية والارهاب والانشقاقات وتأمين الوحدة الوطنية)([[106]](#endnote-106)). وقبيل قيام الانقلاب العسكري ، وتحديداً في 6 ايلول 1980 قام نجم الدين اركان رئيس حزب السلامة الوطني بتزعم حشد جماهيري كبي في مدينة قونيان دعا فيه المتظاهرون الى تطبيق الشريعة الاسلامية ورفض نظام العلمنة، وجلس المتظاهرون على الارض عندما عزف النشيد الوطني كدليل على عدائهم للنظام الكمالي الاتاتوركي المعادي للاسلام([[107]](#endnote-107))،وفي نفس اليوم القى بولند اجاويد حزب الشعب الجمهورية خطاباً امام تجمع لأتحاد العمال في انقرة حيث قال فيه: (ان على العمل ان لا يعتبروا انفسهم مشاهدين في مباريات كرة القدم، ولقد حان الوقت لغزو الساحة، اذا هم شعروا بأن فريقهم لم يحصل على لعبة عادلة)([[108]](#endnote-108)).

فنتيجة لهذه الاحداث المتلاحقة وقع الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980 وقد قاد الانقلاب الجنرال كنعان ايفيرين([[109]](#endnote-109))، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش والمعروف بعسكريته المحترفة، وقد اطاح الانقلاب بحكومة سليمان ديميريل وحل البرلمان بمجلسيه (النواب، والشيوخ) ووقف العمل بالدستور، وحل الاحزاب السياسية([[110]](#endnote-110))، وأعلنت الاحكام العرفية في عموم البلاد، كما تم احتجاز غالبية القادة السياسيين، ومن بينهم سليمان ديميريل، وبولند اجاويد، ونجم الدين اربكان، والب ارسلان توركيش، بالاضافة الى حظر انشطة معظم النقابات والجمعيات([[111]](#endnote-111))،وأذيع البيان الاول للانقلاب العسكري في الساعة السادسة صباحاً من التوقيت المحلي والذي تلخص فيه سبب الانقلاب (في ان الدولة واجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل، وان الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات وان الاحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها، وتفتقر الى الاجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ونتيجة لكل هذه العوامل، فقد زادت القوى الانفصالية من انشطتها ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة، وقد باتت المبادئ الاتاتوركية في خطر وازدادت العقائد المنحرفية وكانت الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات، واصبحت الحكومة عاجزة لا حول لها ولا قوة)([[112]](#endnote-112)).

وجاء البيان الثاني لينص على تكليف مجلس الامن القومي للحكام العسكريين بأدارة الولايات التركية البالغة 81 ولاية([[113]](#endnote-113))، وقد تم نقل السلطة كاملة الى مجلس الامن القومي برئاسة الجنرال كنعان ايفيرين([[114]](#endnote-114))، وأربعة من الجنرالات وهم الجنرال نور ارسين قائد القوات البرية، والجنرال تحسين شاهين كايا قائد السلاح الجوي، والجنرال نجاة تومير قائد القوات البحرية، والجنرال ساوات سيلاسون قائد الشرطة، وفي 16 ايلول اعلن الجنرال كنعان ايفيرين رئيس المجلس القومي في تصريح له عن اسباب واهداف الانقلاب العسكري ومن بين الاسباب التي بينها ما يلي([[115]](#endnote-115)):

1. افضلية النظام الديمقراطي بالحقوق التي يؤمنها والحريات التي يطلقها، التي استخدمت للانقضاض عليه واستبداله بنظام آخر، اما النظام الديمقراطي ذاته فلم يكن يمتلك القوانين المناسبة ليدافع عن نفسه ويحميها من الارهاب والفوضى.

2. ان مجموعة المؤسسات المرتكزة على اهداف اتاتورك الديمقراطية لم تستطع ان تقف ضد المحاولات السرية والمكشوفة الهادفة الى تحطيمها وتقويضها.

3. الضعف في اعداد الكوادر التي كان بأمكانها حماية النظام الديمقراطي التركي.

4. بدلاً من الكمالية التي انتشرت في نظام التعليم بدءاً من المدرسة الابتدائية ووصولاً الى الجامعة سادت الافكار اليسارية واليمينية والرجعية([[116]](#endnote-116)).

ومن خلال ذلك نستنتج بأن الانقلاب العسكري قد جاء بتخطيط من القيادة العليا للجيش وبرئاسة رئيس هيئة الاركان العامة من اجل المحافظة على الهيكل الهرمي القيادي للقوات المسلحة التركية([[117]](#endnote-117))، وبعد اربعة ايام من وقوع الانقلاب العسكري وتحديداً في 16 ايلول 1980 اعلن الجنرال كنعان ايفيرين اهداف الانقلاب العسكري وذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه قائلاً: (الى متى يستطيع نظام ديمقراطي ان يبقى في بلد وصلت فيها الفوضى والانقسامات والارهاب والخوف والابتزاز والاضطهاد الى هذه الحدود... ان نجاح الانقلاب بهذه السرعة بدون اي سفك للدماء، دليل على موافقة الشعب، وان الشعب ادار ظهره للعناصر الرجعية المسببة للخلافات، لقد عادت الى الحالة الطبيعية وسنبذل كافة الجهود لضمان استمرار تحسنها)([[118]](#endnote-118)).

**وقد ابرز قائد الانقلاب الجنرال كنعان ايفيرين اهدافاً اساسية للانقلاب([[119]](#endnote-119))، وهي ما يلي:**

1. الحفاظ على الوحدة الوطنية.

2. القضاء على الفوضى وعدم الاستقرار وتوفير الامن للمواطنين والحفاظ على سلامة ممتلكاتهم.

3. العودة الى التقاليد والمبادئ الت ارساها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك.

4. الدفاع عن الجمهورية التركية وحمايتها والمحافظة على سلطة الدولة وإعادة الهيبة الى الحكم.

5. تدعيم النظام الجمهوري العلماني الذي يستند على العدالة الاجتماعية والمحافظة على الحريات الفردية والحقوق الانسانية([[120]](#endnote-120)).

6. تأمين السلم الاجتماعي والتفاهم الوطني المتبادل.

7. العودة بالبلاد الى الحكم المدني الديمقراطي السليم بعد اتخاذ اجراءات تعديل القوانين والانظمة الضرورية([[121]](#endnote-121)).

**ثالثاً: نتائج انقلاب 12 ايلول 1980**

لقد رأى قادة انقلاب 12 ايلول 1980 ان واجبهم الاساسي ينصب على انقاذ الديمقراطية من السياسيين السابقين وتطهير النظام السياسي، وذلك من اجل توفير الوسائل اللازمة للسيطرة على المشاركة السياسية([[122]](#endnote-122))، ومن خلال الاجراءات التالية:

1. حل البرلمان وايقاف العمل بالدستور، مع تشكيل مجلس الامن القومي الذي تألف من (قادة القوات: البرية ؛ والجوية ؛ والشرطة؛ بالاضافة الى رئيس اركان الجيش كنعان ايفيرين) وتم اصدار قانون جدي في اليوم الاول من الانقلاب منح بموجبه كل صلاحيات السلطة التشريعية الى مجلس الامن القومي([[123]](#endnote-123)).

2. انتخاب الجنرال كنعان ايفيرين من قبل مجلس الامن القومي لمنصب رئيس الجمهورية التركية وهو المنصب الذي ظل شاغراً طيلة اكثر من ستة اشهر بعد انتهاء مدة رئاسة فخري كورتورك وتولي المنصب وكالة صبري ديمرباغ.

3. اعلان الاحكام العرفية في جميع المحافظات التركية البالغة 81 محافظة ووضع كل محافظة تحت امرت قائد عسكري واحد([[124]](#endnote-124)).

4. تكليف الادميرال المتقاعد بولند اولصو بتشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت 25 وزيراً من العسكريين والتكنوقراط مع تعيين توركوت اوزال المستشار الاقتصادي الاسبق لسليمان ديميريل لمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية([[125]](#endnote-125)).

5. اغلاق كافة الاحزاب السياسية وذلك بتأريخ 16 تشرين الثاني 1980 ومصادرة جميع ممتلكاتها ومقرات عملا، مع مراقبة زعماء الاحزاب بشكل دقيق ومن ثم تمت محاكمتهم([[126]](#endnote-126)).

6. محاكمة 230 الف شخص ضمن 210 دعوة قضائية ، وإعدام 517 شخص، بالاضافة الى سحب الجنسية التركية من 14 الف مواطن تركي.

7. طرد 30 الف شخص من اعمالهم لمجرد عدم الارتياح منهم من بينهم 120 استاذ جامعياً.

8. اغلاق عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الانسانية في انحاء البلاد([[127]](#endnote-127)).

ومن اجل العودة الى الديمقراطية والحكم المدني في تركيا قام قادة الانقلاب العسكري بتشكيل الجمعية التأسيسية والتي عملت على اصدار دستور جديد لتركيا يكون ملتزماً بمبادئ اتاتورك، وكذلك العمل على تشريع قانون جديد للاحزاب السياسية يتفادى مساوئ القانون القديم([[128]](#endnote-128)).

وبذلك يمكن القول ان الانقلاب العسكري في تركيا لعام 1980 كان نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والامنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، وبهذا شرع قادة الانقلاب على وضع الحد الفاصل لتلك الظروف من خلال اجراء تغييرات عدة كان من اهمها ايجاد الدستور الجديد للبلاد.

لقد بيّن الدستور التركي عام 1982 بأن النظام السياسي هو جمهوري ديمقراطي (برلماني) علماني، وعند النظر الى العناصر المجردة للنظام السياسي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية فأننا لن نجد ما يميزه على اعتبار انه نظام ديمقراطي محدود الاطر، فقواعد اللعبة السياسية فيه محكومة بإطار العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش ويدافع عنها.

**رابعاً: الدستور التركي لعام 1982:**

بعد ان شكل قادة الانقلاب مجلس الامن القومي من الجنرالات العسكريين وبرئاسة الجنرال كنعان ايفيرين قائد الانقلاب([[129]](#endnote-129))،أصدر المجلس في 29 حزيران 1981 قانون المجلس التأسيس من اجل صياغة دستور جديد للبلاد، وبلغ عد اعضاء المجلس التأسيس 180 عضواً، تم تعيين 40 عضواً من قبل مجلس الامن القومي، اما بقية الاعضاء والبالغ عددهم 120 عضواً تم اختيارهم من قبل حكام الولايات من بين قائمة ضمت 360 مرشحاً([[130]](#endnote-130))، ولم يسمح لأي عضواً في المجلس التأسيس كان ينتمي لأي حزب من الاحزاب السياسية السابقة حتى تأريخ 11 ايلول 1980 ([[131]](#endnote-131)).

وفي 25 كانون الاول 1981 تم تشكيل لجنة اعداد مشروع الدستور الجديد في المجلس التأسيس، وبعد ان انهى المجلس مناقشة المشروع اقدم على تسليمه مع بعض التعديلات الى مجلس الامن القومي للنظر به، وفي 18 تشرين الاول 1982 صادق مجلس الامن القومي على مشروع الدستور الجديد([[132]](#endnote-132))، وفي 7 تشرين الثاني 1982 جرى الاستفتاء العام على مشروع الدستور، وقد ارتبط قبول الدستور او رفضه بشخص الجنرال كنعان ايفيرين لأن هناك مادة مؤقتة في مشروع الدستور من خلال مرحلة الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني تنص على ان الجنرال كنعان ايفيرين سوف يصبح رئيساً للجمهورية لمدة سبعة سنوات مباشرة بعد الموافقة على الدستور، وقد حاز مشروع الدستور في الاستفتاء العام على موافقة الشعب بنسبة كبيرة بلغت 91,4% من مجموع المصوتين([[133]](#endnote-133))، ونشر في الجريدة الرسمية في 20 تشرين الثاني 1982 وعد نافذاً منذ ذلك التأريخ([[134]](#endnote-134)).

وبذلك يمكن القول بأن الجيش قد اراد من الدستور الجديد تعديلاً جديداً على الحياة الديمقراطية التركية، وتحقيق الضمانات اللازمة لتجنب تكرار الفوضى التي اصابت البلاد في اواخر السبعينيات من القرن الماضي([[135]](#endnote-135)).

ويتألف الدستور من مقدمة و7 اجزاء تتضمن 177 مادة و16 مادة مؤقتة وقد تناولت مقدمة الدستور دور المؤسسة العسكرية التركية في انقلاب 12 ايلول 1980، وقد حتوت ايضاً على مبادئ الدستور ومنطلقاته في الحفاظ على سلامة الدولة والامة التركية والقومية والعلمانية وعدم السماح للمشاعر الدينية بالتدخل في الشؤون السياسية للدولة مع التوصل الى الانسجام والاخوة داخل الامة التركية، كما يؤكد الجزء الاول من الدستور على المبادئ الاساسية على النظا العام وسلامة ووحدة الامة والدولة وينص الجزء الثاني على الحقوق والواجبات الاساسية للافراد، ويؤكد بأن هذه الحقوق والحريات لا يمكن استخدامها للاشادة بدكتاتورية شخص واحد او جماعة ولا لهيمنة طبقة واحدة على الطبقات الاخرى او الى اقامة دولة على الاسس الدينية([[136]](#endnote-136)).

اما الجزء الثالث والذي يعد اطول اجزاء الدستور والذي تضمن (86) مادة ليتناول شؤون السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) من حيث تكوين كل سلطة واعضائها واختصاصاتها، وقد تضمن الجزء الرابع النصوص المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية، مع التأكيد على مسؤولية الدولة في التخطيط والتنظيم، وخصص الجزء الخامس للنصوص المتعلقة بالقوانين التي صدرت في اوقات مختلفة وفي ظل الدساتير السابقة من اجل الابقاء عليها والتي تسمى بقوانين الاصلاح التي تؤكد على استمرار الطبيعة العلمانية للجمهورية التركية([[137]](#endnote-137))،فيما تناول الجزء السادس من الدستور المواد ذات الطبيعة الانتقالية المؤقتة([[138]](#endnote-138))، اما الجزء السابع والاخير فقد تناول المواد المتعلقة بتعديل الدستور وموقع كل من المقدمة وعناوين المواد في الدستور، وبهذا نجد ان ما تم النص عليه في دستور عام 1924 الاول، ودستور عام 1961 الثاني، نجده ماثلاً بنفس الحال في دستور عام 1982 فالتأكيد على ما يسمى بقوانين الاصلاح التي ضمنها دستور عام 1982، وهو ما يعني الابقاء على العلمانية بأعتبارها الميزة الاساسية للنظام السياسي التركي ورفض تدخل المشاعر الدينية في شؤون الدولة والسياسة هو جزء من التراث الذي خلفه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك([[139]](#endnote-139)).

الفصل السادس

تنامي الحركات الاسلامية

تضافرت تداعيات رد الفعل على الانقلاب العسكري، مع تنامي الحالة الاسلامية في تركيا ولا سيما في اعقاب نجاح الثورة الاسلامية في ايران ليؤديا الى نجاح حزب الرفاه في انتخابات المحليات عام 1994 ثم في الانتخابات البرلمانية عام 1995. ومع تشكل حكومة (الرفاه- الطريق القويم) الائتلافية، وتولي "نجم الدين اربكان" رئاسة الوزراء اخذت المؤسسة العسكرية تتابع بدقة اداء هذه الحكومة وتستشرف مقاصدها البعيدة، حيث اعتبرت التطور الحادث في نمو الاسلام السياسي متمثلاً في حزب الرفاه وزعيمه "اربكان" مؤشراً على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الاتاتوركية ونظامها العلماني، فقامت رئاسة الاركان العامة بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها لمتابعة هذه التطورات، واطلق على هذه الوحدة (مجموعة العمل الغربية).

وتبلورت اهداف ومهام هذه الوحدة في جمع المعلومات بكل دقة وسرية بشأن كافة الجمعيات الاهلية والاوقاف والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات التعليم العالي مثل الكليات والمعاهد العليا، ومقار إقامة الطلاب التابعة للدولة والخاصة على حد سواء، وجمع المعلومات بشأن التوجهات الفكرية لذوي المناصب الرسمية العليا في الدولة في مختلف المحافظات والمدن ومتابعة المؤسسات الاعلامية المحلية.

وما ان فرغت المؤسسة العسكرية ممثلة في مجموعة العمل الغربية، من اجراء بحوثها الامنية، وإعداد تقاريها بشأن الحالة الاسلامية في البلاد ومظاهرها الاجتماعية وأنشطتها في المجالين الاقتصادي والاعلامي، ومحاولاتها التغلغل داخل أجهزة الدولة الرسمية والامنية على وجه الخصوص، حتى دفعت بهذه التقارير الى الامانة العامة لمجلس الامن القومي، وقامت الاخيرة بدورها، فأعدت مجموعة من القرارات للعرض والموافقة داخل اجتماع مجلس الامن القومي، استهدفت هذه القرارات الحد من التنامي الاسلامي وتصفية مصار الحركة الاسلامية.

وانعقد اجتماع مجلس الامن القومي في28 فبراير/ شباط 1997، في جلسة استمرت اكثر من تسع ساعات، واثمر الاجتماع عن توصيات قُدّمت الى الحكومة الائتلافية في شكل قرارات واجبة التنفيذ، شكلت في مجملها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الاسلامية في تركيا من خلال إعادة فرض الدولة سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الاسلامي والمرتبطة بالجماعات الاسلامية والطرق الصوفية. الى جانب إعادة تنشيط الدولة لبعض القوانين الخاصة بتقليص مظاهر الحياة الاسلامية.

لم تشعر المؤسسة العسكرية بالحاجة الى صوغ دستور جديد للبلاد او تعديل الدستور القائم مثلما فعلت عقب الانقلابات العسكرية الاخرى، فقد كان دستور 1982 من المنعة بالقدر الذي كفل للمؤسسة العسكرية تحقيق كافة مطالبها في ظل دستوري وقانوني، ورغم ان انقلاب 28 فبراير/ شباط 1997 كان مختلفاً في شكله وإطاره السياسي عن الانقلابات العسكرية السابقة، الا ان تأثيره في الساحة السياسية كان بارزاً، ويجدر القول ان المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً ، وهي تخطط لأغلاق حزب الرفاه، ان الحزب سيعيد تشكيل نفسه مرة اخرى في حزب آخر تحت مسمى جديد.

وعليه يمكن القول ان المؤسسة العسكرية ارادت احداث ارتباكات تنظيمية وايديولوجية داخل صفوف اعضاء حزب الرفاه، تؤثر سلباً على قدرتهم على تنظم صفوفهم مرة اخرى في حزب جديد.

كان لقرارات 28 فبراير/ شباط تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الاسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد ان صدرت "وثيقة الامن القومي" في اغسطس/آب 1997. وهي وثيقة تقوم بأعدادها رئاسة الاركان العامة كل خمس سنوات تحدد فيها اهداف واستراتيجيات الدولة لحماية الامن القومي التركي، فقد ابرزت الوثيقة في خطتها الخمسية 1997-2002 ان مظاهر الحياة الاسلامية وصعود الاسلام السياسي هما الخطر الاول الذي يهدد الامن القومي التركي.

وعلى ذات الوتيرة من التزامن مع حالة الجمود التي شهدتها انشطة الحركة الاسلامية بفعل مناخ قرارات الانقلابات المدني، كانت الاحزاب السياسية الممثلة في الحكومات او المعارضة على حد سواء تشهد حالة من عدم الاتزان والتخبط في خطاباتها وأطروحاتها لحل مشكلات تركيا العصيبة، ولا سيما المشكلة الاقتصادية تلك الازمة الاقتصادية الهائلة التي بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2000 ووصلت الى ذروتها في فبراير/ شباط 2001 لتسجل اسوء أداة للاقتصاد التركي منذ عام 1945.

ولاشك ان قرارات انقلاب 1997 التي استهدفت اجهاض محاولات التيارات الاسلامية للإسهام في إدارة الدولة والمجتمع كانت ضالعة في ما وصلت اليه اوضاع تركيا السياسية والاقتصادية من تردِ وتدهور.

وينبغي القول هنا ان مناخ قرارات 1997 قد انعكس ايجابياً على مراجعات قيادات الاسلام السياسي والجماعات الاخرى، وأدت هذه المراجعات في النيابية الى تصدعات ايديولوجية و"جيلية" بين ابناء الحركة الاسلامية.

فقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم اغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزباً جديداً أطلقوا عليه (حزب الفضيلة)، وورث هذا الحزب سلفه من جميع جوانبه. غير ان النقطة الابرز التي ورثها كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي، وهي المشكلة التي اخذت تتفاقم، ولم يكن الحزب قد امضى عامه الاول بعد، وكان فوز الجناح التقليدي بإدارة حزب الفضيلة بنسبة 50,8% مؤشراً على ان ثمة انشقاقا يتبلور، ثم تعزز ذلك الانشقاق بإغلاق حزب الفضيلة في 22/6/2001م بدعوى مخالفته لمبادئ العلمانية.

ويمكن القول ان اغلاق حزب الفضيلة كان نقطة النهاية في مسيرة الحركة الاربكانية، اذ شكل زعماء الجناح التقليدي حزباً جديداً هو "حزب السعادة" وانكفؤوا على اطروحاتهم القديمة، وأداروا ظهرهم لمتغيرات الاوضاع العالمية والمحلية بدعوى الصمود امام متطلبات مرونة ايديولوجية يرونها غير آمنة.

اما الجناح التجديدي المعتدل الذي يتزعمه رجب طيب اردوغان وعبد الله غول فقد اهتدت بعد مراجعة ذاتية جدية الى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الاوروبي وتبلورات هذه الرؤية في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في 14/8/2001 لا ينتمي الى رؤية الحركة الاربكانية، بل يمثل رؤية عُرفت بـ "العثمانية الجديدة"، وتعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت اوزال، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من اجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً وتعزيز مكانة تركيا الدولية.

خاض حزب العدالة والتنمية الوليد غمار الانتخابات العامة المبكرة في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، وخرج حزب العدالة والتنمية من هذه الانتخابات حاصداً المركز الاول والاغلبية الساحقة التي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده. وكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية في تأريخ الاحزاب السياسية الضخمة، وهو ما دعا (بولنت اجاويد) رئيس الوزراء التركي السابق الى القول بعد سماع نتائج الانتخابات " لقد اطلقنا على انفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة".

ويمكن القول هنا ان ثمة عوامل كثيرة كانت سبباً في فوز حزب العدالة والتنمية هذا الفوز الساحق، يأتي في مقدمتها فشل الاحزاب السياسية الاخرى بما فيها حزب السعادة الاربكاني عن مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والمحلية، وتبني حزب العدالة ذاته لمنهج تصالحي تآلفي مع القوى الوطنية المختلفة بدعم التوجه الديمقراطي الليبرالي، الى جانب توفر حاجة المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة واوروبا الى ظهور وانتشار تيار اسلامي وسطي ولا سيما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/ ايلول 2001.

وكما خدمت المتغيرات الدولية والمحلية حزب العدالة في فوزه بالانتخابات فإن وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي كانت ايضاً حصان طروادة الاردوغاني الذي سيحقق به برنامجه الاصلاحي في تركيا، فقد امتطى اردوغان جواد متطلبات الوفاء بمعايير كوبنهاجن من اجل الموافقة على بدء

المفاوضات مع تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وهو يعلم انه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قوياً لأن الانضمام الى الاتحاد الاوروبي مطلب قومي اتاتوركي في الاساس ثم هو مطلب النخب العلمانية بمختلف اطيافها، واخيراً هو ايضاً مطلب شعبي من اجل حياة اقتصادية اكثر رفاهية.

وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي يعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصة، ويعني ايضاً اعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الاوروبية، غير انها لا يمكنها البوح بذلك، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي اتاتوركي، بالتالي فهي لن تقف حائلاً امام الاصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الاصلاح الاوروبي.

ومن ثم اخذ اردوغان خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معاير كوبنهاجن تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الانسان وحماية الاقليات.

وعليه قام رجال القانون الاتراك بصوغ عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتضاها اجراء تعديلات دستورية او قانونية ، وأطلق عليها "حزم قانونية للتواؤم مع الاتحاد الاوروبي"، بلغ مجموعها سبع حزم قانونية.

كان الاتحاد الاوروبي يتابع عن كثب الاوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا. وما ان شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن شرع الاتحاد الاوروبي في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا، ويمكن القول ان مضامين هذه الوثائق والتقارير قد تركزت حول اوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية، ولا سيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا".

وكانت تقارير الاداء التي اعدها الاتحاد الاوروربي منذ عام 1998 حتى عام 2001 قد ركزت على انتقاد الدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الامن القومي، اما المذكرة الاوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الامن القومي دستوريا وفق المعايير الاوروبية وتحويله الى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي فور انتهاء تركيا من أنجاز طلبات الاتحاد الاوروبي.

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في 30/10/2002 شملت (37) مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الامن القومي، فوسعت التعديلات من عدد اعضاء مجلس الامن القومي، حيث تم ادراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، وهي اضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية، كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الامن القومي، فتم الغاء النص القاضي بأن "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الاولى"، وتحول النص الى "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس.

ولا ريب ان تلك التعديلات التي جرت على مجلس الامن القومي تعد طفرة عكسية في العلاقة بين العسكريين والمدنيين، اذ ان مجلس الامن القومي منذ ان تشكل في دستور 1960 كانت السمة الغالبة على التعديلات التي جرت عليه في دستوري 1960 (تعديلات 1971)، و1982 هي تعزيز النفوذ العسكري داخل المجلس من حيث بنية المجلس الداخلية، وطبيعة قرارات المجلس.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة قامت حكومة اردوغان في بدايات عام 2003 بأستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن، غير ان الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في 30/7/2003م كانت نقطة التحول الاقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الامن القومي وامانته العامة، حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الامن القومي وأمانته العامة محورين يفضيان كلاهما الى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية، وهما الغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الامن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.

فقد تم تعديل المادة (15) من قانون مجلس الامن القومي وأمانته العامة، فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الامين العام لمجلس الامن القومي من بين اعضاء القوات المسلحة برتبة فريق اول/ فريق اول بحرية، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الامين العام للمجلس.

وبالفعل، بأنتهاء فترة ولاية الامين العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في 17 اغسطس/ آب 2004، ليكون بذلك اول شخصية مدنية تتولى منصب الامين العام لمجلس الامن القومي.

وبتعديل المادة الخامسة ايضاً اصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر، كما ان التعديل الذي جرى على المادتين (4) و(13)، وكذلك إلغاء المواد ارقام 9، 14، 19 من القانون هذا قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وامينه العام.

فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تكلف مهام المجلس وامانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة اوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من ان المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الاتاتوركية على رسم وتطبيق سياسة الامن الوطني، والقيام بأخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند اليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الامن القومي وأمانته العامة قد تحول الى جهاز استشاري وفقد الى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما ان المادة رقم (13) التي تحدد مهام الامانة العامة لمجلس الامن القومي قد تم تعديلها على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الامن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح مهمة الامانة العامة لمجلس الامن القومي قاصرة فقط على " تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أما إلغاء المواد أرقام 9 ، 14، 19 فقد سحب من الامانة العامة لمجلس الامن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

كما تم اجراء تعديل على المادة رقم (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما تم اجراء تعديل دستوري بتأريخ 7 مايو / آيار 2004 على المادة 131 الخاصة بالمجلس الاعلى للتعليم حيث تم الغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس ادارة المجلس الاعلى للتعليم، وبتعديل دستوري آخر في اغسطس/ آب 2004 تم الغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الاذاعة والتليفزيون، وبهذا اصبح ، ولأول مرة المجلس الاعلى للتعليم، واتحاد الاذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود اي رقيب عسكري.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية ايضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالأدلاء بالتصريحات الاعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والامني، وتحت إشراف السلطة المدنية ايضاً، وكذلك تم الغاء امكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية، وبفضل النجاحات التي احرزتها حكومة حب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولا سيما وانه قد احرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ما حقق له استعادة هيبته ومانته لدى الشعب التركي.

غير ان قرار حزب العدالة والتنمية بترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية قد اثار مخاوف رئاسة الاركان، ودفعها لنشر بيان على موقعها الالكتروني في 27 ابريل/ نيسان 2007 أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية بيد انها وفي اليوم التالي مباشرة قامت بسحب هذا البيان بعد تصيح شديد اللجهة لأردوغان بوجوب ان تلتزم رئاسة الاركان بحدود مهامها. ويمكن القول ان هذا "الانذار الالكتروني" كان آخر مناوشات المؤسسة العسكرية لأعادة ممارسة دورها السياسي.

وأمام انحسار قدرة الجيش على التدخل السياسي اتجه العلمانيون المتطرفون نحو مؤسسة قضائية هي المحكمة الدستورية للقيام بأنقلاب قضائي هذه المرة ضد حزب العدالة والتنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى إغلاق الحب وحرمان 71 من قياداته من مزاولة العمل السياسي، وفي غمرة دراسة المحكمة الدستورية لهذه الدعوى كانت الحكومة قد وضعت يدها على اكبر وأخطر قضية تشهدها تركيا في عصرها الحديث، وهي قضية "ارجنكون".

لم تكن قضية ارجنكون مجرد منظمة ارهابية تنشط للاغتيال هنا او محاولة انقلاب هناك، اذ ان الاعضاء المتهمين بقيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم كانوا ينتمون الى شرائح مختلفة من المجتمع، من اعلاميين واقتصاديين ومفكرين واساتذة جامعات ونقابيين،... الخ.

والاهم ان اثنين من كبار الجنرالات المتقاعدين الذين كانوا في مواقعهم الرسمية الى ما قبل ثلاث سنوات فقط، كانوا على رأس المنظمة، وأظهرت التسجيلات الصويتة التي سُربت مواقف فضائحية لرئيس اركان سابق، بهدف التدخل والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيساً للجمهورية، ثم اكد قرار الادعاء الرسمي في 10 مارس/ آذار 2009 انه لا توجد تسوية او صفقة بين الجيش والحكومة حيث وجه الادعاء التهمة رسمياً الى جنرالين: خورشيد طولون وشينير اراويغور بتزعم المنظمة والسعي الى القيام بأنقلابات عسكرية وارتكاب جرائم..

وتعد هذه القضية تطوراً مهماً، بل ويمكن القول انها طفرة في سياق مآلات وضعية الجيش التركي ودوره في الحياة السياسية، اذ إنه، وللمرة الاولى، يخضع جنرالات عسكريون في تركيا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة ارهابية، والقيام بأعمال ارهابية، وتخريبية، وتدبير الاغتيالات للشخصيات السياسية.

وبينما تتواصل التحقيقات والمحاكمات الخاصة بالتنظيم الارهابي "ارجنكون" في الثاني عشر من يونيو/ حزيران 2009 تم الكشف عن وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى " تشيتشك دورسون" ، وتشتمل هذه الوثيقة على خطة للإطاحة بحزب العدالة والتنمية وتصفية حركة "فتح الله كولن" الاسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، مثل اخفاء اسلحة ومتفجرات في مراكز تلك الجماعة، ثم مداهمة هذه المراكز لاحقاً ، وتوجيه تهمة الارهاب للجماعة ومؤسساتها، والربط بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية، ثم ومن خلال وسائل الاعلام الموالية للجيش يتم تشويه صورة الحكومة وإقناع الرأي العام بأن الحكومة ستار لهذه الجماعة الارهابية، وهو ما دفع الحكومة الى العزم على التحقيق في هذه القضية، ووضع حد لمحاولات الجيش زعزعة استقرار البلاد.

وعليه، استصدرت الحكومة تشريعاً جديداً بتعديل بعض مواد قانون العقوبات صادق عليه رئيس الجمهورية في 8/7/2009 ويقضي هذا التعديل بعدم امكانية محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية، ويسمح بمحاكمة العسكريين امام القضاء المدني في القضايا التي تخص امن الدولة، وفي ظل هذا الاصرار من قبل الحكومة وجدت رئاسة الاركان التركية نفسها في مأزق شديد، حيث ستجر التحقيقات اليها جنرالات كبار داخل الجيش، وباتت في نظر الشعب مؤسسة ارهابية تعادي الديمقراطية بعد ان كانت مثال الشرف والتضحية من اجل الوطن. وهو ما دفع رئيس الاركان وقادة افرع القوات المسلحة في اجتماع عقوده خصيصاً لمناقشة هذا الامر الى الدفاع عن انفسهم دفاعات مطولة والتأكيد على انهم جزء من هذه الدولة، والزعم بأن ثمة تنظيمات تحاول النيل من المؤسسة العسكرية وسمعتها ، ودعت الحكومة الى ان تقف معها لمحاربة كل من يحاول تشويه سمعة الجيش التركي.

وعلى ذات الوتيرة من التزامن نجد مطالبات من جهات واحزاب مدنية بوجوب إلغاء المواد الدستوري الموضوعة في الدستور التركي الحالي (دستور 1982) والتي تكفل لقادة الانقلاب العسكري 1980 الحصانة الكاملة وتحول دون مساءلتهم عما اقترفوه من جرائم خلال فترة الحكم العسكري.

ومن المثير للدهشة ان الجنرال كنعان ايفرين قائد الانقلاب العسكري، قد صرح في تعقيبه على هذه المطالب بقوله: "انه لو تم ذلك سأنتحر".

ويمكن رسم ملامح المشهد الراهن على النحو الآتي: قادة عسكريون ضالعون في مؤامرات ضد الحكومة وقد يمثلون للمحاكمة في ظل التشريع الجديد، وحكومة عازمة عزماً اكيداً هذه المرة على عدم غض الطرف عن مؤامرات الجيش وتنظيم ارجنكون ضدها فهل تركيا الآن على عتبة مرحلة جديدة تقفز بها نحو ساحة ديمقراطية ارحب، يخضع فيها الجيش تماماً للسلطة المدنية، وتنكسر فيها تماماً ثقافة الانقلاب العسكري، وتتحول تركيا الى دولة علمانية حقيقية؟.

وأخيراً، فيمكن القول ان جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للوفاء بمعايير كوبنهاجن كان لها اثرها الضالع في تقليص وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الامن القومي.

غير ان ذلك كله لا يدفعنا الى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولّى، فإن ما يمكننا الجزم به فقط، هو ان عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التأريخ اما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دستور 1982 الحالي لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإن جود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ووضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.

الفصل السابع

أزمة الهوية في تركيا..

ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التأريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها ، وتتمثل الركائز الاساسية التي تقوم عليها هوية الافراد والمجتمعات والدول في الدين والمذهب والقومية واللغة والايدولوجيا والتأريخ والجغرافيا. وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين- والتي افرزت في النهاية الجمهورية التركية- اهم عامل قد اثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية والمرجعية من بين اهم القضايا التي بدأت تظهر في عقد الثمانينات واخذت دفعة قوية مع بداية التسعينات، وقد ساهمت في ظهورها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية متداخلة، وعلى عكس نظرية "نهاية التأريخ" التي قدمها فرنسيس فوكوياما بعد انتهاء الحرب الباردة وغيرها من النظريات التي بينت تفوق الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة وما ارتبط بها من رموز سياسية واقتصادية وثقافية، فقد شهد العالم في العقدين الاخيرين تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية اثرت على النظام العالمي ككل، وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الاخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول. ولم تكن تركيا في معزل عن هذه التطورات، فقد ظهرت على المستوى الداخلي مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، ومقابل الضغوط التي طالب بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعاً محافظاً ومتشدداً يرتكز على محوري القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى الى التغيير.

لقد اعتبر صموئيل هنتنغتون تركيا اكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية، وقد وصفها بأنها من جملة "الدول الممزقة" (The Torn Countries) التي يحاول قادتها جعلها جزءاً من الغرب رغم ان تأريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية.

اما المفكر التركي وزير الخارجية الحالي احمد داود اوغلو فقد عبر في كتابه "العمق الاستراتيجي" عن خطورة ازمة الهويةالتي يعيشها المجتمع التركي، وشبهه وهو ينسلخ عن إرثه التأريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية، حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض افكاراً وتخيلات لا تنسجم مع الواقع الذي يعيش فيه.

**اولاً: عوامل الهوية الثقافية والسياسية لتركيا**

الهوية الثقافية والسياسية لتركيا قائمة على الجغرافية والارث التأريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، والاقليات العرقية والدينية الموجودة فيها.

**1-الجغرافية والخصائص الجيوسياسية والجيوثقافية**

يشكل العامل الجغرافي عنصراً هاماً في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية لأي دولة، وتعتبر الهوية لأي بلد ما عنصر ربط بين المعطيات الثابتة التي تدخل في معادلة القوة لديها وهي الجغرافية، التأريخ، السكان، والثقافة، وبين المعطيات المتغيرة التي تدخل في هذه المعادلة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقدرة العسكرية، ولذلك فإن الدول التي تستطيع ان تستثمر خصائصها الجغرافية بشكل جيد وتنسجم مع هذه الخصائص، لا بد ان ترى الآثار الايجابية لهذا الانسجام، اما الدول التي لم تستطع الانسجام مع خصائصها الجغرافية والجيوسياسية لا بد انها ستعاني من ازمات هوية على المستوى الداخلي والخارجي.

وتحتل تركيا موقعاً جغرافياً متوسطاً بين القارات الثلاث: الآسيوية والاوروبية والافريقية، واغلب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب آسيا والتي تسمى "اناضول"، وتدخل تركيا في جنوب شرق القارة الاوروبية في المنطقة التي تسمى "تراكيا" في شبه جزيرة البلقان، ولذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة آسيوية واوروبية، كما تعتبر دولة شرق اوسطية في نفس الوقت، وتقع تركيا على حافة احد اهم خطوط الفصل بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، كما تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الثقافة الاوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من الشمال، والثقافة الاسيوية من الشرق، والثقافة العربية من الجنوب، ولذلك فقد ساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا من خلال التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على هذه الارض على مر التأريخ، كما انها اثرت في تكوين صورة ملونة من التمايز العرقي والديني داخلها.

كما ان وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا واوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة للعب اكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الاوروبية والآسيوية والشرق اوسطية، كما ان الموقع الذي تحتله تركيا في اوروبا مهّد الطريق امامها للدخول في مفاوضات الانضمام للاتحاد الاوروبي ليتسنى لها اكتساب الهوية الاوروبية بطابعها الرسمي.

**2-الارث التأريخي**

ان اهم عامل تأريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو ان هذه الدولة كانت مركزاً لحضارة اسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمّر عدة قرون، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الاسلام والثقافة الآسيوية للاتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الاخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية وقد عملت الظروف السياسية التي انهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولاً تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الاخرى، وقد اثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما ادى الى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافية السياسية للمجتمع.

وقد تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في اوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فأن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الامبراطورية العثمانية الى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدولة القومية في اوروبا، والتغييرات الثقافية والسياسية التي تلت ذلك قد ساهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل الى النمط الغربي.

وقد وصف الدكتور احمد داود اوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بـ "الانكسار التأريخي" الذي لم يتعرض له اي مجتمع آخر، والذي سبب ازمة بين النظام السياسي الجديد وبين هوية المجتمع ومؤسساته.

**3- الاسس القومية والعلمانية وعلاقة الدين بالدولة**

كان ينظر الى الدولة العثمانية على انها الكيان الشرقي الاسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، وقد بقي هذا المفهوم سائداً حتى انهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة، اما التحول الجذري في العلاقة ما بين الدين والدولة من عهد الخلافة العثمانية الى عهد الجمهورية، فقد ساهمت فيه عدة عوامل سياسية وثقافية، ابرزها تأثر النخبة السياسية التي وجدت في اواخر الدولة العثمانية بفكر الحركات القومية/ العلمانية في اوروبا- وفي فرنسا على وجه الخصوص- التي تبنت فكرة فصل الدين عن الدولة، والظروف السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى والتي اخرجت بريطانيا وفرنسا كدولتين عظيمتين ساهمتها في تشكيل الهوية السياسية للدول التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية.

لقد ظهر مصطفى كمال باشا الذي لقب فيما بعد بـ "اتاتورك" (جد الاتراك) كقائد عسكري وزعيم منتصر من خلال حرب الاستقلال التركي، وقد تسلم قيادة الدولة التركية الحديثة سائراً على منهجين متوازيين، الاول: العلمانية المتشددة، والثاني: القومية التركية، ففي عهده تم الغاء الخلافة، والاعلان رسمياً عن علمانية الدولة التركية، وتم حذف مادة في دستور الجمهورية تشير الى ان دين الدولة الاسلام، وبناء على هذه المنهجية- التي تحولت فيما بعد الى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية"- عاشت تركيا مراحل عانت خلالها من عمليات التجريد من العناصر الثقافة الاسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد حصل في الدولة ردود افعال من الاتجاهات الاسلامية والتحررية ومن القوميات الاخرى من اجل اثبات وجودها ، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

**4-الهوية الوطنية والاقليات العرقية والدينية**

لقد ظهر مفهوم "الوطن" في ادبيات علم السياسة وعلم الاجتماع في مرحلة التشكل الجديد للمجتمعات مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي كونت دولا على اساس قومي علماني، وقد كانت القومية التركية العنصر الاساسي في تكوين الجمهورية التركية، ورغم التعددية الثقافية والعرقية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث من الدولة العثمانية الا ان الدولة التركية الحديثة قد اقصت جميع هذه العوامل وتبنت نموذجاً يقوم على اساس القومية التركية والتغرب العلماني، وهذا هو المصدر الاساسي لأزمات الهوية العرقية والدينية الذي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر.

يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة وتصل نسبتهم الى اكثر من 99% من السكان، ولا تتوفر في تركيا حالياً إحصاءات رسمية حول عدد الاقليات الدينية والعرقية المختلفة، واعتباراً من التعداد السكاني الذي نظم سنة 1965 فقد الغت الجهة المسؤولة عن التعداد السكاني الفقرات التي تبين لغة المواطن الام او عرقه او دينه، كما لا تتوافر دراسات علمية يوثق بها لبيان الاعداد الدقيقة لهذه الاقليات،. وبصفة عامة فإنه يوجد في تركيا- من غير المواطنين من اصول تركية- الاقليات التالية: القوقازيون، الاكراد، اللاز، الغجر، العرب، البوشناق، البلغار، الالبان، الارمن، السريان، اليهود، الروم الارثوذكس،اليزيديون، كما يوجد في تركيا طوائف تصنف على اساس الهوية المذهبية، من اهمهم اتباع الطائفة العلوية، واتباع المذهب الجعفري.

**ثانياً: الصراع بين علمانية الدولة والمجتمع**

بعد التغير الجذري الذي تعرضت له الهوية الثقافية والسياسية بعد تاسيس الجمهورية التركية، فرضت النخبة الحاكمة سيطرتها على الحياة السياسية للدولة ورغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية الا ان مراحل التغير هذه ظلت اسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش الذي بدأت ملامح اتجاه قياداته تتجه الى التغريب والعلمانية منذ اواخر العهد العثماني، ولذلك يمكن القول بأن دور المؤسسة العسكرية اصبح يتعدى موضوع الدفاع عن البلد، ليتمركز بالاضافة الى ذلك حول المحافظة على النظام السياسي الذي تتبناه النخبة العلمانية.

**1. مرحلة التغريب**

اتسمت العقود الثلاثة الاولى من عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد وهو حزب الشعب الجمهوري وهي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، وكان الحزب يقوم على المبادئ "الكمالية" التي تستند على الافكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للافكار المضادة بدخول الساحة السياسي فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية ممثلة بالثورات الكردية وحركات المعارضة الاسلامية التي عارضت التوجه العلماني، وقد تعرضت تركيا في هذه الفترة الى حركة تغريب راديكالية بدأ تأريخها في فترة سابقة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وطبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت مع تأسيس الجمهورية، وقد تبنت هذه الحركة فكرة الانسلاخ عن التأريخ بشكل جذري.

2**. الصراع بين الكمالية والديمقراطية**

شهدت الفترة التي امتدت من عقد الخمسينات حتى بداية عقد الثمانينات عمليات صعود وهبوط حادة فيما يتعلق بالانفتاحات الديمقراطية، وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال امام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق احداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة، وبذريعة ان هذه الاحزاب قد ارتكبت مخالفات تهدف الى تغير المبادئ القومية والعلمانية (الكمالية) التي تسير عليها الدولة، وقد تمثلت الاحداث الاكثر تراجيدية بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس بعد انقلاب عسكري حصل سنة 1960، وكان مندريس قد وعد قبل فوزه بالانتخابات بالغاء الاجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه عصمت اينونو والتي كان من بينها جعل الآذان وقراءة القرآن الكريم باللغة التركية واغلاق المدارس الدينية، وبعد فوزه قام مندريس بإلغاء هذه الاجراءات حيث اعاد الاذان الى العربية وأدخل الدروس الدينية الى المدارس العامة وفتح اول معهد ديني، وفتح المجال امام تأسيس مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام عملية بتنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات، وبعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة، فيما حكم بالاعدام على رئيس الحكومة مندرسين وعدد من وزراءه بتهمة السعي لقلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية.

**3. العثمانية الجديدة وأزوال**

فاز حزب الوطن الام الذي يرأسه تورغوت أوزال (Ozal) بالانتخابات العامة التي اجريت عام 1983 ليتولى بعد ذلك تشكيل الحكومة، وكان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الجنرال كنعان ايفريم قائد الانقلاب الذي حدث عام 1980، وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفاً شديداً مع النشاطات الاسلامية واستقطب الى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987، وضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها اسلامية سياسية معروفة، وقد توسعت في عهد اوزال المدارس الدينية ودخل الاسلاميون حقل الثقافة والاعلام، حيث اصدروا صحفاً واسسوا دوراً للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة. ويلاحظ بأن توجهات السياسة الداخلية والخارجية لأوزال (Ozal) والتي تحتوي على تأثير تيار النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر وتصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يشابه الوضع الذي شهدته الدولة العثمانية في عهد الاصلاحات من خلال العمل على إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم والعمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية جدية تعمل على تقليص دور العامل القومي الذي اخذ يهدد الدولة ، وتبني موقفاً انتقائياً يحاول ان يوائم بين القيم الغربية والقيم التأريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة، والعمل على التكامل مع النظام الاوروبي والتركي.

**4. اربكان والتوجهات الاسلامية:**

ساهمت الظروف الداخلية والخارجية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب البادرة في بروز النزعة الاسلامية في المجتمع التركي، والتي انعكست بشكل ايجابي على انتخابات عام 1996 ليفوز بها حزب الرفاه ويشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم، اتجهت حكومة اربكان الى ترسيخ الهوية الاسلامية للمجتمع التركي، ومعارضة الانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الاطلسي، واتجهت حكومته للسعي لأقامة سوق اسلامية مشتركة وإقامة علاقات استراتيجية مع الدول الاسلامية.

وقد اجبرت حكومة اربكان على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة، واصدر الجيش مذكرة اعلن فيها ان الدولة ستقوم بعدة اجراءات لحماية امن الدولة وعلمانيتها ومنها:

- اغلاق قسم من دور القرآن.

- تجميد نشاطات اعضاء حزب الرفاه

- منع اللباس الشرعي للإناث (خمارس الرأس او الحجاب) في المؤسسات الرسمية.

وبعد حظر حزب الرفاه تم تأسس حزب الفضيلة كمسمى جديد له، وقد برز في حزب الفضيلة تياران: احدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان، والآخر تجديدي بقياد رجب طيب اردوغان وعبد الله غول، وقد نتج عن هذا قيام رجب طيب اردوغان ورفقاءه من اعضاء الحزب السابق بالانشقاق عن حزب الفضيلة، وتكوين حزب جديد اسمه حزب العدالة والتنمية.

**5. حزب العدالة والتنمية**

أسس رجب طيب اردوغان ورفاقه حزب العدالة والتنمية في صيف 2001، وفاز الحزب في انتخابات عام 2002، ووضع اعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الاحزاب السياسية نصب اعينهم، حيث مر اعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات ومطلع القرن الجديد، وقد تطلعوا الى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع ان يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية.

وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، وهو بذلك يسعى الى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق بهويته الثقافية، كما انه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، وقد سار الحزب بخطوات توافقية الى حد ما، توازن بين سعيه لأنتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومتطلبات السياسة الخارجية.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما انها شهدت تطور نسبياً فيما يتعلق بالحريات، وتفهماً اكبر فيما يخص المسألة الكردية والارمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، اما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها، كما سعت حكومة العدالة والتنمية الى اقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، واتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الاقليمية ودعم القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال أقامت الحكومة التركية علاقات مع حركة حماس فور فوزها بالانتخابات حيث استقبل حزب العدالة والتنمية القائد السياسي لحركة حماس خالد مشعل في انقرة سنة 2006، كما وقفت الحكومة التركية الى جانب لبنان وفلسطين خلال الحرب الاسرائيلية عليهما، اما فيما يتعلق بالعلاقات التركية الامريكية فقد استمرت العلاقة الاستراتيجية بينهما، لكن فترة حكم حزب العدالة والتنمية امتازت بأتباع سياسة حكيمة سعت من خلالها الى ان لا تتعارض علاقتها مع الولايات المتحدة مع مصالحها الاقليمية والدولية الاخرى.

لكن الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، قد تصادمت في عدة قضايا مع الدولة ممثلة بالجيش والمحكمة الدستورية، ومنها مسألة الحجاب التي اتخذ البرلمان التركي قراراً بالسماح به في المؤسسات الرسمية، لكن المحكمة الدستورية أعادت حظره من جديد، وكذلك القضايا المتعلقة بمساواة طلبة مدارس الائمة والخطباء بغيرهم من الطلبة في الدخول للجامعات، وقد وصلت الازمة بين الحزب والدولة الى ذروتها مع فتح دعوى لحظر الحزب لدى المحكمة الدستورية في منتصف شهر مارس / آذار من سنة 2008 لكن المحكمة قررت الاحتفاظ به والاكتفاء بقرارات تحذيرية . وتعبر الاوساط العلمانية في تركيا عن خوفها المتزايد من سعي حزب العدالة والتنمية الى تغيير الوجه العلماني للجمهورية التركية، وقد قاموا بتنظيم مسيرات من اجل لفت النظر الى وجودهم، بعد الشعبية الكبيرة التي حازها حزب العدالة والتنمية في تركيا.

**ثالثاً: ازمة الهوية والانضمام الى الاتحاد الاوروبي**

ان عدم وجود حدود فصل جغرافية واضحة بين آسيا واوروبا جعل من الصعب وضع حدود موضوعية لأوروبا، وبقي مفهوم اوروبا مفهوماً نسبياً يرتبط بالعوامل الدينية والثقافية والسياسية على مر التأريخ . ففي مرحلة الحرب الباردة على سبيل المثال، كان مفهوم اوروبا ينطبق على اوروبا الغربية الى حد كبير، وتم نعت مناطق وسط وشرق اوروبا التي بقيت في بنية حلف وارسو بمصطلح الشرق، اما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول عدد من دول شرق اوروبا تحت منظومة الاتحاد الاوروبي فقد تغير مفهوم اوروبا الى حد كبير ليشمل جزءاً كبيراً من اوروبا الشرقية، ويرجح بأن السبب الاساسي في بقاء تركيا خارج مظلة الاتحاد الاوروبي حيث تمتلك تركيا خصائص ثقافية تجعلها مختلفة عن الدول الأوروبية في مقدمتها الدين والتأريخ.

لقد تقدمت تركيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة 1959 والتي تعرف اليوم بأسم الاتحاد الاوروبي، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة 1987، وتم الاعلان عن ان تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحاد الاوروبي في قمة لوكسمبورغ سنة 1997، وقد اعتبر مجلس الاتحاد الاوروبي الذي انعقد في هلسنكي سنة 1999 تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الاوروبي كغيرها من الدول الاخرى دون تفريق، وبدأت المفاوضات الرسمية لدخول الاتحاد الاوروبي سنة 2005، وحتى وقتنا الحاضر امضت تركيا اكثر من نصف قرن وهي تحاول الدخول في هذه المنظمة دون ان تسفر جهودها عن نتائج فعلية، ورغم اختلاف درجة الحماس نحو الانضمام للاتحاد الاوروبي بين الاحزاب التركية الحاكمة الا ان جميع حكوماتها لم توقف سير عملية التكامل مع هذا الاتحاد، بما فيه حزب الرفاه والاحزاب اليسارية التي حملت افكاراً تخالف توجهات الدولة في هذا الاطار.

اما السياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الانضمام للاتحاد الاوروبي بعد ان وصلت الى الحكم عقب انتخابات عام 2002، فهي سياسة ملفتة للنظر، فرغم ان اصول هذا الحزب ترجع الى الاحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام للاتحاد الاوروبي، الا ان حكومته ابدت سعياً حثيثاً نحو التكامل مع الاتحاد الاوروبي، وعد بعض المراقبين ان حكومة حزب العدالة والتنمية اكثر الحكومات التي ابدت حماساً في هذا المجال.

**رابعاً: ازمة الهوية والاقليات العرقية والدينية**

**1- الازمة الكردية**

تعد " المسألة الكردية" من المسائل الاساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الاكراد على فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الاكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة، وقد قاموا بسبع عشرة ثورة بين عامي "1925 -1938" وقد اتجهت هذه الازمة تنحو منحاً امنياً خطير اعتباراً من عقد الثمانيات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني.

وقد تفاقمت هذه المسألة شيئاً فشيئاً مع الهجرة القسرية ومع ارتفاع معدلات البطالة والتحول السريع الى المدن وشعور الاكراد بأنتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية . ويطالب الاكراد بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي ، كما يطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين، اما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الاراضي التركية وتهديد نظام الدولة التركية.

وتعد التجربة الكردية في شمال العراق من اهم المراحل المؤثرة في المسألة الكردية حتى وقتنا الحاضر، فبعد ان حقق اكراد شمال العراق بعد مدة طويلة من الزمن مكاسب سياسية مهمة داخل العراق أصبح لديهم نفوذ وتأثير على الاكراد الموجودين في تركيا وسوريا وايران، والحقيقة ان في حال عدم إتباع سياسة مناسبة تجاه هذه القضية من المحتمل ان تنفتح على تركيا ازمات كبيرة على المستوى البعيد، ورغم جميع التحولات التي مرت بها هذه الازمة خلال ربع قرن مازال الرأي العام التركي يتناول هذه القضية على انها قضية مكافحة للإرهاب فحسب، واصبحت الازمة الكردية مع مرور الزمن تأخذ ابعاداً أكبر تصعب إدارتها، وتقف عائقاً أمام الآفاق المستقبلية للدولة.

**2. الازمة الارمنية**

بدأت الازمة الارمنية بالظهور في الفترة الاخيرة من عهد الدولة العثمانية عندما ظهرت مطالبات داخلية وخارجية تتعلق بحقوق الاعراق والاديان الاخرى في الدولة بعد ظهور النزعات القومية في اواخر عهد الدولة العثمانية، ويدعي الارمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الاتراك بأن الارمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين الاتراك قبل هذه الفترة.

يعتبر الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها وعدمه من اهم المواضيع التي تسببت في احداث ازمات على الصعيدين الداخلي والخارجي في تركيا، وبعد انهيار الدولة العثمانية وانهزامها امام دول التحالف وقعت الدولة عدة اتفاقيات مع هذه الدول بين عامي 1919- 1920 من بينها معاهدة سيفر (Treaty of Sevres) وقد طالبت هذه الدول بضمان حقوق الاقليات العرقية والدينية ، ومن ضمنها الطائفة الارمنية وقد تم تصنيف الارمن كأقلية دينية، وفي معاهدة لوزان (Treaty Of Lausanne) التي وضعت الخطوط العريضة لشكل الجمهورية التركية سنة 1923، تم التركيز على ضرورة الاعتراف بحقوق الاقليات غير المسلمة في تركيا، لكن هناك ادعاءات بأن الجمهورية التركية قد خالفت هذه المعاهدة ومنعت هذه الاقليات من حقوقهم.

وتطالب الاقليات الدينية والاقلية الارمنية بوجه خاص بتسهيلات اكبر من اجل زيادة تمثيلها النيابي في مجلس الامة التركي حيث انه لم يدخل في الانتخابات الاخيرة مجلس الامة التركي ايا من النواب غير المسلمين، كما يطالبون برفع الحظر عن حرية استخدام اللغة في مؤسسات التعليم ووسائل الاعلام، وتدريس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية وفتح مؤسسات تعليمية دينية لتأهيل رجال الدين عندهم حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية في الكنائس، ويطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهوية الشخصية، كما يطالب الارمن بوقف الاعتقالات التي تمت في حق الكتاب الذين عبروا عن آراءهم في المسألة الارمنية، حث انه يتم اعتقال كل من يلوح بموافقته على حدوث المذابح الارمنية، ويقولون ان المحاكم التركية تستخدم بشكل مزاجي المادة 301 من قانون العقوبات التي تنص على تحريم تحقير القومية التركية، والتي يتم من خلالها اعتقال الصحفيين والمفكرين وغيرهم من المواطنين، واغلبهم من الاكراد والارمن، كما يشتكي الارمن من الهجمات التي تتعرض لها الكنائس من قبل بعض المواطنين، والعبارات التي وصفت بأنها عنصرية من قبل قيادات الجيش التركي.

كما تدعي الاقليات بأن هناك إقصاء ضمنياً وغير رسمي للاقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش وقوات الامن، والمناصب الرفيعة في الدولة، ومن بين واحد وثمانين محافظاً تركياً لا يوجد اي محافظ غير مسلم، كما ان هناك شكاوي تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يدعى بأنها تسيء الى القوميات والاديان الاخرى ومنها الارمن، كما يشتكي العديد من الارمن وغير المسلمين من التهديدات والمضايقات الكلامية التي يتعرضون لها على المستوى العام والشعبي.

كما ان هناك شكاوي تتعلق "بأستيلاء" البلديات على الاملاك الارمنية، وقد ذكر التقرير الصادر عن المجموعة العالمية لحقوق الاقليات لعام 2007، وضع الاقليات في تركيا وتحدث عن جوانب سلبية تتعلق بوضع هذه الجماعات آخرها قتل موطن تركي من اصل ارمني (Harnt Dink) بسبب موقفه من القضية الارمني. لكن التقرير تحدث في نفس الوقت عن جانب ايجابي في نفس القضية وهو التعاطف الشعبي مع هذه القضية وخروج مسيرة شعبية كبيرة لأستنكار هذه الحادثة، ويضيف التقرير بأن الحكومة التركية قد حققت خطوات مهمة في مجال مطالب الاقليات في عهد حزب العدالة والتنمية من اجل تحقيق المواصفات الاوروبية، حيث تعتبر قضايا الاقليات وفي مقدمتها القضية الارمنية من اهم المواضيع التي يركز عليها الاتحاد الاوروبي في مفاوضات العضوية لتركيا.

وعلى الصعيد الخارجي فإن الدولة التركية تتحسس من اي قرار او تصريح من شأنه ان يلوح بالاعتراف بمسألة التصفية العرقية التي يدعى بأنها حصلت للأرمن في نهاية عهد الدولة العثمانية، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت ازمة سياسية بين تركيا وفرنسا سنة 2001 على اثر موافقة البرلمان الفرنسي على قبول الادعاءات الارمنية بخصوص عمليات القتل الجماعي التي تعرضوا لها في نهاية العهد العثماني وتعريفها بأنها عمليات تطهير عرقي اودت بحياة حوالي مليون ونصف ارمني، وقد احتجت تركيا على ذلك واستدعت سفيرها من باريس.

**3-المسألة العلوية**

أشارت معاهدة لوزان الى حقوق الاقليات غير المسلمة في تركيا، ولم تشر المعاهدة الى وجود اقليات اسلامية مثل الطائفة العلوية، واتجهت تركيا كذلك الى عدم وصف اتباع الطائفة العلوية والجعفرية بالاقلية، واعلنت تركيا سنة 1992 بأنها لا تعترف بوجود اقليات في تركيا غير الاقليات التي ذكرت في معاهدة لوزان والاتفاقية التي عقدتها مع بلغاريا سنة 1925، لكن تركيا قد اجبرت وبشكل عملي على الاعتراف بالاقليات الاخرى على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية.

وتشترك الطائفة العلوية مع مواطني الدولة الآخرين في جانب اللغة والعرق ولذلك يرفض المثقفون المنتسبون للطائفة العلوية نعتهم بالاقلية، لكن عقيدة المذهب وعباداته تختلف بشكل كبير عن عقيدة وعبادات السنة الذين يشكلون اغلبية السكان في تركيا، كما ان قسماً كبيراً من ابناء الطائفة العلوية يميلون الى الابتعاد عن الهوية الاسلامية، ففي دراسة اجريت سنة 2005 من اجل استطلاع آراء ابناء الطائفة العلوية حسب الهوية الدينية التي ينتمون الها ظهرت النتائج التالية:

ونتيجة للاختلافات المذهبية بين ابناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، فتطالب الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء اماكن العبادة الخاصة بهم بحرية اكبر ودعمها من الدولة كما يسمح للسنة، وتطالب بعض الجهات العلوية بإعفاء ابنائهم من دروس الدين الاجبارية في المدارس لأنهم يرون ان هذه الدروس موجهة اكثر للسنة، وتطالب جهات اخرى ممثلة للطوائف العلوية بإبقاء دروس الدين مع إضافة مواضيع تفصيلية تتعلق بالمذهب العلوي، وقد قامت الحكومة التركية مؤخراً بالاستجابة الى بعض مطالب هذه الجماعة.

يطالب العلوين بزيادة عدد الاشخاص الذين يعملون في القطاع العام وخصوصاً في المناصب الرسمية الرفيعة مثل الحكام الاداريون، وقد طالب الاتحاد الاوروبي من تركيا احداث بعض التغييرات القانونية لفسح مجال اكبر من الحرية امام اباء الطائفة العلوية.

تعتبر القضايا المتعلقة بالهوية على رأس المعضلات الاساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها ومازالت تواجهها حتى اليوم، وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من اهم العوامل التي اثرت في تكوين هوية الدولة التركية المعاصرة، وقد ساهمت عوامل متعددة من بينها الجغرافية والارث التأريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة ، وعلاقة الدين بالدولة ، والاقليات العرقية والدينية الموجودة فيها، في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لها، فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا واوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة لعب اكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل اعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الاوروبية والآسيوية والشرق اوسطية، كما ان الدولة التركية تتميز عن غيرها من الدول، في انها قد كانت مركزاً لحضارة اسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية ودام عدة قرون.

وقد سارت الدولة التركية الحديثة منذ بداية تأسيسها بإدارة اتاتورك على منهجين متوازيين، الاول: العلمانية المتشددة، والثاني : القومية التركية، وبناء على هذه المنهجية التي تحولت فيما بعد الى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" عاشت تركيا مراحل تجريد من عناصر الثقافة الاسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود افعال من الاتجاهات الاسلامية والتحررية ومن القوميات الاخرى مثل الاكراد والارمن من اجل اثبات وجودها، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/ القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

ورغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية منذ عقد الخمسينات في القرن الماضي، الا ان مراحل التغير هذه قد ظلت اسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش ولقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال امام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش قد تدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق احداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 فقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما انها شهدت تطوراً نسبياً فيما يتعلق بالحريات وتفهماً اكبر فيما يخص المسألة الكردية والارمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، اما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد اتخذت انطباعات اكثر ايجابية عن الصورة التركية من قبل دول الجوار والعالم العربي والاسلامي والاتحاد الاوروبي، كما اتجهت الحكومة التركية الى تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية، وقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من ازمة الهوية التي يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص اهم التطورات التي ظهرت على السطح فيما يخص موضوع ازمة الهوية التركية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم بالنقاط التالية:

1. ظهور الوجه السياسي الذي ينتمي الى الهوية الاسلامية على السطح، فرغم ان حزب العدالة والتنمية لا يعلن او لا يسمح له بأن يشير الى خصائصه الاسلامية ، الا ان الهوية الاسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات اعضاء الحزب وجذورهم الحزبية التي تعود الى حزب الرفاه، لا تجعل مجالاً للشك بأن الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الاسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.
2. العمل على الاعتراف بحقوق الاقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق امام حريات الاقليات بشكل نسبي، وفتح المجالات اما مقاربات اخرى في سبيل حل الازمة الكردية والازمة الارمنية.
3. العمل على احداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربي والاسلامي من جهة اخرى، وقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف ايجابية ومصيرية مع قضايا العالم العربي والاسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والاسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك ان تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في صنع القضايا الاقليمية وقضايا العالم الاسلامي.

ولذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في سعي هذا المجتمع لأن يتمثل تراثه الثقافي، وهي الطريق الوحيدة التي يمكن من خلالها ان يتعافى من مشكلات الهوية لديه، فأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم انسجام بين المعطيات التأريخية والثقافية والجغرافية وبين الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع، ولذلك فإن المهمة الاساسية لحزب العدالة والتنمية في الوقت الراهن هي التخفيف من تشدد العلمانية وغلواء القومية اللتين سببتا الازمات السياسية والثقافية في الدولة، لكن هذه المهمة لا يبدو انها سهلة، خصوصاً وتصريحات جنرالات الجيش وتلويحات المحاكم الدستورية لا تنفك مهددة سير اصلاحات الحكومة، وبالرغم من هذا الا انه يمكن القول بأن المجتمع التركي في طريقه الى التغيير، ومحاولات حرفه عن هذا التغيير تمثل حالة استثنائية طارئة، ويمكن للتغيير الجذري الذي شهدته الدولة التركية في الثلث الاول من القرن الماضي ان يعود للظهور وبشكل معاكس وبحدة اقل مرة اخرى في الثلث الاول من هذا القرن بديلا عن الهوية الثقافية التي تم تهميشها في الفترة السابقة يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة اخرى في هذه المرحلة.

الفصل الثامن

التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

**اولا:** لا يعكس دستور 1982 التركي القيم الدستورية الحديثة، فقد حافظ هذا الدستور بشكل اساسي على مركزية الدولة ذات الطابع الاستبدادي، واخفق في تلبية متطلبات المجتمع، لذا سعت الاحزاب المؤيدة للإصلاح لتعديل الدستور لتلبية المطالب الاجتماعية المختلفة، وجعل حزب العدالة والتنمية من صياغة الدستور الجديد هدفاً اساسياً، وحاول إجراء ثلاثة عشر تعديلاً على الدستور، كان هناك دافعان رئيسان وراء التعديلات: محاولة تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوروبي والازمات الدستورية المتكررة، في هذا السياق، عززت التعديلات من الحقوق والحريات الفردية في تركيا. واصبح الدستور اليوم نصّاً قانونياً خضع لتغييرات كبيرة على مرّ السنوات لأنشاء آليات اكثر فعالية لحماية الحقوق والحريات الفردية، ومع ذلك لا تزال حاجة تركيا لوضع دستور جديد ملحة.

الدساتير بصفة عامة تخدم غرضين رئيسين: اولاً: تحديد من يمارس السلطة وتحت اي ظرف من الظروف، فهي توفر بنية الحكم، وتنظم الادارة، والحدود ، والعلاقات بين المؤسسات التي لديها صلاحية ممارسة السلطة الحكومية. ثانياً: تهدف الدساتير الى ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية.

تستند النظريات الدستورية الحديثة الى فكرة ان لدى البشر حقوقاً متأصلة عالمية هناك حقوق تعد اساساً لمطالب اخلاقية تهدف الى تعزيز الحياة الاجتماعية بالموافقة الشعبية، وتمثل الاساس لشرعية النظم السياسية([[140]](#endnote-140))، ويتوقع ان مثل هذه الدساتير، تقر هذه الحقوق العالمية، وتحمي الشعوب من سلطة الحكومات التي من الممكن ان تنتهك حقوق الانسان.

في هذا السياق فأن الدستور عبارة عن وثيقة رسمية تتمتع بأعلى سلطة قانونية لحماية حقوق وحريات الافراد، وفرض قيود قانونية على الاجراءات والمعاملات السيادية على هذا النحو، فإن الغرض الاساسي من الدستور هو استبدال الحكم التعسفي بحكومة تعطي الاولوية لسيادة القانون، وتقيد السلطة بقواعد مختلفة، وكذلك الآليات القانونية والمؤسسية والاعتراف دستورياً بالحقوق الاساسية وحمايتها وإخضاع السلطة الحكومية لبعض القواعد القانونية ، وإنشاء محاكم مستقلة على انها الضمان النهائي لجميع الشروط المذكورة اعلاه".

للاسف، اخفق الدستور التركي لعام 1982 الذي لا يزال ساريا- في ان يتوافق مع القيم الدستورية الحديثة، ولا سيما اذا اخذ بعين الاعتبار النص الاصلي للدستور يوضح ذلك ما يأتي: السلطة الحكومية التي وضعت دستور عام 1982 اختارت حماية مصلحة الدولة بدلاً من الفرد، وفضلت سلطة الدولة على الحريات الفردية، ومن ثم ، فأن نصوص الدستور تتضمن تعارض في عدد من النصوص مع مبادئ الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وبينما كان الاساس في دستور 1982 فرض قيود ، كانت الحريات استثناءات لهذه القاعدة، من هذا المنظور، عدّت الدولة شيئاً مقدساً ، بدلاً من كونها اداة، واستندت شرعية الحكومة الى فكرة وجود "الدولة المقدسة/ الالهية" في مقابل إرادة الشعب، وانتهك الدستور المبدأ الاول من سيادة القانون الخاص بإخضاع الاعمال الحكومية للمراجعة القضائية، واقر سلطة المحاكم العسكرية، بالإضافة الى القضاء المدني في البلاد، ومن ثم عزز نظام الوصاية العسكرية.

"وباختصار من الممكن ان نستنتج ان دستور عام 1982 في شكله الاصلي لا يعد دستوراً ضامناً، يحد من التصرفات التعسفية للحومة ويصون الحريات وفقاً للفلسفة الدستورية، لكن بدلاً من ذلك ، يمثل الدستور الحالي دستوراً زائفاً يسعى الى تعبئة الحكومة على نحو فعال، وليس تقييد سلطتها"([[141]](#endnote-141)).

**ثانياً: محركات التغيير في دستور 1982**

رسم دستور عام 1982 حياة سياسية على غرار الايديولوجية الرسمية، وسعى لأنشاء مجتمع متجانس، وعرقل كافة الجهود الرامية الى بناء مجتمع اكثر ليبرالية، على هذا النحو، كان من المستحيل ان يظل مثل هذا الدستور دون تعديل وان يتم الالتزام بقيمه الاساسية. وجهت فئات اجتماعية عديدة انتقادات شديدة للدستور منذ دخوله حيز النفاذ وطالبو بأجراء تعديلات، ومن ثم بدأت الحكومات المتعاقبة في تعديل النص الاصلي بعد فترة وجيزة من اعتماده، وعدّل المشرعون دستور عام 1982، 21 مرة منذ التعديل الاول في عام 1987.

كانت هناك اسباب رئيسة وراء محاولات تعديل دستور عام 1982لاستعادة الحكم المدني في البلاد تطلب رفع بعض القيود التي فرضتها الدولة على المجتمع، كما ان المجلس العسكري الذي جاء الى السلطة بأنقلاب عام 1980، نقل السلطة الى حكومة مدينة عن طريق الانتخابات البرلمانية في عام 1983، فقط بعد ان اغلق جميع الاحزاب السياسية القائمة، وحظر جميع اشكال النشاط السياسي المدني، ودون ادنى شك، لم يقض اصلاح الحكومة المدنية على نفوذ المجلس العسكري بشكل تام ومع ذلك، فأن اجراء الانتخابات وإعادة ظهور المنظمات المدنية وانتعاش الحياة السياسية- اسهم في توجيه الانتقادات الى دستور 1982 الذي كان بمثابة تجسيد لسلطة الجيش، نتيجة لهذه التطورات، عدّل المشرعون بعض مواد الدستور، او الغو الاجزاء التي فرضت قيوداً على السياسة الديمقراطية، على سبيل المثال، التعديل الاول للدستور، في عام1987 الغى المادة 4 التي منعت مجموعة من السياسيين السابقين من ممارسة السياسة. واصبح الساسة المحظورين قادرين على ممارسة النشاط السياسي مرة اخرى، كما كانوا قبل سبتمبر 1980.

وعلاوة على ذلك، فإن رياح العولمة خارج حدود تركيا عززت من المطالب المتعلقة بالهوية في البلاد، حتى التسعينات، ظلت التعديلات الدستورية مسألة تهم بعض الدوائر الاكاديمية والسياسيين فقط، لكن مع صعود العولمة في التسعينيات، دفع استبعاد الجماعات المحرومة والهويات المعزولة في جميع أنحاء العالم ال كسر صمتهم ، تركيا ايضاً، شهدت تداعيات مختلفة من هذا الاتجاه العالمي الجديد، الناس من مختلف الهويات الثقافية الذين تجاهلهم النظام السياسي، وقمعهم، واستبعدهم ارتقوا الى مستوى الحدث وتحدوا الاوضاع الراهنة، من ثم تطورت مسألة التعديلات الدستورية ، لتشغل الرأي العام، وتجاوزت الاوساط الاكاديمية والسياسية، طالبت المجتمعات الكردية والعلوية وغير المسلمة، وغيرهم من المجتمعات حكوماتهم بالاعتراف بهوياتهم وتوسيع حرياتهم ، وكانت الوسيلة الوحيدة لتلبية هذه المطالب الشعبية هي تعديل الدستور. أخيراً، سعت تركيا للمشاركة في الاتحاد الجمركي والانضمام الى الاتحاد الأوروبي، واستدعى هذا حتماً إعادة النظر في هيكلها القانوني، وكان من اهم الشروط الاساسية لعضوية الاتحاد الاوروبي تطوير نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الانسان، واضطرت تركيا، في خضم عملية الترشيح للانضمام، لرفع معاييرها الديمقراطية لتتوافق مع المعايير الاوروبية، ضمان الديمقراطية وسيادة القانون استتبع بالضرورة مجموعة متنوعة من الاصلاحات المؤسسية التي كان لابد من اجل تحقيقها تعديل دستور عام 1982. لقد ادى توثيق العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروبي الى التعديلات الدستورية والتغييرات القانونية، لقد كان الاتحاد الاوروبي مؤثراً خلال التعديلات الدستورية بين عامي 1998 و2006، وفي هذا السياق، اصبح الاتحاد الاوروبي العامل الخارجي المؤثر وراء التحول الديمقراطي في تركيا وعمل "كحافز لأرساء الديمقراطية" في البلاد.

**ثالثاً:حزب العدالة والتنمية ودستور 1982**

دستور عام 1982 الذي اخفق في ان يعكس الحقائق الاجتماعية للمجتمع التركي، وتطلعات البلاد والتطورات العالمية في ذلك الوقت- كان موضع انتقادات شديدة من مختلف الجهات منذ اعتماده وحاولت الاحزاب السياسية الاصلاحية تعديل دستور عام 1982 من اجل تلبية المطالب المتزايدة للمجتمع ، وبالمثل، اعطى حزب العدالة والتنمية الاولوية لصياغة دستور جديد بأعتباره بنداً على جدول اعماله السياسي منذ أنشائه.

وفقاً للحزب، كان من الضروري القضاء على "قوانين الدولة" وارساء سيادة القانون من اجل تعزيز الثقة في النظام القانوني، والنهوض بالديمقراطية في البلاد وكان لابد ان يحل دستور جديد ليبرالي محل دستور عام 1982 من اجل تحقيق الاهداف المذكورة سابقاً في هذا الصدد، كان على الحزب إحراز تقدم في جهوده الرامية الى صياغة دستور جديد، لذا أشار برنامج حزب العدالة والتنمية الى هذا الهدف .

(سيقوم الحزب بإعداد مشروع دستور يتماشى مع متطلبات الشعب، ويتوافق مع معايير الدول الديمقراطية من حيث المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وسيهدف الى إنشاء "عقد اجتماعي" جديد ستكون مسودة الدستور وثيقة للتعبير عن إرادة الشعب ومطالبه بإقامة مؤسسات الدولة على اساس الديمقراطية).

حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية في عام 2002 نظراً لعدم السماح لرجب طيب اردوغان بالمشاركة في الانتخابات، شكّل عبد الله غول اول حكومة لحزب العدالة والتنمية ، تعهدت الحكومة الثامنة والخمسون في تركيا برئاسة رئيس الوزراء غول، بإعداد مشروع دستور الجديد " يحل محل الدستور الحالي الذي لم يعد يلبي احتياجات تركيا. سيعكس مفهوم الديمقراطية وسيادة القانون في ظل الشرعية الشعبية القوية، وسيتوافق مع المعايير الدولية، وبالأخص مع معايير الاتحاد الاوروبي، وسيركز على التمسك بالحقوق والحريات الفردية والديمقراطية التعددية والتشاركية في صميمها ويكون موجزاً وواضحاً ومفهوماً من حيث الشكل.

في ديسمبر 2002، عدل البرلمان الدستور لألغاء البند الذي حال دون مشاركة أردوغان في الانتخابات، وسمح لزعيم حزب العدالة والتنمية في الترشيح في الانتخابات البرلمانية في بلدته سيرت في مارس/آذار2003، وعقب فوزه في الانتخابات، شكل اردوغان الحكومة الـ 59 التي اكدت ضرورة صياغة دستور جديد.

وتعهد اردوغان على أن الدستور الجديد ليس حكراً على افكار حزب العدالة والتنمية بل يسعى لمشاركة كل احزاب المعارضة وجميع الفئات الاجتماعية. صياغة الدستور الذي ينقل تركيا الى المستقبل افضل وليحل محل الدستور الذي تحتاج مواده الى التعديل مراراً وتكراراً سيكون من اجل مستقبل اطفالنا، دستورنا الجديد سيعكس فكرة الديمقراطية وسيادة القانون التي تتمتع بشرعية شعبية قوية، وسيتوافق مع المعايير الدولية، ولا سيما معايير الاتحاد الاوروبي، وسيلتزم بالحقوق والحريات الفردية ويحافظ على الحقوق الفردية والحريات.

اما برنامج حكومات حزب العدالة والتنمية الـ (60) والـ (61)، وكذلك وثيقة الرؤية السياسية للحزب لغاية 2023، وتوقعاتها المستقبلية اوضحت ان الهدف هو صياغه دستور جديد وديمقراطي ليحل محل دستور 1982، واكدت جميع الوثائق الخاصة بحزب العدالة والتنمية ، او بحكوماته، ان دستور عام 1982 لا يتفق مع العصر ومطالب الشعب، وبينت ان الدستور الحالي خطر على تقدم تركيا، وسلطت الضوء على الحاجة الماسة لصياغة دستور جديد، ومع ذلك، فإنه على مدة (11) عاماً من حكم حزب العدالة والتنمية ، لم تحقق الجهود المبذولة لصياغة دستور جديد النتائج المرجوة لسببين رئيسيين:

1- لم يتمتع حزب العدالة والتنمية بأي سلطة سياسية حقيقية خلال فترة ولايته الاولى، فقد حصل الحزب على (363) مقعداً في البرلمان بعد فوزه الساحق في الانتخابات البرلمانية لعام 2002، وعلى الرغم من ان هذا الرقم كان كافياً من الناحية القانونية لحزب العدالة والتنمية لأن يضع دستوراً جديداً ويعرضه للاستفتاء، الا ان الخلفية السياسية التي خرج منها حزب العدالة والتنمية تجعل الجهات الفاعلة في السلطة ، مكتب الرئيس، والمحكمة الدستورية ، والجيش ووسائل الاعلام الرئيسة، والجامعات تسمح للحزب بفعل ذلك، اقتربت المؤسسات من الحزب بحذر، وسعت الى تقييد مساحة مناورته السياسية. وبسبب غياب الثقة اللازمة للمضي قدماً في مثل هذه الظروف غير المواتية، تجنب حزب العدالة والتنمية اتخاذ اي خطوات سياسية كبيرة بما في ذلك صياغة دستور جديد.

2- اخفقت الاحزاب السياسية التي حصلت على مقاعد في البرلمان في التوصل الى توافق في الآراء بشأن الدستور، منذ الانتخابات البرلمانية عام 2007 حصلت اربعة احزاب سياسية (حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحزب السلام والديمقراطية) على تمثيل برلماني، ولو استطاعت هذه الاحزاب الاربعة التوصل الى اتفاق حول الدستور الجديد لحصل مشروع الدستور على موافقة برلمانية بسهولة كبيرة، وبالمثل، سيكون من السهل ان تحظى التغييرات المقترحة بالدعم الشعبي في الاستفتاء على الدستور، وستقل المخاطر السياسية لجميع الاطراف المشاركة في هذه العملية، فبعد الموافقة على المنهجية العملية للصياغة، لم تتوافق الاحزاب السياسية على وضع مشروع دستور يتفق عليه الاطراف كافة، على الرغم من ان المجموعات البرلمانية لديها فهم مشترك حول الحقوق والحريات الاساسية، الا ان الجهود المبذولة لأيجاد ارضية مشتركة ، حول قضايا مثل المواطنة، والحكومات المحلية، وسياسات التعليم التي تؤثر في المجالات الرئيسة التي اعلن الدستور عام 1982 انها غير قابلة للتغيير، لم تؤت ثمارها.

كانت امام حزب العدالة والتنمية طريقة واحدة للتغلب على هذه العقبة، وهي تقديم مشروع الدستور الخاص به الى البرلمان وعامة الشعب. ومع ذلك لم يرغب الحزب في تحمل المخاطر السياسية بمفرده، وتردد في اتخاذ مثل هذه الخطوة، واختار الحزب إجراء مناقشات حول الدستور الجديد على مدار فترة طويلة من الزمن، وسعى لتعديل دستور عام 1982 فيما يتعلق ببعض المواد التي عدّ إلغاؤها امراً عاجلاً.

قامت حكومات حزب العدالة والتنمية بإجراء 13 تعديلاً على دستور عام 1982 منذ عام 2002، ودخلت 10 من التعديلات حيز النفاذ وبقيت ثلاثة بدون موافقة، ومن بين التعديلات الثلاثة المتبقية، اعلنت المحكمة الدستورية ان احدها غير دستوري، واعترض البرلمان على الاثنين الآخرين عقب الاعتراضات (الفيتو) الرئاسية، من بين العديد من التعديلات الدستورية التي رعتها حكومات العدالة والتنمية ، سلسلة من التغييرات في عام 2004 و2007، و 2010 والتي كان لها تداعيات سياسية وقانونية كبيرة.

**تعديلات 2004**

القانون رقم (5170) بتاريخ 7 مايو 2004 عدّل تسعاً من مواد دستور 1982 والغى مادة إضافية من الدستور، على هذا النحو:

- اسس الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين. (المادة 10/2)

- الغى جميع الاشارات الى عقوبة الاعدام في الدستور، (المادتان 15/2، 17/4 و38/9 و87)

- الغى مصادرة الآلات التابعة لوسائل الاعلام لأسباب جنائية (المادة 30)

- حظر على المحاكم إصدار عقوبة الاعدام ومصادرة الممتلكات بشكل عام. (المادة 38/10)

- سمح بتسليم المواطنين الاتراك الى دول اجنبية فيما يتعلق بالجرائم التي تخص محكمة العدل الدولية ( 38/11)

- الغى حق رئيس هيئة الاركان في تعيين عضو في مجلس التعليم العالي. (المادة 131/2)

- الغى محاكم امن الدولة (المادة 143)

- الغى العقبات الدستورية امام المحكمة المختصة بالنظر في خزانة القوات المسلحة (المادة 160)

وكان الاتحاد الاوروبي- من دون ادنى شك- القوة الدافعة لتعديلات عام 2004، كما كان لتحسن علاقات تركيا مع الاتحاد اهمية قصوى لحكومة حزب العدالة والتنمية، سعى الحزب الى استخدام الاتحاد الاوروبي كوسيلة ضغط للتغلب على العقبات الداخلية التي وضعتها المؤسسات في تركيا، وفي الوقت نفسه، تطلب الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي، تطهير الهياكل القانونية من العناصر غير الليبرالية والمعادية للديمقراطية، قاومت حكومة حزب العدالة والتنمية الانتقادات ضد التغييرات الديمقراطية، بالاعلان ان الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي احد اهدافها الرئيسة، اثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها، وحصلت تعديلات عام 2004 على دعم حزب المعارضة الرئيس، ومرت من دون اعتراضات كبيرة.

سهلت العلاقات مع الاتحاد الاوروبي إجراء بعض التغييرات التي كانت تبدو صعبة نوعاً ما لهذا البلد، من اهم تعديلات عام 2004 المعاهدات الدولية بشأن الحقوق والحريات الاساسية التي لها اسبقية على التشريعات الوطنية، عدلت الحكومة المادة90 من دستور عام 1982 لأثبات ان المعاهدات الدولية سيكون لها الاسبقية على القوانين الوطنية، حتى عندما يتناقض الاثنان حول الحقوق والحريات الاساسية، على هذا النحو، منح التعديل المعاهدات الدولية بشأن الحقوق والحريات مكانة بين الدستور والتشريعات الوطنية الاساسية: " هذا التعديل سهل الاستفادة من محكمة حقوق الانسان الاوروبية وغيرها من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الاساسية والحريات لتوسيع مساحة الحريات من خلال القنوات القانونية.

كما تضمنت حزمة التعديلات الدستورية لعام 2004 مقترحات تهدف الى تعزيز حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون في تركيا، وبهذا احرز البلد تقدماً كبيراً نحو التحرر والديمقراطية بعد اعتماد التعديلات المذكورة آنفاً

**تعديلات 2007**

كان الهدف الرئيس للتعديلات الدستورية التي رعتها حكومة العدالة والتنمية بين عامي 2002 و2006 هو إدخال تحسينات على النظام السياسي في البلاد وفقاً لمعايير الاتحاد الاوروبي، لتعزيز الحريات، وتوسيع مجال السياسة المدنية جرت تعديلات مختلفة بما في ذلك إعادة تنظيم المجلس الاعلى للإذاعة والتلفزيون، والتوسع في الاشراف البرلماني على ميزانية الحكومة وخفض الحد الادنى للوظائف العامة من 30 الى 25، ومنذ 2007 فصاعداً، ركزت التعديلات الدستورية على التغلب على الازمات الدستورية الناشئة على حساب توطيد الديمقراطية في البلاد، لكن الانتخابات الرئاسية عام 2007 فاقمت الازمة.

وبمرور الوقت وصلت ولاية الرئيس التركي احمد نجدت سيزر (7 سنوات) الى نهايتها، وتمتع حزب العدالة والتنمية بأغلبية واسعة في البرلمان، الامر الذي سمح للحكومة بأختيار اي مرشح لتولي أعلى منصب في البلاد، المادة 102 من الدستور المتعلقة انتخاب رئيس الجمهورية تنص على ان اي مرشح بحاجة الى اغلبية ثلثي الاصوات (367 صوتاً) في اول جولتين وبأغلبية يسيرة (276 صوتاً) في الجولتين الثالثة والرابعة، على الرغم من ان المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية لا تكتفي لأنتخاب الرئيس المقبل للبلاد في اول جولتين، الا انه بإمكانها الفوز بمفردها في سباق الجولة الثالثة او ما بعد ذلك.

نظم دستور عام 1982 النظام السياسي بحيث كان الرئيس مركز الهيكل، ومنح واضعوا الدستور الرئيس سلطات واسعة تتعارض مع روح الانظمة البرلمانية الكلاسيكية على هذا النحو، يمكن القول ان واضعي الدستور تنبؤوا بأن من سيتولى منصب الرئيس في المستقبل سيكون قائداً عسكرياً او مدنياً، وعلى صلات وثيقة بالجيش، ووزعوا السلطة السياسية وفقاً لذلك، لذا فإن واضعي الدستور كانوا السبب الحقيقي وراء صلاحيات الرئيس الواسعة، حيث توقعوا ان يسيطر الرئيس على اي حكومة منتخبة او يعارضها ان لم تراها الدولة ذات مصداقية، الرئيس السابق سيزر، ايضاً ، حاول بشكل متكرر خلال فترة ولايته السيطرة على حكومة حزب العدالة والتنمية.

رشح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية عبد الله غول الذي كان احد ابرز الشخصيات داخل الحزب الحاكم الى جانب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، ورأى الاوصياء الذين نصبوا انفسهم الاصحاب الشرعيين للنظام ان القصر الرئاسي هو "آخر معقل للجمهورية" ، وتحدوا حكومة حزب العدالة والتنمية على جبهتين في نفس الوقت، لمنع القصر الرئاسي من "الاستسلام"، كثفت القوات المسلحة من جهودها، واصدر مذكرة للحكومة المنتخبة في 27 ابريل/ نيسان 2007، ونشر موقع رئيس اركان الجيش المذكرة التي ادعت انه لن يتولى منصب الرئيس سوى "سياسي علماني"، وهددت من يعمل ضد "مهمة الجيش الشرعية" في حماية الجمهورية العلمانية، كانت رسالة الجيش موجهة لحزب العدالة والتنمية: اعرف مكانك والا ستنال عواقب وخيمة.

حذا مجلس القضاء الاعلى الحذو نفسه. وجادل صبيح كنادواوغلوا المدعي العام المتقاعد، ومحكمة الاستئناف العليا، بأن البرلمان يتطلب اغلبية الثلثين ليس لأنتخاب الرئيس فقط، ولكن ايضاً لكي ينعقد في المقام الاول، قاطع حزب الشعب الجمهوري ونواب المعارضة تماشياًَ مع آراء كناد اوغلو الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية في البرلمان، وناشد حزب المعارضة الرئيس المحكمة الدستورية التي قضت بأنهاء عملية الانتخابات الرئاسية في البرلمان.

اوصلت الانتخابات الرئاسية المجهضة في البرلمان النظام السياسي الى طريق مسدود واطلق حزب العدالة والتنمية ثلاث مبادرات لمعالجة الوضع الراهن: أولا، الحزب على عكس من سبقوه، لم يصمت في مواجهة مذكرة الجيش، وذكر الجيش بأنه استجاب للقيادة المدنية في البلاد، وحذر من انه لن يتردد في الحفاظ على ما منحه الشعب من صلاحيات. ثانيا، دعت الحكومة الى القرار للشعب في حل الازمة . اخيراً، عدلت حكومة حزب العدالة والتنمية الدستور لأجراء انتخابات رئاسية مباشرة حتى لا تواجه نفس الصراع في المستقبل.

اعترض الرئيس سيزر على التعدي الدستوري ، وناشد المحكمة الدستورية عندما اعاد البرلمان اعتماد التعديل من اي تغييرات، ومع ذلك، قضت المحكمة الدستورية بدستورية التعديل. رداً على ذلك، دعا الرئيس سيزر الى الاستفتاء الدستوري، حيث صوت 68,95% من الشعب لصالح هذا التعديل.

لقد كان عام 2007 "عام المواجهة الدستورية الحادة". ظهور مثل هذه المواجهة حول الانتخابات الرئاسية يعود الى الظروف الغريبة للنظام السياسي في تركيا.

"بسطت النخبة العلمانية في الحكومة نفوذها على السياسة في تركيا، وعدوا الرئاسة معقلهم بلا منازع من اجل التصدي لأية توجهات مناهضة للعلمانية. سلطات الرئيس الواسعة بموجب دستور عام 1982جعلت منصب الرئيس ذات قيمة عالية في إطار الصراعات السياسية الواسعة ، وكثيراً ما عبرت الجبهة العلمانية عن قلقها من استغلال الاسلاميين لولايتهم الدستورية للقضاء على علمنة المحكمة الدستورية والقضاء العالي والجامعات تدريجياً، شعار تم ترديده عادة، بأن الرئاسة آخر معاقل الجمهورية العلمانية التي لا يمكن تحت اي ظرف من الظروف ان تعهد الى الاسلاميين، أظهر حجم هذا الخوف.

أعقبت تصاعد الحروب الدستورية نتيجة مهمة الى حد ما، إذ حصل حزب العدالة والتنمية على دعم إضافي من الشعب في الانتخابات البرلمانية في يوليو/ تموز 2007 ليتفوق على الجيش ومجلس القضاء الاعلى، اهم مكوّنين من المكونات الاساسية لنظام الوصاية. اعتمدت كفاءة اداء نظام الوصاية على امتثال الحكومات المنتخبة لمطالب جهات الوصاية الفاعلة. وظل النظام متماسكاً وقوياً طالما ظل المسؤولون المنتخبون اوفياء لمطالب واوامر حراس العلمانية، وبذلوا ما في وسعهم لتلبية توقعاتهم من دون مساءلة، لذا، فإن اخفاق الاوصياء في فرض إرادتهم على المسؤولين المنتخبين، قوض نظام وصايتهم، في هذا السياق، سيكون من سوء التشخيص الادعاء بأن مواجهة عام 2007 بين حكومة حزب العدالة والتنمية للنظام وانصار الوصاية انتهت بهزيمة المجموعة الاخيرة وقضت على نفوذ المؤسسة العلمانية على الحكومة المنتخبة نهائياً.

**تعديلات 2010**

كان حظر الحجاب إحدى المعضلات التي ظلمت قطاعاً كبيراً من المجتمع واخفق حزب العدالة والتنمية في معالجة هذه القضية خلال فترة ولايته الاولى، لكن الفوز الكاسح للحزب في الانتخابات البرلمانية في عام 2007، وتوافق آراء المجتمع حول رفع الحظر عن الحجاب- شجع قيادة حزب العدالة والتنمية على معالجة هذه المسألة ، وبينما ايد حزب الحركة القومية وحزب المجتمع الديمقراطي التعديل الدستوري المحدود الذي رأى حزب العدالة والتنمية انه غير كاف، عارض حزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي هذا التعديل.

أقر البرلمان التعديلات على المادتين (10) و(42) من الدستور بتأييد (411) صوتاً. وعقب التصويت، تحدّى نواب حزب الشعب الجمهورية RPR، وحزب اليسار الديمقراطي DLP التعديلات في المحكمة الدستورية .وقضت المحكمة بأن التعديلات المقترحة تنتهك المادة (2) من الدستور حول "العلمانية"، وأعلنت ان تصويت البرلمان لاغ. كان حكم المحكمة الدستورية، مثيراً للجدل من الناحية القانونية: وفقاً لدستور عام 1982، كان للمحكمة الدستورية حق مراقبة التعديلات الدستورية وليس محتوياتها علاوة على ذلك، حدد الدستور بوضوح حدود الاشراف الاجرائي، وعلى الرغم من افتقارها للسلطة القانونية، الغت المحكمة التعديل الدستوري بسبب محتوياته. وقلص هذا الحكم من القدرات التشريعية للبرلمان. وثمة تطور قانوني آخر أدى الى ازمة سياسية في عام 2008، وهو قضية اغلاق حزب العدالة والتنمية، فبعد ان اقر البرلمان تعديً دستورياً يضع حداً لحظر الحجاب المثير للجدل في تركيا، قدم المدعي العام عبد الرحمن يالتشينكايا للمحكمة الدستور لائحة اتهام يتهم فيها حزب العدالة والتنمية بأنه "اصبح مركز الانشطة المناهضة للعلمانية ومن ثم طالب بحظر الحزب ومنع (71) من قادة حزب العدالة والتنمية ، بما في ذلك الرئيس غول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، من ممارسة السياسة، اعتمد لائحة الاتهام اعتماداً كبيراً على المقالات الصحفية والتغطيات الاعلامية للاحداث الاخيرة. وقضت المحكمة بأن يظل حزب العدالة والتنمية كما هو على الرغم من الحكم خفض من المساعدات المالية المقدمة من الخزانة للحزب بمقدار النصف.

ومهّد حكم المحكمة الدستورية بشأن الحجاب الطريق لمراقبة المحكمة (غير القانونية) لجميع التعديلات الدستورية وافق البرلمان عليها، وجعل سوء استخدام المحكمة لسلطاتها عملية صياغة دستورية جديد مستحيلة، علاوة على ذلك ، أحكام المحكمة الدستورية الاخيرة. رفع الحظر عن الحجاب وإغلاق حزب العدالة والتنمية أظهرت بوضوح ان مجلس القضاء الاعلى يمثل عقبة رئيسه امامه. على هذا النحو، فأن التقدم يتوقف على تعزيز الحريات وفي نفس الوقت إعادة هيكلة السلطات القضائية.

خدمت التعديلات الدستورية لعام 2010 هذا الغرض، وحصل مشروع قانون أعده البرلمان برعاية الحكومة حول تعديل اجزاء كبيرة من دستور عام 1982 على ثلاثة اخماس الاصوات على الرغم من انه اخفق في الحصول على اغلبية الثلثين، بناء على ذلك كان لابد ان تحصل التعديلات المقترحة على موافقة الشعب في الاستفتاء القادم، قبل الاستفتاء على الدستور، ظهرت ثلاثة اقسام من الناخبين: (1) أنصار التعديلات، (2) المعارضون للتعديلات، و (3) المقاطعون. حزب العدالة والتنمية والليبراليون الذين يدركون ان التغييرات المقترحة تعد فرصة اخيرة لكسر النظام السياسي الذي فرضه دستور عام -1982 كانوا من المصوتين لصالح التعديلات، وفي الوقت نفسه، رأى حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية ان تحسن الحقوق والحريات الاساسية يبدو عملاً تكتيكياً لتحويل الانتباه عن سيطرة حكومة حزب العدالة والتنمية على القضاء نتيجة للتعديلات المقترحة، ومن ثم دعيا الى التصويت بلا، اخيراً، حزب السلام والديمقراطية دعا الى مقاطعة التصويت بسبب محتويات التعديلات غير المرضية، ونهج حزب العدالة والتنمية الاحادي الجانب، وعدم اتخاذ مطالبهم بعين الاعتبار، خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء الدستوري، احتدم النقاش بين المجموعات الثلاث حول الدستور.

كانت التعديلات الدستورية لعام 2010، وبخاصة ما يتعلق بالقضاء- خطوة جذرية بعيداً عن نظام الانقلاب العسكري، عام 1980، ومن المفارقات، انها حصلت على 58 في المئة من الاصوات في الاستفتاء الذي اجرى في الذكرى السنوية الثلاثين للانقلاب العسكري في 12 سبتمبر/ ايلول 2010. شملت التعديلات المعتمدة فئتين: (1) الحريات (2) وسيادة القانون.

التعديلات التي سعت الى تعزيز الحريات شكلت ثلاث مجموعات فرعية مختلفة: اولاً، وضعت التعديلات ضمانات دستورية بشأن الحقوق والحريات التي اخفق فيها دستور عام 1982، في هذا السياق، وافق الاستفتاء على حماية المعلومات الشخصية (المادة 20/3)، وحقوق الطفل (المادة 41/3-4)، والحق في الحصول على المعلومات (المادة 74/3).

ثانياً، وسعت التعديلات نطاق بعض الحقوق والحريات القائمة، من بين هذه الحقوق والحريات، شرط موافقة القاضي تقييد حرية السفر الى الخارج (المادة 23/5)، حق المواطنين ان يصبحوا اعضاء في نقابات عمالية متعددة في نفس الوقت وعلى نفس خط العمل (المادة 51/4)، وحق موظفي الدولة وموظفي القطاع العام الآخرين في المفاوضة الجماعية (المادة 53/3) ، العمل المنظم الاضافي، الاضراب وحقوق تأمين (المادة 54)، والغاء البند الذي ينص على ان النواب الذين ادت تصريحاتهم او افعالهم الى ان حظر حزبهم السياسي وفقدان مقاعدهم البرلمانية (المادة 84/5).

اخيراً أنشأت التعديلات تمييزاً ايجابياً بشأن بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والذين يحتاجون الى حماية خاصة، على هذا النحو، تم تعديل المادة 10/3 من الدستور لتنص صراحة على ان التدابير الاضافية التي يضعها المشرع يجب ان تكون لصالح النساء والاطفال والمسنين والمعوقين والارامل واطفال الموظفين المدنيين والعسكريين الذي لقوا حتفهم في العمل او كان جزاً من مسؤولياتهم المهنية، وقدامى المحاربين, وبالمثل التعديلات المتعلقة بسيادة القانون جاءت في ثلاث مجموعات فرعية: الاولى، أنشأت التعديلات الدستورية التي تم إقرارها مؤسسات جديدة تراقب بفعالية تصرفات الادارة، وتضع مسارات جديدة لعلاج انتهاكات الحقوق وحريات المواطنين بشكل قانوني ، وتوسع نطاق المساءلة العامة. كما تم إنشاء معهد الرقابة العام، الذي نظمه البرلمان للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء استخدام الدولة للسلطة (المادة 74/4-6)، والاعتراف بالحق في تقديم الشكاوى الدستوري (المادة 148/3)، وكذلك مؤسسة الرقابة القضائية لقرارات المجلس العسكري لأنهاء التوظيف باستثناء الترقيات والتقاعد الالزامي بسبب نقص الاماكن المناسبة (المادة 125/2)، وإدراج جميع القرارات التي تنطوي على عقوبات تأديبية لموظفي الدولة وموظفي القطاع العام الآخرين وقرارات المجلس الاعلى للقضاء وأعضاء النيابة العامة- بالطرد في هذا السياق.

مثلت التعديلات الدستورية لعام 2010 خطوة هائلة بعيداً عن نظام المجلس العسكري سنة 1980.

وثمة تعديل دستور آخر الغى المادة المؤقتة رقم 15 التي تمنح جميع اعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حصانة امام القانون فيما يتعلق بمجمل قراراتهم لذا فإن إلغاء المادة السابقة التي كانت بمثابة وقاية وحماية لمنفذي الانقلابات العسكرية من مواجهة العدالة، ومنحت اعضاء المجلس العسكري الذين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية حصانة قانونية، كان بمثابة خطوة مهمة نحو الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا.

وحدت مجموعة اخرى من التعديلات من اختصاص المحاكم العسكرية ومحاكم الدولة، ومن اجل منع مراقبة محاكم الدولة مدى الملائمة في مقابل مشروعية التشريعات في المستقبل - تم تعديل الدستور لينص صراحة على انه " لا يجوز للقضاء تحت اي ظرف من الظروف مراقبة الملاءمة. وفيما يتعلق بالمحاكم العسكرية، فرضت التعديلات قيوداً جديدة على اختصاصات المحاكم العسكرية (المادة 145/1)، ونص على ان المحاكم العسكرية لا يجوز لها محاكمة المدنيين باستثناء ظروف الحرب (المادة 145/2)، وحسنت ظروف عمل القضاة العسكريين (المادة 145/4).

المجموعة الثالثة من التعديلات إعادة هيكلة السلطة القضائية، على الرغم ان المحاكم ادعت انها تدير العدالة بإمر الشعب.

تعديل المادة 146 من الدستور بشأن تشكيل المحكمة الدستورية زاد عدد قضاة المحكمة الدستورية من (11) عضو كامل العضوية و (4) بدائل، الى (17) عضواً كاملي العضوية، كما تم وضع حد لتعيين الاعضاء البدائل، جعل النظام الجديد قضاة المحكمة الدستورية متنوعين، من خلال تكليف مجموعة من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك البرلمان، بتعيين اعضائها، على هذا النحو، عزز هذا التعديل الشرعي للمحكمة الى درجة معينة.

أيضاً خضع المجلس الاعلى للقضاة والمدعين العامين لتغييرات مماثلة، تعديل المادة (159) من الدستور غير من تركيبة المجلس من (7) أعضاء كاملي العضوية و(5) بدائل، الى (22) عضواً كاملي العضوية و(12) بديلاً، وكلف التعديل الرئيس ومحكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة، وأكاديمية تركيا للعدل، والقضاء والمدعين العامين والقضاة الاداريين من الدرجة الاولى بأنتخاب أعضاء المجلس وتنويع تركيبته. بموجب النظام القديم، اختار الرئيس خمسة اعضاء منتخبين في المجلس من مجموعة من المرشحين من محكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة، اما النظام الجديد فأتاح لأعضاء السلطة القضائية انتخاب (15)من مجموع (20) عضواً في المجلس وزاد من تمثيل القضاة داخل المؤسسة.

" في هذا الصدد، فإن تزايد أعضاء المجلس، الى جانب تنويع عضوية المجلس وتحسين قدراته التمثيلية ، سيضع نهاية لنموذج الدائرة المغلقة والمهنية التشاركية في الاستقطاب بين المجلس والسلطة القضائية، وسيجعل المجلس اكثر ديمقراطية وشفافية".

لقد عزز تصديق الشعب على التعديلات الدستورية لعام 2010، الحريات وسيادة القانون، ونتج عنه ثلاثة تداعيات كبيرة. أولاً، سمحت التغييرات للمحاكم المدنية بمساءلة اثنين من الاعضاء الخمسة من منفذي الانقلاب العسكري عام 1980، واللذين كانا على قيد الحياة، بعد الاستفتاء على الدستور، قدم ايضاً اعضاء حملة "لا" شكاوى رسمية ضد اعضاء المجلس العسكري، كنعان افرن، وتحسين شاهين قايا، اللذين تحمل محاكمتهما الجارية قيمة رمزية كبيرة لتركيا، على كل حال، لم يواجه اي من منفذي الانقلابات العسكرية الاخرى محاكمة من قبل في بلد له تأريخ طويل في مثل هذه الجرائم، فقد تدخل الجيش في السياسة المدنية لفترة طويلة جداً، وتشبث بالسلطة طويلاً كما حلا له وشغل المناصب العامة، واعتقد ان هذا امر طبيعي، لكن خضوع افرن وشاهين قايا للعدالة، نجح في كسر دائرة الارتباط هذه، ولم يعد وجود لفكرة ان مرتكبي الانقلابات العسكرية سيتمتعون بحصانة قانونية وبعيدين عن المساءلة وسلطت الوثائق المختلفة التي ظهرت للجمهور في اثناء الانقلابات محاكمة 1980 الضوء على مدى الدمار الذي حلّ بالمجتمع التكي نتيجة الانقلابات العسكرية. ومن ثم اكتسبت فكرة ان الانقلابات العسكرية تمثل عملاً اجرامياً مشيناً، ويجب ان يواجه مرتكبوه العدالة في نهاية المطاف- زخماً بين الناس.

**ثانياً،** كانت التعديلات بمثابة هزيمة ساحقة لنظام الوصاية في تركيا، بعد خسارة معركة مهمة في عام 2007، حاول نظام الوصاية إعادة تأسيس هيمنته من خلال حكم حظر الحجاب عام 2008، وقضية إغلاق حزب العدالة والتنمية ، ولو كان الاستفتاء على الدستور عام 2010 قد اخفق في الحصول على الدعم الكافي، لكانت النتيجة من دون ادنى شك استقواء نظام الوصاية وجعل اليد العليا له وتحفيز ممثله لتعزيز قبضتهم على السلطة، ومع ذلك فإن انتصار الاصلاحيين في الاستفتاء على الدستور قضى بشكل فعال على هذا التهديد. وعلاوة على ذلك، اكد التصويت بـ"نعم" على الاستفتاء عزم الشعب على صياغة دستور جديد، قبل الاستفتاء، روج معارضو التعديلات ودعاة المقاطعة ان إجراء مثل هذه التغييرات الواسعة لدستور عام 1982 قد يقلل رغبة الشعب في دستور جديد للبلاد، وعلى هذا النحو ينهي المناقشات العامة، في الحقيقة، كل مؤيدي التعديلات الدستورية- على الرغم من دعمهم- أوضحوا ان اي حل لا يتضمن صياغة دستور جديد سيكون غير فاعل وغير كاف.

لا حظ ان نتائج التعديلات الدستورية لعام 2010 اجبرت جميع الاحزاب السياسية على إعادة النظر في مواقفها، واثبت التصويت بـ" نعم" انه مؤثر، وبناء عليه، تعهدت جميع الاحزاب السياسية بصياغة دستور جديد خلال حملاتهم الانتخابية البرلمانية في عام 2011. وبعد الانتخابات مباشرة، أسس الجميع لجنة برلمانية للاتفاق الدستوري، وعلى الرغم من مجموعة متنوعة من المشكلات التي واجهت اللجنة، فقد تم الامتناع عن سحب الممثلين من اجل تجنب سخط الجمهور، في ضوء هذه التطورات، لم تنهض التعديلات الدستورية لعام 2010 بالحريات وسيادة القانون في تركيا فحسب بل انها طرحت ايضاً فكرة إعداد دستور جديد اكثر شعبية.

**ملاحظات ختامية**

كان هناك عاملان من العوامل الرئيسة التي دفعت حزب العدالة والتنمية لأجراء تعديلات دستورية على مدار ولايته التي امتدت على مدار عقد من الزمن، اول مجموعة من التعديلات تألفت من الجهود الرامية الى حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي. ومثلت مجموعة اخرى من التعديلات التي تبناها حزب العدالة والتنمية هروباً من الازمات الدستورية التي استهدفت حكومته، نتيجة لهاتين المجموعتين من التعديلات، توسعت مجالات الحقوق والحريات الفردية في البلاد . واليوم تطور دستور 1982 واصبح نصه مختلفاً نوعاً ما بالمقارنة مع شكله الاصلي، واصبح يركز الآن على الحقوق والحريات ويجب علينا ان نشير الى ان الحاجة الى دستور جديد لا تزال ملحة في المجتمع التركي، وليس هناك ادنى شك في ان دستوراً جديداً قائماً على الديمقراطية، وعلى اساس الحقوق من شأنه ان يعود بالفائدة على البلاد لمعالجة المظالم التأريخية التي تحولت الى مشكلات مزمنة بسبب التأجيل المتواصل على مر السنين، مع ذلك يجب علينا ان لا نقدس ونؤله الدستور، بل نضع في اذهاننا انه لن يستطيع افضل الدساتير حل المشكلات الاجتماعية التي طال امدها بين عشية وضحاها، وعلينا ان نتذكر ان دستوراً تعددياًَ وليبرالياً من شأنه ان يسهم الى حد كبير في النهوض بالديمقراطية وتعزيزها في الثقافة العامة وتقييد سلطة الحكومة وفقاً لمبدأ سيادة القانون.

وفي هذا الصدد، فأن الاحزاب السياسية التي تسعى لتغيير الدستور، وابرزها حزب العدالة والتنمية، يجب عليها وضع استراتيجية ذات مسارين، من ناحية، يجب ان تبقي على القنوات اللازمة مفتوحة في اثناء صياغة الدستور الجديد. كما يجب على القيادة السياسية تشجيع النقاش العام حول الدستور الجديد، وتشجيع المنظمات غير الحكومية لتناول هذه المسألة، وتحفيز الاحزاب السياسية الاخرى على ايجاد ارضية مشتركة بشأن الدستور الجديد. تحمل هذه الجهود اهمية لسببين . أولاً، لأن هذه العملية تكشف عن تفاصيل دقيقة لرؤية الاحزاب السياسية للمجتمع، وتسهل اجراء مناقشات صحية على اساس هذه الرؤى المختلفة، حتى الان، اوضحت اللجنة البرلمانية للاتفاق الدستوري مواقف الاحزاب السياسية من القضايا الرئيسية، مثل اللغات المحلية، والمواطنة، والحكومة المحلية، ومواد دستور 1982 غير القابلة للتغيير... وغيرها من الموضوعات، مثل هذه الامور تزيد من شفافية السياسات الحزبية، وتسمح للناخبين بالتعرف الى الاحزاب السياسية بطريقة اكثر انفتاحاً ستظهر العملية نقاط اتفاق الاحزاب السياسية، ومن ثم تسلط الضوء على اهداف الفترة القصيرة، بعد كل شيء توصلت الاحزاب السياسية، ومن ثم تسلط الضوء على اهداف الفترة القصيرة، بعد كل شيء توصلت الاحزاب السياسية الاربعة في البرلمان التركي الى اتفاق حول (59) مادة من مواد مشروع الدستور، وفي حالة عدم جدوى الجهود المبذولة لصياغة دستور جديد، فإن مجموعة التعديلات المتفق عليها ستصحح دستور 1982 وتجعله اكثر احتراماً للحريات وحماية حقوق الانسان.

يجب على الاحزاب السياسية مواصلة جهود الاصلاح عن طريق اجراء تغييرات على قوانين البلاد (حيث لا تكون التعديلات الدستورية ضرورة) في اثناء السعي لتحقيق هدف الدستور الجديد الطويل الاجل، على الرغم من ان الغالبية العظمى من المجتمع التركي يؤيدون صياغة دستور جديد، الا ان الانقسامات الدينية والاثنية والعرقية واللغوية، والايديولوجية قد تجعل التوصل الى اتفاق داخل الاحزاب حول القضايا الاساسية بعيد المنال، ومن ثم تعرقل عملية الصياغة. في ظل هذه الظروف قد يميل البرلمان الى تغيير بعض القوانين بدون اللجوء الى تعديلات دستورية من اجل تجنب الصراعات وجعل الاحزاب تشعر بالاتفاق المتبادل.

على مدار العقد الماضي، احرزت تركيا تقدماً كبيراً بفضل هذا النهج الذي يطلق عليه بعض الخبراء طريق التنظيف" ، على سبيل المثال، اصبح من الممكن اتخاذ خطوات مهمة، مثل إنشاء قناة تلفزيونية عامة باللغة الكردية (TRT 6) ، ومقررات اختيارية باللغات المحلية، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب في مؤسسات التعليم العالي دون تعديل القوانين القائمة.

حالياً تركياً بحاجة الى معالجة عدد من القضايا من خلال اجراءات تشريعية. قانون الاحزاب السياسية، وقانون مكافحة الارهاب، وقانون الانتخابات، والقانون الجنائي وقانون إدارة المحافظات من بين امور اخرى تحتوي على مجموعة واسعة من الاحكام المناهضة للديمقراطية . للقضاء على هذه البنود المذكورة داخل الهيكل القانوني بعيداً عن التعديلات الدستورية - سيسمح بتوطيد الديمقراطية في تركيا وتجنب المشاعر السلبية بين الناس فيما يتعلق بالمسألة الكردية والقضايا الحيوية الاخرى.

لكن بالتأكيد ، ان اتخاذ كل هذه الخطوات لن يقضي على حاجة تركيا الى دستور ديمقراطي حقيقي. "ومع ذلك، فأن مثل هذا النهج التدريجي يمكن ان يقلل من التوتر في بيئة تعاني من الصراعات وسيسهل في التوصل الى اتفاق شامل فيما يتعلق بالدستور. وعلى هذا النحو، يجب على المشرعين الشروع في دمقرطة القوانين القائمة من اجل الحفاظ على الزخم الاصلاحي في اثناء السعي نحو صياغة دستور جديد حتى لا تخيب آمال الشعب.

الهوامش:-

1. () جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 1998، ص15. [↑](#endnote-ref-1)
2. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1، المصدر السابق، ص125. [↑](#endnote-ref-2)
3. () احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، ط1، بغداد 1975، ص49. [↑](#endnote-ref-3)
4. () المادة (7) من الدستور التركي لعام 1982، دساتير العالم: الدستور التركي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2011. [↑](#endnote-ref-4)
5. () رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي 1980-1985، المصدر السابق، ص200-201. [↑](#endnote-ref-5)
6. () المادة (93) و (97) من الدستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-6)
7. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص16. [↑](#endnote-ref-7)
8. () رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي 1980- 1985 ، المصدر السابق، ص207. [↑](#endnote-ref-8)
9. () المادة (87) من الدستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-9)
10. () المادة (87) و(91) من الدستور التركي لعام 1982 [↑](#endnote-ref-10)
11. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص16. [↑](#endnote-ref-11)
12. () عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2008، ص146. [↑](#endnote-ref-12)
13. () المادة (76) من الدستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-13)
14. () كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته تجاه العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص115. [↑](#endnote-ref-14)
15. () كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص116. [↑](#endnote-ref-15)
16. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص17-19. [↑](#endnote-ref-16)
17. () وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين 1950- 2000، المصدر السابق، ص211. [↑](#endnote-ref-17)
18. () المادة (101) من الدستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-18)
19. () رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي 1980-1985 ، المصدر السابق، ص208. [↑](#endnote-ref-19)
20. () ابراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا دراسات وبحوث، مطبعة دار الاثير للطباعة والنشر، ط1، جامعة الموصل، 2008، ص479. [↑](#endnote-ref-20)
21. () حنا عزو بهنام، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مجلة دراسات اقليمية، العدد 11، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص137. [↑](#endnote-ref-21)
22. () المادة (104) من الدستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-22)
23. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص18. [↑](#endnote-ref-23)
24. () المادة (104) من الدستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-24)
25. () المادة (104) من الدستور التركي لعام 1982 [↑](#endnote-ref-25)
26. () حنا عزو بهنام، المصدر السابق، ص148. [↑](#endnote-ref-26)
27. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص17. [↑](#endnote-ref-27)
28. () وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين 1950 -2000، المصدر السابق، ص211. [↑](#endnote-ref-28)
29. () رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي، 1980- 1985، المصدر السابق، ص205. [↑](#endnote-ref-29)
30. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص20. [↑](#endnote-ref-30)
31. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص46. [↑](#endnote-ref-31)
32. () المادة (112) من المستور التركي لعام 1982. [↑](#endnote-ref-32)
33. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص21. [↑](#endnote-ref-33)
34. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص21. [↑](#endnote-ref-34)
35. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص48. [↑](#endnote-ref-35)
36. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص21. [↑](#endnote-ref-36)
37. () وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، المصدر السابق، ص6. [↑](#endnote-ref-37)
38. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص77. [↑](#endnote-ref-38)
39. () التر توران ودانيال بابيس، رجال اتاتورك: العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، ترجمة احمد عبد الحليم، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 13، كانون الثاني 1998، ص9. [↑](#endnote-ref-39)
40. () مصطفى الزين، اتاتورك وخلفائه، دار الكلمة للنشر، ط1،بيروت، 1982، ص334-335. [↑](#endnote-ref-40)
41. () طلال يونس الجليلي، مجلس الامن القومي التركي والقرار السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، مجلة آفاق عربية، العددان الاول والثاني، بغداد، شباط 1999، ص35. [↑](#endnote-ref-41)
42. () مالك مفتي، الجراءة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 27، ابو ظبي، 1998، ص24. [↑](#endnote-ref-42)
43. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابقق، ص79. [↑](#endnote-ref-43)
44. () المصدر نفسه، ص80 [↑](#endnote-ref-44)
45. () وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، 1950 -2000، المصدر السابق، ص212 [↑](#endnote-ref-45)
46. () معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولةي، العدد 131، القاهرة، 1998، ص124. [↑](#endnote-ref-46)
47. () المصدر نفسه، ص124. [↑](#endnote-ref-47)
48. () وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، المصدر السابق، ص12-13. [↑](#endnote-ref-48)
49. () كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص129-130. [↑](#endnote-ref-49)
50. () كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص130. [↑](#endnote-ref-50)
51. () جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص22. [↑](#endnote-ref-51)
52. () رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي 1980-1985، المصدر السابق، ص206. [↑](#endnote-ref-52)
53. () وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، المصدر السابق، ص13. [↑](#endnote-ref-53)
54. () عقيل سعيد مخوض، سوريا وتركيا- الواقع الراهن واحتمالات المستقبل. [↑](#endnote-ref-54)
55. () خالد فياض، العلاقات التركية الاسترائيلية- من تشيللر الى اربكان، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، نيسان 1998، ص182. [↑](#endnote-ref-55)
56. () سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص317. [↑](#endnote-ref-56)
57. () وصال نجيب عارف العزاوي: المؤسسة العسكرية التركية ، دراسة في الدور السياسي 1960- 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص60-62. [↑](#endnote-ref-57)
58. () ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص50. [↑](#endnote-ref-58)
59. () تألفت لجنة الوحدة الوطنية كلا من : الفريق جمال جورسيل، والفريق فخري اوزديلك، واللواء عرفان باستور، واللواء جمال مادان اوغلوا، واللواء صدقي اولاي، والعميد اكي كوفير، والعميد نجيب اتاكلي، والعميد فكرت كوبتر، والعميد سامي كوجوك، والعميد عثمان كوكساك، والعقيد حيدر تونشكانات، والعقيد الب ارسلان توركيش، والعقيد فاضل اكوبونلر، والعقيد رفعت اكسوي اوغوا، والعقيد اوركان كابي باي، والعقيد مصطفى قابلان، والعقيد مظفر بورد اكولير، والعقيد سيزاي اوكان، والعقيد احمد يلديز، والعقيد صبحي كارامان، والمقدم أمان الله الشلبي، والمقدم مظفر كاران، والمقدم فيركوس وانار، والمقدم محمد اوزغوينشي، والمقدم صلاح الدين اوزغور، والمقدم اورهان اركلي، والمقدم شكران اوزكايا، والمقدم شفيق سريوس، والمقدم دونداري ثاسر، والمقدم رفعت باكيال، والنقيب احمد اروا، والنقيب عرفان سولمازيو، والنقيب نعمان ياسين للتفاصيل انظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص299-300. [↑](#endnote-ref-59)
60. () ولد جمال جورسيل في عام 1895، دخل الكلية في اسطنبول، شارك في العديد من معارك الحرب العالمية الاولى، واثبت جدارة لا سيما في حزب الدردنيل، ثم شارك في حروب فلسطين ضد الانكليز، كما شارك في حرب الاستقلال منذ اندلاعها تحت قيادة مصطفى كمال، أصبح قائد للقوات البرية منذ عام 1957 حتى استقالته في 5 آيار 1960 احتجاجاً على استخدام حكومة عدنان مندريس القوة ضد تظاهرات الطلاب، وبعد نجاح الحركة الانقلابية في 27 آيار 1960 اصبح رئيساً للجنة الوحدة الوطنية، للتفاصيل ينظر الى: طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا، ط1، بيروت 1969، ص210-217، واحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945- 1980، المصدر السابق، ص116. [↑](#endnote-ref-60)
61. () ابراهيم الداقوقي، الاحزا السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية: تركيا، بحث رقم (2) ، الجامعة المستنصرية، السنة بلا، ص26. [↑](#endnote-ref-61)
62. () ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص52. [↑](#endnote-ref-62)
63. () فيروز أحمد، المصدر السابق، ص290-292. [↑](#endnote-ref-63)
64. () التطورات السياسية في تركيا، بحوث وتقارير، وكالة الانباء العراقية، العدد 338، بغداد ، 1976، ص6-7. [↑](#endnote-ref-64)
65. () قبل وقوع انقلاب 27 آيار 1960 كان غوموش بالا قائداً للجيش الثالث، قد انتشرت دعاية ضده بأنه عارض الحركة الانقلابية، وقد اختير في آب 1960 عضواً في برنامج تجديد القوات المسلحة، للتفاصيل ينظر الى: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، المصدر السابق، ص175. [↑](#endnote-ref-65)
66. () سليمان ديميريل: ولد عام 1924 في قرية (اسلام كوي) غرب الاناضول، وبعد ان اكمل دراسته الاولية دخل الجامعة التكنولوجية في اسطنبول ومنح منها شهادة الدبلوم في الهندسة عام 1948 ثم حصل على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الامريكية عام 1954، أنتختب عام 1964 رئيساً لحزب العدالة وتقلد عدة مناصب اهمها رئاسة الحكومة لمرات عدة، لمزيد من التفاصيل ينظر الى، فاضل كاظم حسين، الاحزاب السياسية في تركيا: دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص57. [↑](#endnote-ref-66)
67. () نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1986،ص40. [↑](#endnote-ref-67)
68. () ولد محمد علي ايبر في عام 1910 درس في فرنسا وتأثر هناك بالماركسية، عمل استاذ للقانون في جامعة اسطنبول، وهو من مؤيدي الحزب الديمقراطي ضد نظام الحزب الواحد، احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تريكا 1945-1980، المصدر السابق، ص269-270 [↑](#endnote-ref-68)
69. () نوبار هوفسبيار ومجموعة باحثين، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1985،ص163. [↑](#endnote-ref-69)
70. () ولد الب ارسلان توركيش في قربص عام 1917، اكمل دراسته الابتدائية فيها، هاجرت اسرته الى تركيا وهو في سن السادسة عشر، بعد تخرجه من المدرسة العسكرية في اسطنبول التحق بالجيش في عام 1939، أرسل الى كلية الاركان في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1948 لأكمال دراسته، برز توركيش في عام 1960 حيث كان واحداً من الضباط الـ38 الذين نفذوا الانقلاب العسكري في 28 آيار 1960، لمزيد من التفاصيل ينظر الى : رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا دارسة في الاسباب والمظاهر، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، سلسلة الدراسات التركية، رقم 3، السنة بلا، ص19-20. [↑](#endnote-ref-70)
71. () علي حسين احمد، المصدر السابق، ص39. [↑](#endnote-ref-71)
72. () شغل سنك يلليمنصب آمر الكلية العسكرية وعضو الحركة الانقلابية عام 1960 ووزير دولة في وزارة جمال كورسيل، للتفاصيل انظر: طلال يونس احمد الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية 1945-1983، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المصول، 1999، ص93. [↑](#endnote-ref-72)
73. () احمد نوري النعيمي، الحركات الاسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، المصدر السابق، ص117. [↑](#endnote-ref-73)
74. () شهدت مدة الستينات تنامياً واسعاً للتنظيمات الاسلامية على المستويين الرسمي والشعبي بوصف الدين هو الرابطة القوية والواسعة لكل قطاعات الشعب التركي وشرائحه الاجتماعية سواء كانوا حرفيين ام فلاحين ام عمالاً، المصدر: نول عبد الجبار سلطان الطائي، التطورات الداخلية في تركيا 1960- 1980: دراسة تأريخية، أطروحة دكتوره غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002،ص74. [↑](#endnote-ref-74)
75. () نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المصدر السابق، ص73-74. [↑](#endnote-ref-75)
76. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005، ص73. [↑](#endnote-ref-76)
77. () احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945- 1980، المصدر السابق، ص191-194. [↑](#endnote-ref-77)
78. () القادة هم كلاً من الجنرال ممدوح جاكماك رئيس الاركان العامة، والجنرال فاروق كورلر قائد القوة البرية، والادميرال جلال ايكوكلو قائد القوة البحرية، والجنرال محسن باتور قائد القوة الجوية، المصدر : وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص73. [↑](#endnote-ref-78)
79. () فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ص2000، ص330-332. [↑](#endnote-ref-79)
80. () ولد جودت صوناي عام 1899، شغل منصب مدير الكلية العسكرية عام 1941، ترقى الى رتبة لواء عام 1958 واصبح رئيساً للاركان العامة بعد انقلاب عام 1960، استقال من منصبه عام 1966، واصبح عضو في مجلس الشيوخ، انتخب في العام نفسه رئيساً للجمهورية خلفاّ للجنرال جمال كورسيل، تولى الرئاسة حتى عام 1973، لمزيد من التفاصيل ينظر الى : وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكريةالتركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980) ، المصدر السابق، ص74. [↑](#endnote-ref-80)
81. () ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين ، المصدر السابق، ص297. [↑](#endnote-ref-81)
82. () وهو استاذ القانون الدولي في جامعة انقرة وعضو حزب الشعب الجمهورية استقال من الحزب قبل ان يؤللف الوزارة لكي لا يكون حزبياً بناءاً على طلب من القيادة العسكرية، المصدر : وصال العزاوي، المؤسس العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية 1960-1980، المصدر السابق،ص78. [↑](#endnote-ref-82)
83. () حامد محمود ، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة2، 2002، ص268 [↑](#endnote-ref-83)
84. () كان فريد ميلين عضواً في حزب الشعب الجمهوري، الا انه انسحب من الحزب لينضم الى حزب الثقة عام 1967، المصدر: وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية 1960-1980، المصدر السابق، ص80. [↑](#endnote-ref-84)
85. () ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص61-62. [↑](#endnote-ref-85)
86. () وهو عديل رئيس الجمهورية جودت صوناي شغل منصب قائد للقوة البرية قبل ان يتم انتخابه رئيساً لهيئة الاركان العامة خلفاً للجنرال ممدوح جاكماك، صورته المؤسسة العسكرية على انه مصطفى كمال اتاتورك آخرـ، وانه القادر على النهوض بتركيا، الا ان الاحزاب السياسية في المجلس الوطني الكبير رفضت ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية. المصدر: وصال العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور اسياسي للمؤسسات العسكية التركية 1960-1980، المصدر السابق، ص84. [↑](#endnote-ref-86)
87. () فخري كورتورك: ولد في اسطنبول عام 1903، تخرج من الاكاديمية البحرية عام 1923، ومن كلية الحرب عام 1933 شغل عدة مناصب مهمة كملحق بحري في البعثات الدبلوماسية التركية في خارج البلاد، واحيل على التقاعد بعد الانقلاب العسكري عام 1960 وفي عام 1968 اصبح عضو في مجلس الشيخ للتفاصيل انظر: [↑](#endnote-ref-87)
88. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية، 1960-1980، المصدر السابق، ص85. [↑](#endnote-ref-88)
89. () ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص34. [↑](#endnote-ref-89)
90. () فيروز احمد، المصدر السابق، ص369. [↑](#endnote-ref-90)
91. () ابراهيم خليل احمد ومجموعة باحثين، المصدر السابق، ص67. [↑](#endnote-ref-91)
92. () وصال نجيب العزاوي، المسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص100 [↑](#endnote-ref-92)
93. () نبيل حيدري، المصدر السابق، ص52. [↑](#endnote-ref-93)
94. () رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، العدد (12)، بغداد، 1984، ص19. [↑](#endnote-ref-94)
95. () صباح محمود، دراسات عن تركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1997، ص666. [↑](#endnote-ref-95)
96. () رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، المصدر السابق، ص22. [↑](#endnote-ref-96)
97. () خيارات السياسة الخارجية التركية، مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة المنحل، بغداد، 1982،ص16. [↑](#endnote-ref-97)
98. () فهمي عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية لتركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص23. [↑](#endnote-ref-98)
99. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص103. [↑](#endnote-ref-99)
100. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، الصراع السياسي في تريكا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 1997، ص381 [↑](#endnote-ref-100)
101. () وصال نجيب العزاوي، المرسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسية للمؤسسة العسكرية الترية (1960-1980)، المصدر السابق، ص103. [↑](#endnote-ref-101)
102. () نوبار هوفسبيار وآخرون، المصدر السابق، ص205-206. [↑](#endnote-ref-102)
103. () رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، المصدر السابق، ص21. [↑](#endnote-ref-103)
104. () صباح محمود، دراسات عن تركيا، المصدر السابق، ص67. [↑](#endnote-ref-104)
105. () وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين 1950-2000، المصدر السابق، ص205. [↑](#endnote-ref-105)
106. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص278. [↑](#endnote-ref-106)
107. () محمد ابراهيم السعيد، تركيا والاختيار الصعب بعد ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد 56، القاهرة، 1979، ص144. [↑](#endnote-ref-107)
108. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص98-99. [↑](#endnote-ref-108)
109. () كنعان ايفرين: ولد في بلدة الاشهر شرقي تركيا عام 1918، دخل الاكاديمية العسكرية وتخرج منها وعين ضابطاً للمدفعية في مختلف وحدات الجيش، وبعد اشتراكه في الحرب الكورية رقى الى رتبة جنرال، ثم تولى قيادة الجيش الاول في مقر قيادته في اسطنبول، بعد ذلك عين رئيساً لأركان الجيش البري وفيما بعد عين مساعداً لرئيس الاركان العامة، وبعد استقالة رئيس الاركان العامة عام 1977، عين الجنرال كنعان ايفيرين رئيساً لهيئة الاركان العامة، وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص95. [↑](#endnote-ref-109)
110. () ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، المصدر السابق، ص302. [↑](#endnote-ref-110)
111. () عبد العزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، سلسلة الدراسات الدينية والتأريخية، مركز الدراسات الشرقية، العدد 24، جامعة القاهرة، 2002، ص130. [↑](#endnote-ref-111)
112. () حيدر عادل كاظم خضير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا (1980-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص20. [↑](#endnote-ref-112)
113. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص100. [↑](#endnote-ref-113)
114. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص381. [↑](#endnote-ref-114)
115. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص21. [↑](#endnote-ref-115)
116. () علي كازانسيجيل، الديمقراطية في البلاد الاسلامية حالة تركيا في المنظور المقارن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، القاهرة، آيار 1991، ص108. [↑](#endnote-ref-116)
117. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص25. [↑](#endnote-ref-117)
118. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص107. [↑](#endnote-ref-118)
119. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص385. [↑](#endnote-ref-119)
120. () وصال نجيب العزاوي، المؤسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص107. [↑](#endnote-ref-120)
121. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص29. [↑](#endnote-ref-121)
122. () اريك زوركر، المصدر السابق، ص398. [↑](#endnote-ref-122)
123. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص27. [↑](#endnote-ref-123)
124. () وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية (1960-1980)، المصدر السابق، ص108. [↑](#endnote-ref-124)
125. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص385. [↑](#endnote-ref-125)
126. () وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العددان الخامس والسادس، بغداد، 2004،ص2. [↑](#endnote-ref-126)
127. () عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص132. [↑](#endnote-ref-127)
128. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص28-29. [↑](#endnote-ref-128)
129. () وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين 1950-2000، المصدر السابق، ص209. [↑](#endnote-ref-129)
130. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص426-427. [↑](#endnote-ref-130)
131. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص31. [↑](#endnote-ref-131)
132. () وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، مجلة سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد 80، بغداد، 2005، ص113. [↑](#endnote-ref-132)
133. () أريك زوركر، المصدر السابق، ص402. [↑](#endnote-ref-133)
134. () جان تونجان، نظام القانون الدستوري التركي الجديد، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، السنة بلا، ص5. [↑](#endnote-ref-134)
135. () رواء زكي يونس ووصال نجيب العزاوي، تركيا: دراسة في السياسة والاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2002، ص23. [↑](#endnote-ref-135)
136. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص429.. [↑](#endnote-ref-136)
137. () حيدر عادل كاظم خضير، المصدر السابق، ص34. [↑](#endnote-ref-137)
138. () فلاديمير ايفانوفيتش دانليوف، المصدر السابق، ص434. [↑](#endnote-ref-138)
139. () رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي 1980- 1985، النظم السياسية في العالم الثالث، مجموعة بحوث، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 1987، ص199. [↑](#endnote-ref-139)
140. () [↑](#endnote-ref-140)
141. () [↑](#endnote-ref-141)